مجلة العلوم السياسيّة

اسم المقال: السياسة الخارجية الإيرانية تجاه الولايات المتحدة (1979-2008)
اسم الكاتب: أ.د. احمد نوري النعيمي
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/116
تاريخ الاسترداد: 2026/11/01 06:02 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة العلوم السياسيّة جامعة بغداد ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

السياسة الخارجية الإيرانية تجاه الولايات المتحدة
2008 - 1979

أ.د. احمد نوري ألنعيمي(*)

المقدمة

هناك مصادر رسمية لعملية صنع القرار في السياسة الخارجية الإيرانية والتي تتركز في: الدستور والقائد أو (المرشد) ومجلس الشورى والمؤسسة التنفيذية (مجلس الوزراء) ورئاسة الجمهورية ومجلس الأمن الوطني ووزارة الخارجية[1].أعطى دستور عام 1979 أهمية كبيرة للمرشد ودوره في السياسة الخارجية، وقد جاء هذا في المادة 57 منه والتي منحت له الدور المتميز في عملية صنع القرار. وعلى هذا الأساس حاول بعض الكتاب أن يقيم خطا للتشابه بين دور المرشد في النظام السياسي الإيراني ووضع رئيس الجمهورية في النظام الرئاسي. وتجدر الإشارة في هذا المجال أن آية الله علي خامنئي يعد ثاني مرشد لإيران بعد آية الله الخميني، وان كان الأخير قد اختار لخلافته الشيخ حسين منتظري بشكل غير رسمي في عام 1981، وقبل أن يختلف معه[2]. والذي يهمنا أيضا في هذا المجال، هو دور وزارة الخارجية في السياسة الخارجية، فأنها في إدارتها للمسائل الجزئية أو الكلية الحاسمة يكون لها جانب تخطيطي وإعدادي، لان اتخاذ القرارات في إيران في معظمها بات ضرورة ضمن التنفيذ، وذلك في حالات معينة منها عدم القدرة على مراجعة المخططين ومتخذي السياسات، ويمكنها أيضا على المستوى العملي أن تتخذ كثيرا من القرارات الفورية والضرورية أو القيام بزيارات للخارج مع مراعاة الخط العام لسياسة إيران الخارجية[3]. إذا كانت السياسة الخارجية لدولة ما هي تدبير نشاط الدولة في علاقاتها مع الدول الأخرى، أو المنهج الذي تسير بمقتضاه الدولة في علاقاتها في الشؤون السياسية والتجارية والاقتصادية والمالية مع الدول الأخرى[4]، وهذه الوظائف كما اتضح لنا، تدخل في صلاحيات القائد أو المرشد في إيران، في حين نرى أن الدبلوماسية هي القيام بالتنفيذ والتطبيق الدقيق للبرنامج المحدد من خلال عمل منهجي ويومي عن طريق المفاوضات أو على الأقل المحادثات التي تجري بين الدبلوماسيين بعضهم البعض أو بين الدبلوماسيين ووزراء الخارجية[5]، وبموجب هذا التعريف، نرى إن وزارة الخارجية الإيرانية تقوم ومن خلال قنواتها الدبلوماسية في الخارج بنقل قواعد سلوكها السياسي الداخلي على مستوى العلاقات الدولية.

أما المصادر غير الرسمية لعملية صنع القرار: تأخذ دور جماعات الضغط في إيران والتي تتركز في[6] : -

أولا- المطبوعات الداخلية.

ثانيا- منبر صلاة الجمعة في طهران وبقية المدن.

1- بيوت كبار علماء الدين.
2- رابطة الفقهاء ((المناضلين))
3- مجموعة التكنوقراط أو ما يطلق عليها اسم ((منوري الفكر)) والذين يؤكدون على فصل الدين عن الدولة.

وفي هذا المجال، يقول نبوي: ((أن مجموعة التكنوقراط هذه تملك إمكانات جيدة، ومن المحتمل أن تكون قادرة على الدخول ببعض عناصرها إلى الدورة البرلمانية القادمة وتقدم بعد ذلك على أيجاد مضايقات للنظام)) [7]. وفي هذا المعنى، يقول الدكتور رجائي خراساني : ((أن اتخاذ القرارات وإدارة شؤون البلاد لا يمكن أن تترك للعوام من الناس. إن ذلك من اختصاص أهل المعرفة والمتعلمين في الحقول المختلفة، ونحن التكنوقراط متدينون أيضا لانكتفي بالشعارات والكليات في الكلام، بل نعتقد بضرورة دراسة كل ملف بشكل علمي يناسب العصر الراهن وبالتالي نعتقد أن المستقبل للتكنوقراط المتدينين بالطبع))[8]، أما أمين عام منظمة التجارة الإيرانية الدكتور

* كلية العلوم السياسية / جامعة بغداد

علي شمس الدين اردكاني فيقول : ((إن القائلين بإبعاد التكنوقراط عن إدارة شؤون البلاد واتهامهم إياهم بأنهم يريدون فصل الدين عن الدولة إنما يصبون الزيت على نار فتنة الأعداء، وذلك إن ربط التكنوقراط بمقولة فصل الدين عن الدولة من أفكار الأحزاب الشيوعية البالية ، كما إن إستراتيجية الحديث عنها حاليا يعرض انجازات النظام في مجال تربية الآلاف من مجاميع التكنوقراط على مدى الستة عاما الماضية للخطر، بل يرمي بها إلى العدم))[9]. من ناحية أخرى، يعتقد التكنوقراط إن إدارة البلاد ينبغي إن تسلم لأهل الاختصاص من يملكون ناصية العلوم الحديثة، كون الدين والأحكام الإسلامية ليست كافية لإدارة البلاد، ولا يرى التكنوقراط موقعا لولاية الفقيه في هذا السياق سوى منح ولي الفقيه موقعا مرموقا في سلم النظام، بشرط عدم تدخله في الأمور الإجرائية والتخطيطية وإبعاده من موقع القيادة العامة والسلطة القضائية، وفي حقل الاقتصاد يعتقدون بالاقتصاد الحر والتنمية الاقتصادية، وفي السياسة الخارجية إعادة العلاقة مع الولايات المتحدة. وتجدر الإشارة في هذا المجال، إلى إن التكنوقراط له خبرة واسعة بقواعد اللعبة البرلمانية إن ابرز الوجوه التي يمكن إن توضع في إعداد الوجوه التكنوقراطية في المجلس النيابي هو الدكتور رجائي خراساني، وغلام حسين كرباستشي عمدة العاصمة طهران ومرتضى الويري رئيس وأمين عام المناطق الحرة التجارية في إيران[10]. في هذا المجال، علقت صحيفة الايكونوست اللندنية قائلة: ((إن الجمهورية الإسلامية تعتمد على نظام من القوى المتوازية من شأنه إن يجعل كل طرف بما في ذلك موظفوا الحكومة في ظلام نسبي. أما الأكثر إظلاما فهو هوية أولئك الذين يتخذون والقرارات المهمة. فتقريبا كل منظمة لها ظل، وعادة ما يكون الظل أكثر أهمية من المنظمة نفسها. وبالتالي فان أي مسؤول إيراني عادة ما يتحدث عن أنهم يفعلون كذا أكثر ما يتحدث عن إننا نفعل كذا وكذا))[11]. ولأهمية هذا الموضوع، نتحدث عن أهداف السياسة الخارجية الإيرانية، وعن الإستراتيجية الإيرانية تجاه الولايات المتحدة، ومعالجة البرنامج النووي الإيراني.

أهداف السياسة الخارجية الإيرانية: - هناك آراء متضاربة حول أهداف السياسة الخارجية الإيرانية، حيث يرى الدكتور جواد لاريجاني إنها تقوم على أمرين :-

1- تصدير الثورة.
2- تامين الاحتياجات الداخلية لام القرى- أي تلبية الاحتياجات الإيرانية.

في حين يرى الدكتور جواد منصوري إنها تشير إلى :-

1- بناء علاقات مع الدول كافة.
2- تقرير وتنمية هذه العلاقات.
3- تدعيم هذه العلاقات.
4- السعي من اجل إقامة الوحدة بين العالم الإسلامي.
5- حماية استقلالية وسلامة أراضيها.
6- نشر الإسلام في العالم وكسر الاستكبار العالمي.
7- الذود عن التراب الإسلامي ومصالحه.

وفي هذا المجال يرى الكاتب الإيراني الدكتور بيزن ايزدى ، إن هذه الأهداف تتركز في :

1- تأمين المصالح الوطنية الإيرانية.
2- المهمات الملقاة على عاتق حكومة الجمهورية الإسلامية في إيران[12].

حددت إيران أهداف السياسة الخارجية في النقاط الآتية[13] :-

- موقف إيران إزاء القوى الكبرى المؤثرة ، والتي من الممكن إن تقدم المساندة للشاه المخلوع.
- اعتبارات الوظيفة الداخلية للسياسة الخارجية.
- اعتبارات النظام الجديد، من وجهة نظر القادة الإيرانيين، إن العداء لإيران لاياتي فقط من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي بل يأتي أيضا من التحالفات الإقليمية.

تؤثر بنية النظام الدولي على السياسة الخارجية للدول، فحدوث أي تغيير في بنية هذا النظام يتبعه بالضرورة تغيير في السياسة الخارجية للدول. ومن هذا المنطلق تختلف السياسة الخارجية الإيرانية في المدة الواقعة بين 1979 و 1991، أي في ظل النظام العالمي ثنائي القطبية عن مثيلتها

في المدة الواقعة من عام 1991 وحتى الآن[14]. في هذا المجال، يمكن أن نذهب إلى القول، أن السياسة الخارجية الإيرانية قد مرت بأربع مراحل رئيسة منذ نجاح الثورة الإسلامية عام 1979 وحتى الآن وهذه المراحل هي: -

المرحلة الأولى: بدأت منذ نجاح الثورة عام 1979 وحتى بداية الحرب العراقية الإيرانية عام 1980، وقامت خلالها السياسة الخارجية الإيرانية على أساس عدم الانحياز لأي من الكتلتين الغربية والشرقية [15]. خلال هذه المرحلة، أبدت إيران اهتمامها بتصدير الثورة الإسلامية، ودعم حركات التحرر في العالم، الأمر الذي أثار قلقا في المنطقة إزاءها.

المرحلة الثانية : بدأت مع نشوب الحرب العراقية الإيرانية ، وقامت خلالها إيران على أساس مواجهة القوى الكبرى، والحفاظ على نظام الحكم فيها .

المرحلة الثالثة : تمتد من نهاية الحرب العراقية الإيرانية، حتى الثاني من خرداد من العام 1997 – وصول التيار الإصلاحي للحكم بقيادة الرئيس السابق محمد خاتمي – حيث قامت إيران بإعادة بناء الدولة بعد الحرب، الأمر الذي كان يتوجب عليها إلى إعادة النظر في سياستها الخارجية، ومن ثم قبلت إيران قرار مجلس الأمن رقم 598 لإنهاء الحرب. في هذه المرحلة قامت إيران من إبرام اتفاقيات مع بعض المنظمات الدولية مثل البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي . وعلى الرغم من الجهود التي بذلتها حكومة هاشمي رفسنجاني لإعادة البنية الداخلية والخارجية لإيران، اكلاّ أن هذا الأمر استغرق مدة طويلة من كسب ثقة المجتمع الدولي .

المرحلة الرابعة: بدأت منذ الثاني من خرداد(شباط) من العام 1997 وحتى الآن، وقامت إيران في هذه الحقبة على مبدأ إزالة التوتر وخلق الثقة المتبادلة، الأمر الذي انعكس في تحسين علاقاتها مع العالم الخارجي .

السياسة الخارجية الإيرانية تجاه الولايات المتحدة: -

أولا – أزمة الرهائن الأمريكان في طهران : -

إن إيران وعلى عهد مهدي بزركان لم تحاول إن تقطع صلتها بالولايات المتحدة ، وهذه المسألة واضحة لو حاولنا إن نرجع إلى تصريح الناطق الرسمي باسم الحكومة الإيرانية في 21 حزيران عام 1979، إن إيران مازالت بحاجة إلى الخبراء والتقنيين الأمريكان، بعض الأخصائيين في الالكترونيات والرادارات فقط وذلك من اجل ضمان عمل معدات الحرب التي اشتراها الشاه[16]. وقد أدى هذا التعايش الجيد بين حكومة بازركان والولايات المتحدة إلى ردة فعل قسم من شرائح الرأي العام الإيراني المناهض للولايات المتحدة والذي بدأ يقول بأن بناء المجتمع حقيقي لا يتحقق من دون القضاء على السيطرة الأجنبية وتدمير هياكل سيطرتها[17]. ومن جانب آخر، كان هناك توتر كبير بين بازركان وبين القادة الإيرانيين لان الولايات المتحدة وضعت بازركان بمثابة الرجل الذي يستطيع إن يخدم المصالح الأمريكية في إيران[18]. وقد عمل بني صدر وبازركان منذ تموز 1980، وأيلول من السنة نفسها سوية بسياسة واحدة للتعامل مع القوى الكبرى[19]، إذ أكدا على تأثير الآراء الغربية وانعكاساتها على الثقافة الإيرانية[20] ولكن قضية الرهائن في طهران قلبت الأمور على عقبها، إذ حققت وظيفة مزدوجة لكبار علماء الدين في داخل السلطة الإيرانية. فيما يخص قضية الرهائن في إيران، نرى إن إيران أكدت، تدخل الولايات المتحدة في شؤونها الداخلية والخارجية، ونتيجة لذلك قام الطلاب الإيرانيين باحتجاز أثنين وخمسين رهينة من طاقم السفارة الأمريكية أربعة عشر شهرا بطهران في 4 تشرين الثاني عام 1979[21]. وقد أعلن بني صدر شروط إيران حول الإفراج عن الرهائن والتي تضمنت : عودة الشاه إلى إيران، وإعادة ثروة الشاه، واعتراف الولايات المتحدة وتعهدها بعدم التدخل في سياستها الداخلية والخارجية في المستقبل. وقد أيد آية الله الخميني إجراء الطلاب هذا عندما قال: ((إذا رفضوا تسليم المجرم سوف نتخذ اللازم))[22]. وفي الوقت نفسه، صرح بني صدر في الأول من نيسان 1980قائلاً : ((ليست عودة هناك من احتمال حول الاتفاق بين الولايات المتحدة وإيران))[23] . فيما يخص عودة الشاه إلى إيران، نرى إن الشاه كان قد غادر الولايات المتحدة بالفعل في كانون الأول 1979 ليستقر في بنما. ورداً على مطالب بني صدر، هدد كارتر بعقوبات قاسية جديدة ضد إيران، وضد الإيرانيين في

الولايات المتحدة إذا لم تحرز المفاوضات أي تقدم. وفي آذار عام 1980 غادر الشاه بنما قبل يوم واحد من موعد تقديم إيران لطلب رسمي بتسليم الشاه إلى الحكومة الإيرانية وقبل الشاه عرضاً من الرئيس أنور السادات باستضافته في مصر[24]، وقد استغرقت هذه العملية أربعمائة وأربعة وأربعون يوما[25]. إذ قامت الإدارة الأمريكية بتكليف مارن كريستوفر مساعد وزير الخارجية على عهد الرئيس كارتر للتفاوض مع القادة الإيرانيين[26]. وقد قام كارتر بمحاولة فاشلة لإنقاذ الرهائن في24 نيسان 1980، إلا إن طيران مشاة البحرية تجاه طهران انتهى بكارثة في صحراء طبس الواقعة شرق إيران، بسبب عطل في المحركات وعدم كفاءة الطاقم ، وتخلت القوات الأمريكية عن بعض الوثائق الحساسة في إحدى الطائرات العمودية التي أسقطت آنذاك وربما في طائرة س 130، وكذلك التي تحطمت واحترقت لدى فشل العملية[27]، وفي الواقع، اضطر كارتر إن يلقي هذه العملية قبل إن تقترب طائرات الهليكوبتر الأمريكية من الرهائن بمدة طويلة وذلك بسبب قصور فني في المعدات، الأمر الذي دفع بوزير الخارجية السابق سايروس فانس إنيقدم استقالته اعتراضاً على حملة : انتظر وفاوض، وكان فانس على ثقة من إن محاولة الإنقاذ حتى إذا نجحت كان لابد وان تؤدي إلى إصابة عدد من الرهائن، وكانت ستؤدي إلى تعميق هوة الخلاف بين الولايات المتحدة وإيران وربما كانت تؤدي إلى تدخل السوفيت[28]. إن سبب ضعف وكالة المخابرات المركزية الأمريكية في إيران يرجع إلى كونها قد وظفت معظم إمكانياتها التجسسية هناك إلى التجسس على السوفيت وليس لفهم ودراسة الأوضاع داخل إيران[29]. ولم تحل هذه المشكلة بموت الشاه في مصر 27 تموز 1980، بل حلت في 20 كانون الثاني 1981 وفي الواقع إن هذه القضية كانت موجهة بالدرجة الأولى ضد مكانة كارتر، وفي لحظة الإفراج عن الرهائن كان رونالد ريغان قد انتهى من القسم كرئيس جديد للولايات المتحدة، فلم يشأ آية الله الخميني إن يجعل كارتر يعلن للأمريكيين نهاية قضية الرهائن[30]. وهنا لا بد من التأكيد على أن إيران لم تجن من أزمة الرهائن في طهران سوى استعادة أرصدتها، حيث إن بقية شروط إيران والتي أعلنها بني صدر تكون قد أهملت[31].
وحري بالذكر أن الطلاب الإيرانيين سيطروا على مجموعة من الوثائق المهمة في السفارة الأمريكية بطهران، وقد أعطى القادة الإيرانيون وقتئذ الوعد للرأي العام الإيراني على كشف هذه الوثائق ونشرها. وفي ضوء تصريحات المشرف على وزارة الخارجية الإيرانية، يمكن القول إن ذلك النزر اليسير من هذه المستندات قد ألقى الضوء بارتباطات درختش ومسعودي بمكتب المخابرات المركزية. ولكن الجزء الكبير من هذه الوثائق لم تنشر حتى الآن[32]، ومن ناحية أخرى، إن إبقاء اثنين وخمسين أمريكيا رهائن مدة اربعمئة وأربعة وأربعين يوما في طهران، ألحقت إيران على عهد آية الله الخميني بالولايات المتحدة إذلالاً يوميا مستلة درجة فائقة الحدة من المشاعر العدائية ومستحدثة في الوقت نفسه شعوراً عميقاً من العجز اللامألوف لدي الأمريكيين لتصبح هاجسا استحواذيا على نطاق قومي. ويبدو إن تجربة الولايات المتحدة مع إيران هي التي كونت الصورة الذهنية الأمريكية للإسلام[33]. وفي هذا المجال، يثار هذا التساؤل: ما هو الغرض إذا من الإعلان من وجود هذه الوثائق والمستندات، والإحجام في الوقت ذاته عن نشرها على الرأي العام المحلي، هل هذا النهج يخفي وراءه نوعا من المساومة، أو يهدف إلى ترك أبواب التصالح مع الولايات المتحدة مفتوحة ؟ فضلا عن ذلك كانت هناك أوراق مهمة وجدت في السفارة، منها الرسالة التي بعثها عباس أمير انتظام والذي كان وزيرا للإعلام في حكومة بازركان إلى السفير الأمريكي بطهران، بين فيها انه كان يدافع عن مصالح الولايات المتحدة وانه يسعى بغية تعيينه سفيرا لإيران في لاهاي لغرض تسهيل الاتصالات[34]. تم فتح ملف الرهائن في لبنان في بداية الثمانينات من القرن الماضي، وقد استفادت إيران من ذلك كثيرا من خلال مقايضة الرهائن بالسلاح، وقد أدى هذا إلى التنسيق والتعاون بين إيران والجماعات الإسلامية في لبنان في المدة الواقعة بين 1983-1986، وكان لحجة الإسلام رفسنجاني الدور الكبير في هذا، وكان من نتائجه الإفراج عن ثلاث رهائن أمريكيين من مجموع ثماني عشرة رهينة أمريكية في لبنان. (وفي هذا المجال طلب الرئيس الأمريكي ريغان الإفراج عن باكي ضابط المخابرات الأمريكي، ولكنه كان في ذلك الوقت قد توفي)[35]، وهؤلاء الرهائن هم: بنسيامين ويرد الأب ولورانس جنيكو وديفيد

جاكوبسون، وقد تم اطلاق سراح جاكوبسون بعد إرسال 500 صاروخ تاو من الكيان الصهيوني إلى طهران في 30 تشرين الأول من خلال وساطة الوسطاء الإيرانيين[36]. ولكن من ناحية أخرى، نرى إن إيران استفادت من مفهوم دبلوماسية الرهائن من القرن الماضي[37]، وبذلك أصبحت لها القدرة الكبيرة في المغادرة، كما أن هذه الدبلوماسية أسهمت في ترسيخ إيران وتثبيت قوتها في لبنان، ونشر عقيدتها فيها[38]. يمكننا في هذا المجال، أن نقارن بين قضية الرهائن الأمريكان في عام 1979، وقضية الرهائن في عام 1985، استغرقت الأولى 444 يوما، أما الثانية فلم تستمر أكثر من سبعة عشر يوما. بالرغم من إن احديهما لم ترهق الأعصاب إلامدة قصيرة جداً مع المقارنة بالثانية، إلا إنها أظهرت أيضا إن رونالد ريغان لم يقو على مواجهتها تماما مثل جيمي كارتر حينذاك. واتضح للمرة الثانية مدى العجز إمام محتجزي رهائن مصممين وهم يتحكمون في حياة الرهائن تحت أيديهم[39]، وفي الواقع أدت حادثة الرهائن إلى نتيجتين هما:-

1- أتاحت إبعاد فريق بازركان عن السلطة.

2-خلقت التماسك الداخلي ولو بشكل مؤقت، ووجهت الأنظار نحو الولايات المتحدة، واحتمالات تدخل الأخيرة في الأوضاع لإيران.

ثانيا- الإستراتيجية الإيرانية إزاء القوى العظمى : -

إن الأهداف الثلاث في السياسة الخارجية الإيرانية والتي تم ذكرها، انعكست على الإستراتيجية الإيرانية إزاء القوى العظمى والتي تحددت بالنقاط الآتية[40]:

1- انسحاب إيران من المعاهدة المركزية مما يعرض الجناح الشرقي للدفاع عن البحر الأبيض المتوسط إلى التخلخل.

2- تصفية المراكز الأمريكية الإستراتيجية وبصفة خاصة قاعدة (بندر خان) وقاعدة (كبكام) والتي كانت تقلق مضاجع القيادات العسكرية السوفيتية .

3- إزالة الحائط الذي كان يقف ولو نسبيا إزاء الأطماع السوفيتية في منطقة الخليج العربي.

4- احتمالات سقوط السلاح الأمريكي المتقدم في يد السوفيت ونتيجة لذلك فقد أكد الإيرانيون إن المباحثات لاتتم بين الولايات المتحدة وإيران إلا ضمن بيان الجزائر لعام 1981 والتي أنهت قضية الرهائن في السفارة الأمريكية بطهران ومحكمة لاهاي وعلى الرغم من ذلك،فان السياسة الأمريكية بدأت في التغيير في السنوات الأخيرة، وبدأت تتعامل من جديد مع متغيرات دولية. إن مسالة استئناف التعامل مع الولايات المتحدة بالذات ومع الغرب بشكل عام هي جزء من توجه عام بدأ بالتبلور منذ مدة في صفوف عدد من القادة الإيرانيين وبالأخص آية الله علي خامنئي من ضمن النظرة الداعية إلى أنه:(آن الأوان للجمهورية الإسلامية بأن تعود إلى ممارسة دورها الكامل كقوة إقليمية وكجزء من المجتمع الدولي)[41]. أما من جانب الولايات المتحدة، فإن الانفتاح على طهران هو بدوره جزء من تيار متصاعد داخل الإدارة الأمريكية، وضرورة الاعتراف بالحقائق الجغرافية والإستراتيجية في الشرق الأوسط[42]. وقد أشار إلى هذه الحقيقة رافسنجاني منذ عام 1983 عندما بين أن إيران: (لا تمانع من إقامة علاقات صحيفة مع أي دولة تعاملها بالمثل)، وأكثر من هذا،ذكر رفسنجاني في عام 1984 أن بلاده لا تمانع ولا ترفض شراء قطع غيار أمريكية الصنع للمعدات الإيرانية سواء عن طريق اتصالات مباشرة أو من خلال طرف ثالث. وقد ذكر هذا رفسنجاني في حديث له لقناة الجزيرة من ((أن إيران لم تحصل سوى على عدد محدود من السلاح الأمريكي[43]. أن حديث أية الله الخميني مع السفراء الإيرانيين المعتمدين في الدول الأوربية والولايات المتحدة في تموز 1986، يعد بمثابة وثيقة بالإمكان الرجوع إليها كي نحدد مسار السياسة الخارجية الإيرانية، حيث جاء في حديثة: (أن من الواضح أنه لو خطونا خطوة نحو الولايات المتحدة فإنهم سيخطون مائة خطوة نحونا). وقد وضح آية الله خامنئي السياسة الخارجية الإيرانية في خطبة له في جامعة طهران في 5 كانون الثاني 1986، عندما قال: (أن علاقة إيران مع أي دولة أجنبية تتوقف على مصالحها الوطنية) نستنتج من ذلك[44].

1-أن حواراً ما قد تم فعلاً بين طهران وواشنطن وذلك على مراحل متعددة وبمشاركة شخصيات إيرانية وأمريكية مختلفة ضمن عملية أخذ ورد استمرت عدة أشهر.

2- أن ذلك الحوار جزء من عملية جس نبض قرر الجانبان الأمريكي والإيراني القيام بها، وأن أهدافه تتعدى مسألة الرهائن في لبنان لتصل إلى رغبة أطراف معينة داخل كل من المؤسستين في طهران وواشنطن دراسة إمكانيات وسبل تحسين العلاقات بين العاصمتين أو إذا لم يكن هنالك من إمكانية حقيقية لوضع هذه العلاقات ضمن إطار إيجابي، فعلى الأقل التوصل إلى تحييدها.

3- بالإمكان تفسير السياسة الخارجية الأمريكية تجاه إيران في خوف الأولى من النفوذ الشيوعي أو المد الشيوعي في إيران للمدة ما بعد آية الله خميني.

أن تصريحات القادة الإيرانيين تؤكد ترحيب إيران في تعزيز العلاقات مع الولايات المتحدة، وفي هذا المجال قال آية الله خميني (أنني أهنيء كل شخص على الانفجار الكبير الذي حدث في البيت الأسود الأمريكي وعلى الضجة التي يتعرض لها أمريكا)[45]. وأردف آية الله خميني قائلاً: (ظهر الآن أن هؤلاء الذين هددوا وقطعوا العلاقات مع إيران جاءوا متوسلين إلى هذه الدولة يريدون إقامة علاقات وتقديم اعتذارات ولكن الأمة لم تقبل،هذا شيْ أكبر من جميع انتصاراتكم. ووضح آية الله خميني رأيه في هذا: (أن إيران حققت انتصارا اكبر من جميع الانتصارات الأخرى، لأن الأمريكيين يتصلون الآن لاستئناف العلاقات مع طهران، وأن أمريكا عادت باكية تطلب الصفح بعد أن قطعت علاقاتها مع إيران قبل سبع سنوات). وقد وصف مير حسين موسوي التغيير في السياسة الخارجية الإيرانية بأنه: (جاء نتيجة اقتدار إيران ولاسيما بعد احتلال الفاو)[46]. وقد أدى هذا التغيير في السياسة الخارجية الإيرانية إلى عقد صفقة أسلحة مع الولايات المتحدة، وكان من نتائجها:-

1- أن إيران لم تخسر شيئاً من هذه العملية بل حصلت على عدة مكاسب عسكرية وسياسية، كما أظهرت للعالم أن الدول الكبرى بدأت تدرك أهمية إيران وتسعى إلى التحاور معها ومحاولة التعاون معها.

2- أحدثت هذه الأزمة، أزمة في السلوك السياسي الداخلي الأمريكي وأدت إلى إضعاف إدارة ريغان.

3- عن طريق صفقة الأسلحة تحاول الولايات المتحدة الحصول على رأس جسر أضافي في إيران يمكن استخدامه لتنشيط العمليات ضد أفغانستان.

4- أن بيع السلاح لإيران سراً يدل على أن واشنطن تحاول أيجاد مفاتيح من شأنها أن تساعدها على فتح باب إيران بعد أن يغادر آية الله خميني الساحة السياسية.

5- أن تطبيع الوضع في أفغانستان يحرم الولايات المتحدة من إحدى الذرائع العامة لزيادة مساعداتها العسكرية لباكستان والتي تستخدم لممارسة الضغط على الهند وتعميق الوجود العسكري الأمريكي في الأرض الباكستانية.

فيما يخص أفغانستان، فإن الولايات بدأت تحسب حسابات بعيدة،بعد استيلاء الملا محمد عمر زعيم حركة طالبان السني الباشتوني، وبروزه على الساحة الأفغانية منذ عام 1994، وسيطرته على العاصمة كابول عام 1996،واستيلائه على غالبية الأراضي في الشمال في عام 1998، من شأن ذلك أن يؤي في المستقبل نقل الفكر السياسي لطالبان إلى إيران، ومن شأنه أيضاً الوقوف أمام الانفراج الإيراني نحو الأقطار العربية، إن تنامي حركة طالبان قد يؤدي على المدى البعيد إلى وضع الأراضي الأفغانية أمام المعارضة الإيرانية السنية. وتجدر الإشارة في هذا المجال إلى أن هناك مساعي لمجاهدي خلق الإيرانية لإيجاد قاعدة لهم في أفغانستان[47]. عارض قسم من القادة الإيرانيين المنطلقات الجديدة للسياسة الخارجية الإيرانية تجاه الولايات المتحدة، وعلى رأس هؤلاء هادي هاشمي[48] بوساطة مناشير وزعوها في بداية شهر تشرين الأول في قم وطهران وهؤلاء في الحقيقة هم أنصار الشيخ حسين علي منتظري، وأغلبهم من حراس الثورة والطلبة وبعض النواب المسؤولين عن الحوار مع الولايات المتحدة بشدة واتهموا بصفة خاصة أربعة موظفين في وزارة الخارجية تفاوضوا مع مكفرلين[49].وهم بشارتي نائب وزير الشؤون وأحد مساعدي ولايتي ولواساني مدير الشؤون السياسية في وزارة الخارجية وحسين شيخ الإسلام الذي كان أحد زعماء خط آية الله خميني ومحمد علي نجف أبادي رئيس لجنة الشؤون الإيرانية في البرلمان الإيراني [50].

عندما كان جون كوولي سفيراً للولايات المتحدة في لبنان كان يبعث رسائل مباشرة إلى الأمن القومي مستخدماً تسهيلات CIA بدلاً من استخدام القنوات الرسمية المعتادة في وزارة الخارجية، وكان هذا يعني أنه يتخطى رئيسه وزير الخارجية جورج شولتز. كذلك كان كوولي قد أجرى في مرات عديدة

عندما كان يأتي إلى واشنطن لقاءات مع أوليفر نورث وغيره من مسؤولي الأمن القومي حول خطتهم لمد إيران بالأسلحة مقابل الرهائن، وهي خطة شولتز قد عارضها[51]. ويقول جورج شولتز في مذكراته حول ذلك: (لم اعلم إلا بالنزر اليسير عن التفاوض مع إيران بشان رهائن محتجزين في لبنان، بيد أنني كنت جاهلاً الدافع وسبب إطلاق سراح جاكبسون. وكنت مطلعاً على محاولات سابقة لإطلاق سراح الرهائن، وعارضت بشدة ما ارتأيت أنه مقايضة للسلاح بالرهائن. ففي عام ونصف تقريباً من ذلك الوقت، وفي أواخر ربيع عام 1985، شاءت الأقدار على أن أوقع على أول أشارة بهذا الصدد، عندما علمت أن مستشار الأمن القومي (NSC) مكفارلن[52]وعدداً من موظفي مجلس الأمن القومي أرادوا إرسال أسلحة إلى إيران في محاولة لإطلاق سراح رهينة أمريكية محتجزة وبتورط الكيان الصهيوني. ودخلت من أربعة صراعات رئيسة ما بين أواسط عام 1985 وخريف عام 1986 من أجل وقف صفقة كهذه. وشعرت في كل مرة-أو تم التأكيد لي- أن وجهة نظري هي المسيطرة أو المنتصرة، غير أن الأمر لم يتوقف، ولم استطع القضاء على خطره رغم جهودي). ووردف شولتز قائلاً: (وفي اجتماعين اثنين مع الرئيس ومستشارين رفيعي المستوى. عارضت بيع كمية من السلاح إلى إيران، سواء أكان ذلك مرتبطاً بإطلاق سراح الرهائن أم لم يكن، وأيدني بذلك واينبرغو كل التأييد. ودافعت عن وجهة نظري قائلاً أن أخبار مسؤولي الخارجية بشيْ ما تم التصرف بخلافه سينتهك سياستنا الخاصة بنا، ويدمر كرامتنا، ويكسبنا احتقار الجميع بمن فيهم الإيرانيون. وتورطت في القضية شخصيات مريبة حاولت خداعنا لتنفيذ مأربها الخاصة [53]. بعد التقارب مع الصين الشعبية قبل أن تبيع الولايات المتحدة أسلحة إلى بكين. وقد تضاعف هذا الخطأ عندما سمحت الحكومة الأمريكية للهاجس المتسلط عليها حول مصير الرهائن في لبنان أن يؤدي إلى مقايضة الأرواح الأمريكية بالأسلحة الأمريكية. وقد تحول الأمر إلى محادثة عندما قرر أعضاء هيئة مجلس الأمن القومي تحويل أرباح صفقات السلاح الإيرانية إلى الكونترا في نيكاراجوا. ويقول نيكسون في هذا المجال: (أن مجلس الأمن القومي يجب أن لا يتورط تنفيذياً في العمليات السرية . فلضمان النجاح يجب أن تكون هذه الأنشطة قابلة للتنصل منها يجب أن تنفذ بطريقة يمكن للولايات المتحدة معها إنكار تورطها بطريقة يمكن تصديقها، لكن ذلك يصبح مستحيلاً إذا دبرت العمليات السرية من مبنى المكتب التنفيذي الضيق، إلا أننا ينبغي لنا على آية حال، أن نميز بين العمليات السرية والمفاوضات السرية. وينبغي على الرئيس أن يكون قادراً على أن يستخدم مستشاره لشؤون الأمن القومي كمفاوض عنه إذا أراد. وفي أغلب الأحيان ولا سيما أثناء المباحثات الحساسة مع زعماء الحكم الشمولي، يكون رئيس مجلس الأمن القومي أفضل من وزير الخارجية [54]. ويضيف شولتز قائلاً: (كان السفير جون كوولي السفير الوحيد (من بين ثلاثة) الذي اتصلت به هيئة المجلس الأمن القومي بشأن تلك العملية ولم يبلغ وزراء الخارجية عنها. وكان سلوكه في الميدان العملي متبايناً بشدة مع سلوك سلفه السفير رينج بارثولومبو "[55]. وقد بلغ من حنق شولتز عندما علم بواقعة بيروت حداً جعله يهاجم كوولي علنا، ويحظر على موظفين وزارة الخارجية الاتصال خارج القنوات الإدارية للوزارة بدون تعليمات صريحة منه أو من الرئيس[56] .عند سماعه بهذه الواقعة لم يتمالك لي هاملتون رئيس لجنة الاستخبارات بمجلس النواب عن الأوضاع بما اعتمل في نفسه قائلاً: "أنني لا اعتقد أنني سمعت أبداً بحدوث شن كهذا من قبل . مثل هذا التخطي الكامل لوزير خارجية أمريكي"[57].يمكن أن يتخيلوا أن مثل هذه الصفقات تظل سراً لمدة طويلة في الشرق الأوسط فالإمداد بالسلاح يجب فقط أن يتبع الانفتاح السياسي لا أن يسبقه. والحق، يقصد نيكسون، أن صلاحيات مجلس الأمن القومي الأمريكي قد تجاوزت صلاحيات وزارة الخارجية، وفي هذا المجال، يقترح نيكسون عودة وزارة الخارجية إلى ممارسة المسؤولية الكاملة عن السياسة الخارجية[58]. أدين في قضية إيران – كونترا[59] عضو مجلس الأمن القومي السابق الكولونيل أوليفرنورث واللواء البحري جون م. بونيد كستر مستشار أخر لريغان في مجلس الأمن القومي الذي خلف مكفارلن قد قام بعمليات سرية أخرى خارج عمليات مجلس الأمن القومي، ونتيجة لذلك، دعا الرئيس ريغان الكونجرس إلى التحقيق في قضية إيران – كونترا ووضعت توصيات تقليص إمكانية حدوث فضائح مماثلة في المستقبل[60]. وفي هذا المجال كتب روبرت هيلي[61]مقالاً في بوسطن

غلوب عن اجتماع جرى بين رئيس المجلس تيب اونيل، والرئيس ريغان في البيت الأبيض في أواخر عام 1986، وكان أمر قصة إيران كونترا قد افتضح، انتهك كل من جون بويند كستر واليفر نورث، مساعدي البيت الأبيض القانون وكذبا إمام الكونجرس، لم يسأل اونيل الرئيس إن كان قد علم بما جرى أو سمع بانتهاك القانون ((عرف فيما بعد بالسيناتور الجمهوري جون تاور ممثل الحزبين في اللجنة))، إن ريغان كان قد علم بالموضوع ، حسب هيلي . اصدر ريغان أيضا نتائج شفوية حول قضية إيران كونترا، واصدر نتائج تحقيق والتي أدلى خلالها 29شاهداً بشهاداتهم لمدة 250 ساعة وبعد نشر 1059 دقيقة من مجموع 250.000 دقيقة جرى فحصها، وسعى من خلالها على نحو ارتجاعي إجازة ما كانت الـ CIAقد فعلته وبعد تلقيه مجلس تاور، أصدر ريغان قراراً توجيهياً لمجلس الأمن القومي تحت اسم NSDD266 في 31 آذار 1987. ومنع ذلك الأمر موظفي مجلس الأمن القومي من القيام بعمليات سرية . وفي وقت لاحق أصدر ريغان القرار (NSDD286)الذي يشترط الحصول على نتائج تحقيق مكتوبة (مع أنه يسمح بالنتائج الشفوية في الحالات الطارئة وذات المدى القصير) ويمنع في الوقت ذاته إصدار نتائج تحقيق بمفعول ارتجاعي[62].وأيد تقرير الكونجرس حول إيران – كونترا النتائج المكتوبة، ومنع إصدار نتائج ارتجاعية ، كما اعترض على وجود عبارات مهمة مثل "الإشعار في الوقت المناسب" التي تضمنها قانون الرقابة على المخابرات لعام 1980. وأوصى بوجوب إشعار الكونجرس قبل المباشرة بأي عملية سرية (باستثناء حالات نادرة). ومرر مجلس الشيوخ 1988 تشريعاً يشترط على الرئيس إشعار الكونجرس بأي عملية سرية خلال 48 ساعة، ولكن مجلس النواب فشل في اتخاذ إجراء مشروع القانون. وقال مسؤولون في الإدارة في شهاداتهم، أن هذا القيد ينتهك سلطات الرئيس الدستورية[63]. والحق، في سنوات، ريغان-بوش أدين أكثر من عشرين شخصاً بجنايات من مستشارين مستقلين، وبعد ست سنوات من التحقيقات والبحث أجرتها لجنة السيناتور جون تاور خلصت إلى دليل أن الرئيس ريغان أجاز مبيعات الأسلحة غير القانونية إلى الثوار في نيكاراغوا وقد أدان مدعي عام إيران – كونترا لورنس والش كاسبر وينبرغر وخمسة آخرين، لكن الرئيس بوش عفا عنهم[64].مع ملاحظة في مذكرة الإدانة تشير إلى إن الرئيس بوش كان له دور كبير في هذه القضية وعرف الشيء الكثير عن مبيعات الأسلحة غير القانونية لإيران التي سمح بها البيت الأبيض في عهد ريغان أكثر مما أعترف به سابقا. وعند إعفاء هؤلاء من قبل الرئيس بوش شجب (والش) بشدة مثل هذه الإعفاءات كتكملة لست سنوات من أخفاء الحقائق قائلا:((أن ذلك يشوه مبدأ أن لا أحد فوق القانون ويظهر أن الأشخاص الأقوياء ذوي الحلفاء الأقوياء يمكنهم أن يرتكبوا جرائم خطيرة في المناصب العالية ويسيؤون إلى الثقة العامة بتعمد – دون عواقب)) .[65] والحق إن تيب أونيل رئيس المجلس اخبر، الرئيس أنه سيقف بوجه إجراءات العزل، مشيرا أنه قد عايش محنة قضية ووترغيت، ولن يدع البلاد تمر بمحنة أخرى مماثلة [66]. في هذا المجال يتحدث باول في يومياته قائلا : ((أن المسؤولية لا تقع على أعضاء مجلس الأمن القومي وحدهم، عملوا لرئيس لم يشأ التدخل في شؤون أعضاء حكومة الأقوياء ، واتخاذ القرارات الصعبة ، عملوا لرئيس أراد تخليص الرهائن وإبقاء المعارضين ناشطين دون الاهتمام بنفسه بتفاصيل أتمام الأمر)) [67]. والحق، بعد وصول الرئيس كلينتون إلى الإدارة الأمريكية لم يوافق على الإعفاءات، وكان باستطاعته عمل المزيد منها، إلا أنه لم يتخذ هذا القرار للأسباب الآتية : أن سلطة الرئيس على منح العفو مطلقة بموجب الدستور الأمريكي ، ورغبته أن يكون البلاد متحدة غير منقسمة، حتى لو كان هذا الانقسام لمصلحته السياسية، أيمانا منه بأن الرئيس بوش عمل عقودا في مصلحة الولايات المتحدة[68]. وهنا لابد من التأكيد على الملاحظات الآتية :

1- كان هناك اعتقاد من قبل الرئيس ريغان، أنه في حالة بيع أسلحة إلى إيران فإن ذلك قد يؤدي على تحقيق الأهداف الآتية :

أ. خلق بداية جديدة لعلاقة الولايات المتحدة مع إيران ، وربما تعيد تأسيس العلاقة الوثيقة التي كانت سائدة أيام الشاه.

ب. إن مبيعات الأسلحة الأمريكية لإيران يمكن أن تكون فدية للرهائن.

جـ. إن الإيرانيين كانوا سيدفعون ضعف وثلاثة أضعاف قيمة الأسلحة، وبذا يمكن تحويل قيمة الأرباح على قوات الكونترا وإمدادهم بمصدر دائم للتمويل، بل تمويل طويل الأجل [69].

2- كانت هناك محاولات من بعض العناصر في الإدارة الأمريكية لإسقاط شعار "لا حوار مع الشيطان أمريكا، وعدَّ مبيعات الأسلحة إلى إيران إجراء يبعث الثقة بشأن تطبيع العلاقات مع إيران ما بعد آية الله خميني.

3- كان هناك تنبؤ من مستشاري الأمن القومي الأمريكي بخيبة أمل الخبراء الإيرانيين، إلاّ أنهم انزعجوا لفكرة أن حراس الثورة في إيران يستطيعون التسليح بسلاح سوفيتي وربما أيضاً الاعتماد على موسكو سياسياً، وقد عمل الجنرالات الصهاينة على زيادة هذه المخاوف. وقد وجدوا في الأمريكيين آذاناً صاغية، وفي خريف 1985 كان التقارب بين الوفود الأمريكية والإيرانية يزداد بسرعة في ظل هذه الظروف النفسية .

4- حاول الرئيس ريغان أن يجعل له مبرراته كما قال: "يجب خلق الظروف لتحرير الرهائن المحتجزين لدى الشيعة في لبنان. والواقع أن قيادة الشيعة في بيروت تلبي تعليمات طهران، فإذا أراد زعماء طهران الإفراج عن الرهائن فسوف يطيعهم علماء الدين في بيروت". ولكن هذه النظرية لم تكن الدافع الحقيقي على الإطلاق لمسلك الرئيس الأمريكي، فقد سيطرت على ريغان فكرة مساعدة الكونترا مالياً في نيكاراغوا حتى يستطيعوا أن ينهوا قتالهم الذي امتد لسنوات بإحراز النصر على جماعة "الساندينية" اليسارية الحاكمة للبلاد ، وكان مجلس النواب الأمريكي قد دأب على قطع المساعدة المالية الضرورية . تم اختيار إيران في هذا المجال، لأنها كانت في هذا الوقت أكثر دول العالم على الإطلاق احتياجاً للسلاح [70].

ثالثا – سياسة الاحتواء المزدوج: -

قامت الإدارة الأمريكية بصياغة سياسة معينة إزاء إيران بسبب اتهام الأخيرة بالدولة الإرهابية وخرقها لحقوق الإنسان[71] وزعزعة الأنظمة[72] المالية للولايات المتحدة في منطقة الشرق الأوسط ، وبناء صناعة كبيرة في المجال النووي والكيمياوي والبايولوجي، وامتلاكها أسلحة تقليدية[73]. وموقفها من التسوية في الشرق الأوسط، وقد ترجمت هذه السياسة بعد فوز بيل كلينتون في انتخابات الرئاسة، وقد صاغ هذه السياسة والتي أطلق عليها سياسة الاحتواء[74] أنتوني ليك مستشار كلينتون للأمن القومي ومارتن أنديك[75] مساعد الرئيس الأمريكي لشؤون الشرق الأوسط وجنوب آسيا والعضو في مجلس الأمن القومي، وتم مناقشة ذلك في عام 1994[76]. أشار مارتن انديك في عام 1993 إلى رغبة واشنطن للعمل بشكل فعال لإقناع حلفاء الولايات المتحدة التقليديين بضرورة التصرف، ليس فقط لتجريد إيران من قدراتها العسكرية، ولكن لشل اقتصادها أيضا. فالأوربيين كانت لهم مخاوف متبقية من إن فرض العقوبات على إيران وتوسيعها على ليبيا سيضر بمصالحهم الاقتصادية المهمة في التجارة معها، ويلحق الضرر باستثماراتهما الاقتصادية الضخمة في ليبيا وبإعطاء هذه الصورة كان الأوربيون قد رفضوا محاولات متكررة وثابتة من الولايات المتحدة في مجلس الأمن لتوسيع العقوبات أو فرضها على ليبيا وإيران .إن مسودة فرض العقوبات ضد إيران كانت قد تمت صياغتها من قبل ذات اللجان ، لجنة مجلس النواب واللجنة المالية ولجنة العلاقات العامة الأمريكية الإسرائيلية التي تكونت في السبعينات والثمانينات من القرن الماضي . من خطط رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو لحشد الكونغرس الأمريكي من اجل إن يضع العقوبات على روسيا الاتحادية لمواصلتها في مساعدة إيران على بناء الصواريخ النووية[77]. في هذا المجال يقول أنتوني ليك: (اعتمدت الإدارة الأمريكية فيما مضى على تبني سياسة التوازن بين العراق وإيران، حيث قامت هذه الإدارات بتعزيز قوة إيران كأساس لظاهرة الاستقرار في الشرق الأوسط إلاّ أن هذه الإستراتيجية تدهورت عندما تمت الإطاحة بحكم الشاه[78]) .على نحو مماثل وفي خطاب القي في أيار 1993 لإعلان سياسة كلينتون في الاحتواء المزدوج لإيران والعراق قال مارتن أنديك : "إن واشنطن لا تعارض [الحكومة الإسلامية] في إيران ، وإنما بعض الأوجه المعينة في مسلك نظام الحكم الإيراني[79]". وأشار بعض المسؤولين في الإدارة الأمريكية إلى أن إدارة كلينتون تدرك "أن استعمال إيران الإسلام، وإساءة استعمالها إياه ، تعمية مصممة لإخفاء طموحها في أن تصير

"المسيطر التقليدي" في الخليج الفارسي[80]". وفي هذا المعنى قال وزير الخارجية الأمريكية السابق كريستوفر : "إننا نعدّ أفعال إيران تهديداً رئيساً لمصالح الولايات المتحدة وللأمن الدولي ولذا فنحن عازمون على إيقافها[81]". ويرى كريستوفر "أن اليد الشريرة لإيران تحمل تبعة "قافلة من الأشلاء[82]"، فيما يذهب رئيس لجنة العلاقات الخارجية في مجلس النواب الأمريكي بنجامين غيلمان إلى أبعد من ذلك معادلاً بين الخطر الكامن لإيران إذا تزودت بأسلحة نووية وبين خطر "النازية وعند تبني هذه السياسة، أوضحت الولايات المتحدة، عدم معارضتها للنظام الإسلامي في إيران، حيث لا يوجد الهتلرية[83]" هناك تضارب وتعارض بين الحضارتين ، وفي هذا الصدد قال كلينتون: (إن الولايات المتحدة تكن كل الاحترام والتقدير للدين الإسلامي وحضارته، وأن معارضتنا تنصب على التطرف على الصعيد الديني والعلماني[84]). أما ريتشارد كوتام، المتخصص في الشؤون الإيرانية ، يترجم لنا المفاهيم السالفة الذكر قائلاً : "إن إيران صارت تعني في مفهوم الجميع، قوى الاحرابية السياسية الإسلامية[85]" ويشاطره في هذا المجال أحد مسؤولي المخابرات المركزية الأمريكية السابق غرايام فولر: "إن ما يؤثر في سياسات الولايات المتحدة تجاه إيران هو أكثر بكثير من مجرد شجار مع القوة المهيمنة في منطقة الخليج الإستراتيجية، فالمركزية الحقيقية لإيران بالنسبة إلى الولايات المتحدة، تكمن على نحو عميق جداً في تحشيد" موارد ثقافة برمتها" هي ثقافة الإسلام، لتعبئة قوى ضد الأميركيين الأشرار"، وفي إشارتها ضد الغرب مظالم العالم الثالث أكثر تعقيداً من غيرها [86]".ويضيف فولر قائلاً : "إن التحديات الثقافية والفكرية الإيرانية متلازمة أيضاً مع غيرها من التهديدات، العالمية هي الأخرى في طبيعتها، بما فيها الانتشار النووي والإرهاب، والسعي على التسلط الإقليمي، وبخاصة في منطقة الخليج المنتجة للنفط، الأمر الذي يتضارب مع الأهداف الإستراتيجية الأمريكية [87]". إن ما أشار إليه فولر، حول موضوع الإرهاب الدولي له علاقة بالكيان الصهيوني، لأن ذلك من شأنه ومن وجهات صناع القرار في الولايات المتحدة أن يؤدي على تعطيل عملية التسوية بين العرب والكيان الصهيوني. وفي هذا المعنى قال كلينتون: "إن إيران هي الوحيدة بين الدول "الجديدة" التي أحدثت لعملية السلام مشكلة مخصوصة"، يشاطر كريستوفر الرأي نفسه قائلاً : "إن إيران هي النصير الأولي للإرهابيين الذين يحاولون إخراج عملية السلام العربي– الإسرائيلي عن خطتها. فكل واحدة من تلك المنظمات– حماس، الجهاد الإسلامي، حزب الله، الجبهة الشعبية بزعامة أحمد جبريل– تتلقى من إيران الأموال والتدريبات والدعم السياسي[88]".
وقد رفض كلينتون حجج ونصائح بعض مستشاريه الذين ذهبوا إلى القول بأن الحوار لا التصدي هو السبيل الأفضل لتغيير السلوك الإيراني، إذ أكد كلينتون من"أن إيران وسعت دورها كمصدر إلهام للإرهابيين ودفع رواتبهم [89]". "وأعلن كلينتون الحرب على الإرهاب في العالم كافة وبصورة خاصة على بعض دول الشرق الأوسط الحريدة التي ترعى الموت لقتل السلام [90]". وعليه نرى، أن هناك اتجاهاً جازماً في داخل الإدارة الأمريكية من أن إيران تدعم مالياً وسياسياً الفصائل الإسلامية في الأراضي الفلسطينية ولبنان، بهدف تقويض عملية التسوية بين العرب والكيان الصهيوني، فإيران في رأي واشنطن هي إحدى الدول القليلة في العالم التي أدانت علناً عملية التسوية هذه. وقد استند هؤلاء على قول وزير الخارجية الإيراني السابق علي أكبر ولايتي عندما قال: "نعدّ توقيع هذه الاتفاقية (الفلسطينية – الإسرائيلية) مؤامرة ضد الإسلام وفلسطين ونخالفها [91]". على نحو مماثل وبعد أن قتل أربعة فلسطينيين تسعة وخمسين إسرائيلياً خلال عمليات تفجير انتحارية في آذار 1995 وجد حسين شيخ الإسلام وهو أحد مسؤولي وزارة الخارجية الإيرانية ، تشمل مهامه ضمن انتشار النشاطات الثورية ، لذة في إعلانه انهيار عملية التسوية. وصرح بعد اجتماع حركتي حماس والجهاد الإسلامي الفلسطيني بأن "الحركة المقاومة الإسلامية مستقبلاً جيداً" مضيفاً أن "لا حل سلمياً، وأن على الإسرائيليين العودة إلى البلدان التي أتوا منها [92]". وقد سارع كلينتون إلى مطالبته لإيران بوجوب اتخاذ الخطوة الأولى عن تغيير سياستها التي تشمل دعم إيران للإرهاب ضد الكيان الصهيوني، وسعيها الحثيث للحصول على أسلحة كيماوية ونووية وجهودها المبذولة لتعطيل عملية التسوية بين العرب والكيان الصهيوني[93]. والحق، ومنذ أن وصل علي أكبر هاشمي رفسنجاني إلى رئاسة الجمهورية وبحلول عام 1996، أصبحت هناك نوع من المرونة السياسية

الإيرانية تجاه عملية التسوية بين العرب والكيان الصهيوني، عندما أشار "إلى أن طهران سوف تحترم أي صفقة سلام بين إسرائيل وسوريا وأنها تعارض الإرهاب بصرف النظر عن مقترفي الجرم حتى ولو قامت به حماس[94]".استهدفت الولايات المتحدة من تبني سياسة الاحتواء المزدوج الحد من تغلغل إيران في آسيا الوسطى، والضغط عليها في منطقة بحر قزوين لعدم استفادتها من ثروات هذا البحر، وإدخال بحر قزوين وإيران في حالة تنافس وصراع، مما يؤدي في النهاية إلى إضعاف نفوذها في هذه المنطقة[95]. من هذا المنطلق حاولت الدبلوماسية الأمريكية إقناع كل من الأقطار الأوربية الحليفة معها واليابان، وروسيا الاتحادية والصين عدم تقديم مساعدات لإيران في مجال الأسلحة النووية والتقليدية، وفي هذا المجال أعلن كلينتون أن الولايات المتحدة تعمل جاهدة ولوحدها الإبقاء على العقوبات الرادعة للإرهاب من أجل تغيير إيران من سياستها في المنطقة[96]. أما فيما يخص كيفية تطبيق سياسة الاحتواء المزدوج لكل من إيران والعراق فإنها تتركز في الآتي[97]:

1- التواجد الأمريكي القوي في منطقة الخليج العربي .

2- تعاون دول المنطقة مع الولايات المتحدة ومن خلال محورين :

أ . تعاون دول مجلس التعاون الخليجي مع الولايات المتحدة .

ب.إدخال مصر وسوريا في هذا المحور وفق سياق إعلان دمشق الذي تم صياغته أثناء العدوان على العراق في نهاية عام 1991.

جـ. دور الكيان الصهيوني في تطبيق هذه السياسة .

د.مشاركة تركيا في هذه السياسة ومن خلال نظامها العلماني ضد التوجهات الإسلامية في إيران.

هـ. أهمية باكستان لإدخال هذه السياسة إلى حيز الواقع العملي .

و .لابد من إدخال بريطانيا في هذا المحور ومن خلال دعمها عسكرياً في الخليج والاستفادة منها في مجلس الأمن.

وفي هذا المجال يقول كيسنجر: "لكي يتعين تطبيق هذه الحاجة الجيوسياسية على خلفية أن أقوى دولتين في الخليج إيران والعراق معاديتان للولايات المتحدة ولجيرانهما، فكيف يمكن تحقيق الاستقرار في الخليج في مواجهة هاتين الدولتين معاً بدون قواعد دائمة لا يدعمهما سوى حلفاء ضعفاء[98]). وفي خضم هذه التطورات قدم عضو مجلس الشيوخ الأمريكي دوماتو من الحزب الجمهوري مشروع قانون في بداية عام 1995 والذي نص على فرض حظر تجاري على نطاق واسع من قبل الولايات المتحدة على إيران الذي يتضمن الأعمال التجارية كافة ما عدا المنتجات الإنسانية وذلك للحد من السلوك الإيراني تجاه الولايات المتحدة[99]. قرر كلينتون إجراءات إضافية وبقانون رقم 12959 ضد إيران، ومن ناحية أخرى، أقر الرئيس كلينتون مشروع قانون دوماتو في 5 آب 1996 الذي سمي فيما بعد بقانون دوماتو[100]. وهنا لابد من الإشارة إلى أن الكونجرس الأمريكي مارس ضغطاً على إدارة كلينتون فيما يخص إيران في عملية صنع القرار وفي الموضوع الخاص بإيران[101] وذلك عند قيام الكونجرس على تشريع قانون يعاقب أية شركة أجنبية تستثمر 40 مليون دولار أو أكثر في المجال النفطي والصناعي الإيرانيين[102]. وفي هذا الشأن لابد من تقويم سياسة احتواءإيران، هناك من يرى أن هذه السياسة قد ألحقت ضرراً كبيراً بإيران أكثر من التواجد الأمريكي نفسه. وهنا لابد من القول إذا كانت إدارة بوش استخدمت سياسة (العصا والجزرة) القائم على أن (النوايا الطيبة تثمر نوايا طيبة)، قامت إدارة كلينتون باستخدام أساليب متعددة لعزل إيران في العلاقات الدولية ومن خلال إبعاد إيران من أي ترتيبات إقليمية تتعلق بمنطقة الخليج ، حيث قامت بتزويد دول مجلس التعاون الخليجي بالسلاح والمعدات الحربية ولاسيما السعودية وإبرام معاهدات دفاعية معها وإجراء مناورات عسكرية خاصة بها أو مشتركة في المياه الإقليمية لدول الخليج العربي. وقد أصبحت دول المنطقة من أكثر مناطق العالم تسليحاً، حيث أنفقت دول هذه المنطقة مبلغ 157 مليار دولار على المشتريات العسكرية في المدة الواقعة بين 1989-1992[103].والحق، بلغت نفقات الأسلحة من 1991– 2001، 612 مليار دولار وبالشكل الآتي: تركيا 87 مليار دولار، الكيان الصهيوني 89 مليار دولار، سوريا 46 مليار دولار، إيران 66 مليار

دولار، مصر 26 مليار دولار، الأردن 7 مليارات دولار، الكويت 36 مليار دولار، البحرين 82.6 مليار دولار، السعودية 206 مليارات دولار، الإمارات 17 مليار، عُمان 21 مليار دولار، اليمن 4,9 مليارات دولار[104]. وهناك من يرى عكس ذلك، إذ أن سياسة الاحتواء كانت سياسة غير فاعلة، وباعتراف من مارتن أنديك الذي قال: (إن احتواء إيران يعد مهمة أكثر صعوبة حيث لا تمتلك وسائل التغيير المؤثرة نفسها على إيران كما هو الحال في العراق إذ ليست لدينا قرارات وعقوبات صادرة من الأمم المتحدة، كما لا يتوفر لدينا ذلك النوع من الإجماع الدولي. أخفقت الولايات المتحدة في إقناع حلفائها الغربيين واليابان وروسيا الاتحادية والصين في فرض العقوبات التجارية على إيران، وفي نهاية الأمر كان لهذا الحظر تأثيرات على الشركات الأمريكية[105] والحق، أقرت الشركات الأمريكية أن الولايات المتحدة وشركاتها هي التي خسرت الكثير جراء هذا القانون وليس إيران[106]. وتعليقا على قانون داماتو، أشار الناطق الرسمي لوزارة الخارجية الفرنسية، من أن القانون له مخاطر على الأمن والتنمية الاقتصادية، وان موضوع إلغاء الاتفاقية لبيع طائرات ايرباص الأوربية الصنع، والمحاولات الأمريكية الواسعة النطاق للحد من وصول التكنولوجيا إلى إيران، يعد حصارا اقتصاديا لها، من شان ذلك إلحاق الضرر على الاقتصاد الأوربي[107] أما فيما يخص ألمانيا ، فإنها أكدت ضرورة الاستمرار في الحوار مع إيران، بدلا من إنهاء حل العقود، فضلا عن انتقادها للولايات المتحدة التي تعد من المشترين الرئيسين للنفط الإيراني[108]. أما الصين الشعبية، وكوريا الشمالية، فإنها أدانتا قانون داماتو، الذي يعد بمثابة التدخل في الشؤون الداخلية، وفي الوقت نفسه، أكدتا ببذل الجهود بزيادة حجم التبادل التجاري مع إيران. أما روسيا الاتحادية، فإنها رفضت إي شرط د يفرض عليها من الولايات المتحدة، وإنها سوف تستمر في تقديم المساعدات التكنولوجية لإيران لانجاز مفاعل بوشهر النووي[109]. وفي هذا المجال يقول كيسنجر: (يستند الخلاف في أحد جوانبه على ما إذا كانت العلاقات مع إيران، مع أنه أمر مرغوب فيه من حيث المبدأ، يواجه عوائق محلية كبيرة في طهران بسبب رفض الحكام هناك وإفشالهم أية محاولة للتقارب[110]). إن للولايات المتحدة ثوابت سياسية في إيران تعكسها حقائق سياسية وإستراتيجية تنطلق من مصالح أمريكية ثابتة ، فهذه المصالح لم تعتمد على شخصية واحدة[111]،ففي أثناء الحرب الباردة كانت مصلحة الولايات المتحدة تقتضي المحافظة على استقلال إيران بعيداً عن الخطر السوفيتي. لو حاولنا أن نرجع إلى المصادر التاريخية وابتداء من القرن التاسع عشر، حاولت بريطانيا الدفاع عن إيران من أجل الوصول إلى الهند والطرق البحرية إليها دون وقوع أجزاء كبيرة من إيران تحت السيطرة الروسية كما حصل مع دول آسيا الوسطى المجاورة التي احتلها القياصرة، ولولا تدخل الولايات المتحدة في عام 1946، لكان إقليم أذربيجان شمال غربي إيران سيقع تحت السيطرة السوفيتية كتمهيد على تقسيم البلاد ، وخلال الحرب الباردة ساعدت إيران في مقاومة السوفيت في أفغانستان والتغلغل إلى الشرق الأوسط. وعليه نرى أن المصلحة الأمريكية سارت مع أهداف إيران في الاستقلال، حيث كان هناك اعتقاد عند صانعي القرار في الولايات المتحدة في تلك الحقبة عن الدعم العميق للشاه للولايات المتحدة أيام الحرب الباردة، إن الحافز للولايات المتحدة لم يكن العاطفة بقدر تقدير الأهمية الجغرافية لإيران ومواردها والتعداد السكاني لها[112]. في هذا المعنى يقول كيسنجر: (لا يوجد حافز جيوسياسي أميركي للعداء بين إيران والولايات المتحدة، غير أن إيران مستمرة في توفير الأسباب التي تبقي أمريكا بعيدة عنها). فقد عبرت الولايات المتحدة من خلال العديد من الإدارات عن استعدادها لتسوية العلاقات مع إيران. وتعد إيران لعب دور حيوي وحاسم أحياناً في الخليج وفي العالم الإسلامي، ولا تحتاج الحكومة الأمريكية الحكيمة إلى أية توجيهات بشأن الرغبة في تحسين العلاقة مع إيران[113]). ويردفكيسنجر قائلاً : (هناك أوقات يتعين فيها أن تكون المصالح الاقتصادية مستعدة للخضوع للمصالح الأمنية الأوسع. والزعامة الأمريكية ضرورية للتوصل إلى هذه المقايضة. الشركات الأوربية والشركات الأمريكية المقيمة في أوربا تخضع للجزاءات التي أجازها الكونجرس الأمريكي ضد منتهكي العقوبات، فمن الصعب تبرير تطبيق قوانين خارج حدود الأراضي الأميركية على الحلفاء، وهذا يتطلب إعادة النظر في الموقف[114]).إزاء إخفاق سياسة الاحتواء المزدوج، بدأت السياسة الأمريكية تولي الاهتمام بإيران،

لأن إيران لها تأثير كبير في منطقة بحر قزوين ووسط آسيا نتيجة اضمحلال النفوذ الروسي، من هذا المنطلق تعد إيران لاعباً جيوستراتيجيا [115]". كما أن إيران تعد ابتداء محوراً جيوبولتيكياً مهماً، أن إيران توفر دعماً مثبتاً للتنوع السياسي الجديد في أسيا الوسطى، وذلك بسبب تحكمها بالساحل الشرقي من منطقة الخليج العربي، وتعد كحاجز أمام أي تهديد روسي على المدى البعيد[116]. كما أن المنافسة الحالية في البلقان الأوراسية تدور بين دول ثلاث متجاورة هي روسيا الاتحادية وتركيا وإيران مع فرضية احتمال دخول الصين كمنافس رئيس في نهاية الأمر[117]. يتحدث بريجنسكي في كتابه "رقعة الشطرنج الكبرى" عن البلقان الأوراسية محدداً تسع دول: كازاخستان وطاجاكستان وتراكمانستان وأذربيجان وأرمينيا وجورجيا وأفغانستان، مضفاً إليها تركيا وإيران. هذه الدول التي لها دور جيوستراتيجي في المنطقة المذكورة[118]. تركيا وإيران من وجهات نظر بريجنسكي هي أكثر أهمية وحيوية من الدول الأخرى في المجالين السياسي والاقتصادي، كما أن كليهما تعدان متنافسين على النفوذ الإقليمي داخل البلقان الأوراسيةوبذلك تكون كل منهما لاعباً جيوستراتيجياً مهماً في المنطقة[119]. تشغل تركيا وإيران في إقامة حد من التأثير في منطقة بحر قزوين ووسط آسيا مستفيدين من تقهقر النفوذ الروسي . ولهذا السببيمكن عدها لاعباً جيوستراتيجياً إلاّ أن كلا من الدولتين لها مشكلات داخلية خطيرة . كما أن قدرتهما على إحداث تحولات إقليمية رئيسة في توزيع القوى تعد محدودةٍ وهما فضلاً عن ذلك متنافستان الأمر الذي يجعل أثر الواحدة يلغي أثر الأخرى. ففي أذربيجان مثلاً ، عندما حصلت تركيا على دور مؤثر، كان الموقف الإيراني قد جاء لصالح الروس[120] ومن وجهة نظر بريجنسكي أن كلاً من تركيا وإيران تعدان ابتداءً محاور جيوبولتيكية مهمة. تعمل تركيا على تثبيت استقرار منطقة البحر الأسود، وتسيطر على النفاذية منه إلى البحر الأبيض المتوسطوتعادل روسيا في القفقاس، وتوفر مصدراً مهماً ضد الحركات الإسلامية، وتؤدي دور المرساة الجنوبية لحلف شمال الأطلسي. إن من شأن تركيا مزعزعة أن تشيع المزيد من العنف في جنوب البلقان في الوقت نفسه تسهل فيه إعادة فرض السيطرة الروسية على الدول حديثة الاستقلال في القفقاس. أما إيران فعلى الرغم من غموض موقفها من أذربيجان فإنها هي الأخرى، توفردعماً مثبتاً للتنوع السياسي الجديد في وسط آسيا فهي تتحكم في الساحل الشرقي للخليج العربي في حين يعمل استقلالها، رغم العداء الإيراني الحالي للولايات المتحدة ، كحاجز بوجه أي تهديد روسي على المدى البعيد للمصالح الأمريكية في منطقة الخليج العربي[121]. إن إيرانليست مهمة لدورها كلاعب جيوستراتيجي فحسب بل لكونها محوراً جيوبولتيكياً أيضاً تمتلك ظروفها الداخلية أهمية حاسمة لمصير المنطقة، تعد قوة متوسطة الحجم[122] ولها تطلعات إقليمية قوية[123]. ولهذه الأسباب، بدأت الإدارة الأمريكية تبحث عن السبل الكفيلة للتقارب مع إيران، وفي هذا الشأن يقول كيسنجر: (تقتضي الدبلوماسية التقليدية ضرورة تحسين العلاقات إما مع العراق، وإما مع إيران بحيث تشكل إحدى هاتين الدولتين جزءاً من توازن القوى في المنطقة. وتحسين العلاقات بخصوص إيران. وفي الوقت نفسه إذا تحول الحلف إلى ركوب مجاني لطرف واحد فإنه لن يحظى بمساندة الرأي العام. ينبغي بذل مجهود رئيس للتوصل إلى إجماع عبر أطلسي يربط الدبلوماسية بضغوط معقولة ومقترحات دبلوماسية متفق عليها تجاه إيران وبإتباع سياسة ثابتة ومتماسكة وتصالحية يمكن استعمال اليوم الذي تصبح إيران فيه مستعدة لاتخاذ إجراءات ملموسة تمثل الأساس الوحيد الذي يعتمد عليه من أجل علاقة تعاون بعيدة المدى). إن الرغبة الأمريكية في تحسين العلاقات مع إيران، أصبحت أكثر إلحاحاً منذ أن فاز محمد خاتمي في الانتخابات التي جرت في إيران في 23 أيار 1997[124] الذي حصل على ما يقارب 70% من أصوات الناخبين الذي يمثل التيار المعتدل في داخل المؤسسة الدينية في إيران، وله وجهات نظر فكرية من الحضارة الغربية ، يقول في هذا الشأن الخاتمي، ((تفصل بين الحضارة الإسلامية القديمة (أو حضارة المسلمين على الأصح)، وبين حضارتنا المعاصرة (حضارة الغرب)، وهي حضارة إيجابياتها ليست بالقليلة وسلبياتها ليست بالأقل وكانت إيجابيات حضارته وسلبياتها حقيقة قائمة يتأثر بها على نحو ما مصير البشرية جمعاء[125]). ويردفالخاتمي قائلاً: (فقد رأى البعض في الغرب تجلياً من تجليات الشيطان وبؤرة للخبث والفساد ، فأوصوا بإيصاد كل الأبواب بوجههصوناً لفكرنا وحياتنا من التلوث، غافلين

أن الحضارة الغربية أمر واقع ذو جذور في التاريخ متسع باضطراد، نشأ في سياق ويتحرك في سياق،وأن رفض الحضارة الغربية والزراية عليها لايغيران من واقع وجودها وقيامها شيئاً ولا يحيدان من نفوذها وتأثيرها في مجتمعنا وحياتنا وهو ما نشهده كل يوم[126])).فضلاً عن ذلك، فقد أشار الخاتمي في اجتماع الدورة الثامنة لمؤتمر القمة الإسلامي في طهران إلى حوار الحضارات، ناهيك عن شمول خطابه إلى أمور تؤكد على الحوار الثقافي بين الأمم[127]. وقد أكد الخاتمي الموضوع نفسه أثناء كلمته أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الثالثة والخمسين عام 1988[128]. وأكثر من هذا فقد استخدم الخاتمي تعبير "الشعب الأمريكي العظيم" كمبادرة منه للتقارب من الولايات المتحدة[129].وفي هذا الشأن، بعث خاتمي رسالة إلى الأمريكيين جاء فيها : "فإذا كان القرار الأمريكي يؤخذ في واشنطن، وليس في تل أبيب، فإن المصالح القومية للأمة الأمريكية لا تبرر مطلقاً استمرار القطيعة بين الأمتين الأمريكية والإيرانية، ناهيك عن انعدام الحوار وقد كشف خاتمي شروط نجاح أي حوار، سواء أكان مباشراً أو غير مباشر بين واشنطن وطهران بقوله : "إن على الولايات بينهما [130]". المتحدة إذا ما أرادت أن تفتح ثغرة حقيقية في جدار الثقة المزمن بين الجانبين، أن تتخلى قبل كل شيء عن سياسة اعتبار الدول الأخرى على قدم المساواة معها وفي غير ذلك فإن أي حوار لن يكون مجدياً ولن يفضي إلى نتائج إيجابية [131]". تعد خطب وتصريحات الخاتمي حول الحوار مع الولايات المتحدة في إطار حضاري، بمثابة التحول في السياسة الخارجية الإيرانية ، يصعب على الأمريكيين تحديه أو تجاوزه بسهولة عندما يقول : "آمل أن تفضي الحوارات الفكرية إلى تقريبنا من ظروف السلام والاستقرار أكثر فأكثر[132]". من جانب آخر، أكد الخاتمي في مقابلة له مع شبكة الأخبار الأمريكية CNN في 8 كانون الثاني 1998 على المظاهرة الفكرية في جوهر الحضارة الأمريكية وعن إعجابه بالخليط الناجح للدين والحرية في الولايات المتحدة[133]. ونفيه من أن إيران تسعى للحصول على قوة نووية، وأن بلاده تسعى فقط لامتلاك طاقة نووية سلمية، كما أشار في مناسبة أخرى إلى رفضه للإرهاب وإدانته قتل "اليهود"، فضلاً عن تحسن سجل إيران في مجال مكافحة المخدرات، ولاسيما في داخل إيران[134]. تأتي مقابلة الخاتمي مع هذه الشبكة، أمام شروط الإدارة الأمريكية في بدء حوار مع طهران والتي تتركز في شروط ثلاث أساسية هي: موقف إيران من أزمة الشرق الأوسط، وعدم إنتاج إيران أسلحة الدمار الشامل، وعدم دعمها أنشطة الإرهاب[135]. وأكثر من هذا ، فإن استقبال آية الله خامنئي وهو الرجل الأول في النظام للزعيم الإيطالي الذي جاء مبعوثاً للغرب في بادرة هي الأولى من نوعها وطمأنته بأن الحوار الحضاري والتعامل السياسي سياسة إجماع في إيران[136]. الأمر الذي يفسر لنا، أن هناك تغييراً في مسارات السياسة الخارجية الإيرانية والتي تتعارض مع طروحات آية الله الخميني منذ أحداث شباط 1979والتي استمرت نظرياً إلى وفاته في عام 1989. هذه الأمور مجتمعة، أسهمت إلى حد أن تعيد الإدارة الأمريكية وجهات نظرها عن إيران، حيث أكد كل من بريجنسكي وسوكوكروفت وميرفي من أن سياسة الاحتواء المزدوج يجب أن لا تكون سياسة أمريكية طويلة الأمد في منطقة الخليج، وأن المحاولات المنفردة للولايات المتحدة لعزل إيران تعد مكلفة وغير فعالة من دون وجود تأييد حلفاء الولايات المتحدة، وعلى الولايات المتحدة تبني سياسة مبدأ تبادل المصالح الذي يعد أكثر ديناميكية ونشاطاً في العلاقات الدولية[137]. من هذا المنطلق، اعترف الرئيس الأمريكي السابق بيل كلينتون في 17 نيسان 1999 بأهمية إيران الجغرافية والإستراتيجية، والتوصل إلى السبل الكفيلة لبدء الحوار معها[138]. ومن ناحية أخرى، ألقت وزيرة الخارجية الأمريكية الأسبق مادلين أولبرايت خطابا في آذار 2000 أكدت فيه على أهمية العلاقات الإيجابية الجديدة بين الولايات المتحدة وإيران، ودعت إلى الحوار المفتوح بينهما دون أية شروط مسبقة لاسيما وأن حلفاء الولايات المتحدة الأوربيين كانوا في هذا الوقت في مرحلة الحوار ألانتقادي النشيط مع إيران. والحق، أن دعوة أولبرايت لم تلق الاستجابة لدى إدارة بوش، على الرغم من أن تعقيدات السياسة الداخلية الإيرانية لم تخمد التغيرات الايجابية في سياسة إيران[139]. فضلاً عن ذلك، فإن الولايات المتحدة بدأت تسعى إلى التقارب من إيران نتيجة للعوامل الأربع الآتية[140]:

1- تبني إيران سياسة الحياد أثناء حرب الخليج الثانية ، وعدم قيامها بوضع معوقات أمام الولايات المتحدة .
2- إبقاء حدودها مغلقة مع أفغانستان مما شكل ممارسة الضغط على طالبان. والحق، فان إيران أيدت منذ البداية العملية العسكرية الأمريكية في أفغانستان، وساعدت في نجاح الولايات المتحدة عسكريا في المناطق الأفغانية التي تتمتع فيها بنفوذ عادة[141].
3- قامت إيران بفتح أجوائها لنقل المساعدات الأمريكية الإنسانية لأفغانستان .
4- الأخذ في الاعتبار، عدم إهمال صالح الإيرانية بالنسبة لمستقبل أفغانستان .

والحق، أن هناك سياسة الحذر من الولايات المتحدة تجاه إيران، هذه السياسة لها علاقة[142] بوجود الخلافات بين وجهات النظر الأمريكية والإيرانية، ومن الممكن أن يمارس الكيان الصهيوني ضغوطاً على الإدارة الأمريكية اعتقاداً منهبأن إيران تشكل مصدراً من مصادر تهديد الأمن القومي له .

الولايات المتحدة الأمريكية والبرنامج النووي الإيراني:

حاولت إيران استرضاء واشنطن، إذ سارعت إلى إدانة حوادث 11 أيلول 2001، وعرضت مساعدة الطيارين الذين كانت تسقط طائراتهم في حرب أفغانستان، إلاّ أن العناصر المؤيدة للكيان الصهيوني في حكومة الرئيس بوش، لم تكن مهتمة بتطوير علاقات الولايات المتحدة مع إيران، مشيرة إلى نية طهران تطوير برنامج إيران للصواريخ بعيدة المدى، وأسلحة الدمار الشامل. وفي هذا المجال، لابد من التأكيد من أن البرنامج النووي الإيراني، يرجع إلى عهد الشاه حيث وقعت إيران في 1 تموز 1968 معاهدة الحد من انتشار الأسلحة النووية، وصادقت عليها الحكومة في 2 شباط عام 1970، وقد ألزمت هذه الاتفاقية إيران باستيراد معدات وتقنيات نووية للأغراض السلمية. في مقابل ذلك، يتعين على إيران إخضاع برنامجها للتفتيش من الوكالة الدولية للطاقة النووية[143]. وهذا يعني إن إيران انضمت إلى الوكالة الدولية في 2 شباط 1970، ووقعت اتفاقية الحماية، أو الضمانات مع الوكالة الدولية في 15 ايار 1974. علما إن إيران استأنفت برنامجها النووي في عام 1983[144]. وبهذا أصبحت إيران المرتبة السادسة أو السابعة من بين 135 التي تتمتع بعضوية الوكالة الدولية للطاقة الذرية من حيث حجم المساعدات التقنية التي تتلقاها طهران، والتي تصل قيمتها إلى نحو مليون دولار سنويا[145].والحق، فإن إيران، وعلى عهد الشاه قامت ببناء قاعدة تكنولوجية نووية، منذ عام 1974 لتنفيذ برنامجه النووي المتضمن بناء 23 مؤسسة طاقة نووية كبيرة بقدرة 20000 ميغا واط[146]. ونتيجة لهذه التطورات قام فريق من الخبراء الألمان واليابانيين مساعدة إيران في هذا المجال . وتحديدا من عام 1975، قدم معهد ستانفورد للأبحاث، تقريرا مفاده ، أن إيران بحاجة إلى تأسيس محطة لتوليد الطاقة النووية لإنتاج 20 ألف ميغاوات من الطاقة . وفي الوقت نفسه، أكد هؤلاء إقامة إيران محطة نووية وبمدة لاتتجاوز 20 عاما ، وذلك لأغراض التنمية الاقتصادية والتقنية[147]. مرت إيران في مراحل متعددة لبناء وتطوير برنامجها النووي، يمكننا إيجازها في الآتي: مرحلة التأسيس والنشأة 1967– 1979، ومرحلة التوقف والعودة 1979– 1990، ومرحلة الاندفاع المكثف 1991– 2004[148]. حصلت إيران من الصين الشعبية عام 1991 على 1000 كغم من الغاز هكسافلوريد اليورانيوم ، و400 كغم من مادة تترافلوريد اليورانيوم، فضلا عن 400 كغم من مادة ديوكسيد اليورانيوم ، دون إبلاغ الوكالة الدولية بذلك [149] . وحسب المصادر الصهيونية أن هناك جهازين حربيين ذوي طبيعة نووية قد وصلت من روسيا إلى إيران[150] وهي في الوقت الحاضر في حوزة الحرس الثوري . وفي عام 1993، أبرمت روسيا مع إيران عقدا لبناء مفاعلين روسيين في بوشهر في الجنوب الغربي لإيران[151] . أما فيما يخص كوريا الشمالية ، فإنها زودت إيران بصواريخ قادرة على حمل الأسلحة النووية، وأسهمت في تهيئة المسرح الدولي لما يسميه الأمريكيون بـ(الهرمجدون)[152]. وفي السياق نفسه، قامت باكستان وبوساطة الدكتور عبد القادر خان[153] من بيع تقانة أسلحة نووية إلى إيران وليبيا[154]. وقد كشفت عن ذلك الوكالة الدولية للطاقة الذرية، التي ذهبت إلى القول، من أن علاقة باكستان مع برنامج إيران النووي تعود إلى العام 1987، عندما وافقت حكومة الجنرال ضياء الحق[155] العسكرية على طلب قائم منذ مدة طويلة من الحكومة الإيرانية بعدم

الإعلان عن تعاونهما في ما يخص برنامج الأخيرة النووي السلمي. لكن التعاون كان محدودا بآفاق غير عسكرية [156]. هناك اعتقاد أن نقل التقانة تم في العام 1989، كانت تلك المدة التي عرض فيها الجنرال إسلام بيك اقتراحه بتشكيل " ممانعة إستراتيجية " تضم تحالفا مناهضا للولايات المتحدة من باكستان، وإيران، وأفغانستان. أثارت العقوبات المتعلقة بالتجارب النووية التي فرضتها الإدارة الأمريكية على باكستان في آب 1990 مشاعر قوية معادية للأمريكيين بين الجنرالات الباكستانيين الذين عدوا أن الأعمال الأمريكية بمثابة خيانة لهم[157]. والحق، وعد الجنرال بيك ، في العام 1991، القيادة الإيرانية خلال زيارة قام بها إلى طهران في المدة نفسها، بأن القيادة الباكستانية ستقدم لها التقانة النووية. وفي هذا المجال، أكد إسحاق دار، العضو البارز في مجلس وزراء نواز شريف، أن بيك عاد بعرض من طهران قيمته خمسة مليارات دولار مقابل نقل المعرفة النووية، لكن شريف رفضه[158]. أشار الدكتور خان في اعترافاته للمحققين الباكستانيين، إلى أن الجنرال بيك هو من ضمن آخرين متورطين في الصفقة . وصف رئيس أركان الجيش السابق التقانة الاتهام بأنه خبيث، ولكنه دافع في الوقت نفسه عن الدكتور خان قائلا إنه لم يفعل شيئا خاطئا بنقل النووية إلى دول أخرى. تقاعد الجنرال بيك في آب من العام 1991، وحل محله ضابط مؤيد للغرب هو الجنرال آصف نواز، الذي أوقف الصفقة مع إيران . تأثرت العلاقات الباكستانية الإيرانية سلبا نتيجة لذلك ، وتم إيقاف أي تعاون في الحقل النووي بشكل تام[159]. والحق، هناك اعتقاد بأن خان، سافر إلى إيران في أواخر الثمانينات وبداية التسعينات. وفي هذا المجال، ذكر خان أنه تم تصدير أجهزة تخصيب اليورانيوم والطرد المركزي إلى إيران عبر وسيط، وكان يتم استخدام طائرات القوة الجوية الباكستانية في نقل البضائع إلى دبي ، حيث يتم شحنها من هناك إلى مقصدها النهائي. ثم نقل مخططات بيانية ومواد نووية أخرى أيضا إلى الخارج سرا. حدثت معظم عمليات النقل عبر وسيط سيريلانكي يتخذ من دبي مقرا له يدعى بخاري سيد أبو طاهر الذي اعتقلته الشرطة الماليزية في شباط 2004. قال أبو طاهر، ألذي عاش في ماليزيا أيضا للمحققين أنه شحن حاويتين من قطع أجهزة الطرد المركزي المستعملة من باكستان إلى إيران عامي 1994 و 1995. ثم نقل الحاويتين من دبي إلى إيران على متن سفن تجارية إيرانية وفقا لأبو طاهر" دفع إيراني مجهول ثمن الشحنة جاءت الأموال، التي وصلت إلى ثلاثة ملايين دولار، في حقيبتي، تم وضعها في شقة كان يستخدمها الدكتور خان كدار ضيافة في كل مرة يزور فيها دبي [160]". والحق، أمر خان في المدة الواقعة بين 1994 – 1995 بتصنيع 200 من أجهزة (ب 1) للطرد المركزي والتي كانت باكستان قد تخلت عن استخدامها منذ منتصف الثمانينات، وجرى نقلها إلى دبي ليتم توزيعها من هناك. وهذا يعني أن خان كان يدير شبكة شخصية سرية لنقل التكنولوجيا النووية إلى العالم من قاعدته في دبي. إن فرع دبي، قام بأعمال الوساطة والتوزيع، وضم عدة أشخاص، وشركات أوربية مختلفة. في حين كان أحد فروع شبكته في مختبرات أبحاث خان والذي كان يضم 4-6 علماء من مجموع الآلاف الذين كانوا يعملون هنالك، تبين أن معظمهم كانوا مشاركين من غير قصد، وينفذون أوامر خان دون أن يدركوا الغاية الحقيقية، أو النتائج المترتبة عليها [161]. ووفقا لما ذكره خان، فيما يخص الأجانب الذين كانوا يعملون في شبكة دبي، كانوا من سويسرا وهولندا وبريطانيا وسريلانكا . وكان لبعض هؤلاء الموجودين في دبي وأوربا في ذات الوقت أنشطة يقومون بها لحسابهم الخاص وبصورة مستقلة. فضلا عن ذلك، فإن الشبكة، استخدمت عددا من الهنود الذين اختفوا وأصبحوا أثرا بعد عين. هنالك احتمال كبير أن يكون لبرنامج الهند لتخصيب اليورانيوم علاقة أو جذور في شبكة دبي، وقد يكون نسخة مطابقة لبرنامج الطرد المركزي الباكستاني. وقد ألمح لهذا أيضا محلل أمريكي بارز في مجال منع انتشار المعلومات النووية [162]. وفي هذا المجال ، يقول الرئيس الباكستاني برويز مشرف: " وفي مناسبة أخرى، علمت بأن الدكتور خان طلب ترخيصا لطائرة نقل مستأجرة قادمة من دولة ثالثة إلى إسلام آباد " وضمن برنامجها التوقف للتزود بالوقود ذهابا وإيابا في مطار زهدان بإيران ". أثار هذا الشكوك ثانية. وعندما سألت عن السبب قيل لي إن الطائرة ستجلب ذخيرة مدفعية تقليدية. غير أن ذلك ، لا يفسر لماذا يتوجب على الطائرة الهبوط والتوقف في إيران ذهابا وإيابا ، فوافقت على مسألة الذخيرة ، ولم أوافق على الهبوط في إيران . وبعد أيام علمت بأن الطائرة لم تأت إلى باكستان . ومن الواضح

أن الذخيرة كانت غطاء لأمر آخر[163] ". وفي خضم هذه التطورات، قرر مشرف في عام 2000، من حيث المبدأ إحالة الدكتور خان على التقاعد عندما ينتهي عقد عمله في شهر آذار من العام 2001. وفي الماضي كان عقده يتجدد بصورة تلقائية ولعدة مرات. وفي 30 آذار من العام 2001 أحيل الدكتور خان كرئيس لمختبرات أبحاث خان على التقاعد، وكان هذا يعني قطع صلته بقاعدته. ولتخفيف وقع الضربة عينه مشرف مستشارا بدرجة وزير فيدرالي[164]. وعلى الرغم من تقاعده ، يبدو أن الدكتور خان، كان يعمل بحيوية أكثر من خلال فرع شبكته في دبي[165]. أصدر مشرف ، بعد وقت قصير من نشر الوكالة الدولية للطاقة الذرية نتائج تحقيقها عن إيران في رسالة من صفحتين في تشرين الثاني من العام 2003، أوامره بأن تقوم وكالة الاستخبارات الباكستانية وخلية التطوير والتخطيط الإستراتيجي، التي تسيطر على برنامج البلاد النووي، بالتحقيق في اتهامات نشر الأسلحة النووية، فسافر مسؤولو وكالة الاستخبارات الباكستانية إلى ماليزيا، ودبي، وإيران، وليبيا للبحث عن دلائل على تورط الدكتور خان في نقل التقانة النووية. تم اعتقال ثلاثة علماء بارزون في مختبرات أبحاث خان بعد أن وجد المحققون أن الاتهامات صحيحة[166] . لكن الجزء الأصعب كان مواجهة ، الدكتور خان نفسه. تم إسناد مهمة استجواب الرجل المركزي في فضيحة الانتشار النووي إلى مدير عام وكالة الاستخبارات الباكستانية، والفريق إحسان الحق ، ورئيس خلية التطوير والتخطيط الإستراتيجي اللواء خلد أحمد قيضاوي . التقى الأول الدكتور خان في كانون الأول في دارته على سفوح تلال مرغا لا. في البداية أنكر الدكتور خان ارتكاب أي مخالفة، قال للجنرالين إن نشاطاته كانت معروفة لرؤساء أركان الجيش [167]. كتب الدكتور خان، لإخفاء الآثار التي تدل إليه، إلى مسؤولين إيرانيين في تشرين الثاني من العام 2003 يحثهم على تدمير بعض منشآتهم والقول للمحققين إن الباكستانيين الذين ساعدوهم توفوا[168]. والحق، تصاعد الضغط على باكستان، عندما هددت الولايات المتحدة بنشر المعلومات حول الدكتور خان علانية. وفي هذا المجال، قال وزير خارجية الولايات المتحد الأسبق كولن باول لمشرف: " ينبغي عليك التعامل مع هذا قبل أن تتعامل معه [169]". والحق، فرض الرئيس بوش عقوبات على مختبرات أبحاث خان فقط كما استمرت الضغوط على باكستان للتحقق من قيام خان بنقل معلومات نووية محظورة. وقد حاولت باكستان وبطرية سرية اكتشاف معلومات جديدة، لكنها لم تفلح[170]. حدثت مفاجأة كبيرة أخرى، في منتصف عام 2003، وأثناء قيام وكالة الطاقة النووية الدولية بالتفتيش في إيران، كان من نتائجه، ظهور أدلة على الانتشار النووي، عند اكتشاف تلوث نووي بمستويات عالية في المنشآت الإيرانية. أثار ذلك في الحال شكوك القيادة الباكستانية ، باحتمال وجود علاقة بين ذلك وبين خان، وفي وقت لاحق، عثر مفتشو وكالة الطاقة النووية الدولية على آثار تلوث في أجهزة الطرد المركزي في إيران والتي عزاها المسؤولون الإيرانيون إلى الجهة الخارجية التي زودتهم بالأجهزة[171]. ثم جاءت واحدة من أكثر اللحظات إحراجا لمشرف، بعد لقاءه الرئيس بوش في أيلول من العام 2003 في مؤتمر القمة الخاص بالأمم المتحدة. الذي أكد له بضرورة اللقاء بمدير المخابرات المركزية الأمريكية جورج تينيت، قائلا له: "الأمر خطير جدا، وهام جدا بالنسبة لك [172]". وبعد اللقاء بين الرئيس الباكستاني برويز مشرف، ومدير المخابرات المركزية جورج تينيت ، تناول الأخير بعض الأوراق ووضعها أمام برويز، والتي تشير إلى مخططات تفصيلية لبرنامج الطرد المركزي النووي الباكستاني طراز (ب 1)، حيث أن باكستان لم يكن يستخدمه في ذلك الوقت. عندئذ، ساورت الشكوك عند مشرف، بأن الدكتور خان كان هو الفاعل، رغم أن تينيت لم يقل ذلك، ولم تتضمن الأوراق اسمه[173] كانت أكبر المخاوف في إسلام آباد تتعلق بإمكانية أن يؤدي التحقيق الدولي إلى سلسلة من الفضائح التي تطاول الجيش نفسه، والذي لطالما كان المدافع عن برنامج البلاد النووي . أجبر الضغط الخارجي الكبير، الجنرال مشرف على مواجهة المشكلة القائمة. أكد مشرف لإدارة بوش ليس تعاونه الكامل في تحقيقاتها المتعلقة بإيران وحسب، وإنما تشديد الرقابة على الصادرات أيضا[174]. وفي خضم هذه التطورات، وقع الدكتور خان - عندما شاهد الدليل على نشاطاته وحساباته المصرفية في دبي التي تحوي عدة ملايين من الدولارات والتي فتحها وكيل عنه باسم بديل – في 2 شباط 2004، اعترافا يصف فيه بالتفصيل شبكته المحظورة. ثم طلب لقاء الرئيس مشرف ليسأله الرأفة، التقى الرئيس

والعالم في اليوم التالي مدة 45 دقيقة بدأ اللقاء بجو متوتر، لكن أخيرا تم الإنفاق، لن يكون هناك المزيد من الكلام عن التعاون العسكري الباكستاني مع شبكة نشر الأسلحة النووية، أكد مشرف لخان أنه سيصفح عنه إذا اعتذر للأمة، تسلم الخان بيانا مطبوعا من صفحتين وطلب إليه قراءته عبر التلفزة القومية، حيث قرأه فعلا في 4 شباط من العام 2004، بصوت متهدج ، قائلا : " أتحمل مسؤولية كاملة عن أعمالي، وأطلب عفوكم ". حول الاعتراف المثير الذي دام ثلاث دقائق البطل القومي إلى شخصية يكللها العار. سقط الرمز من مجده لخيانة ثقة شعبه، اكتمل مشهد السقوط عندما أعلن مشرف في اليوم التالي في خطاب متلفز للأمة العفو عن الخان بسبب خدماته لباكستان، قال مشرف " إنه بطلي، وبطل الأمة، وسيبقى كذلك، لأنه حول باكستان إلى قوة نووية[175]. تحدث الرئيس مشرف، بعد عدة أيام في مقابلة مع فايننشال – تايمز، قائلا: " كانت تلك لحظة عاطفية صعبة جدا علي التعامل معها، وكانت تخص شخصا قام بعمل خاطئ صدف أنه بطلي أو بطل الأمة، لأنه قام بعمل عظيم للأمة. لكن عندما نظرت إلى حقيقة الأمر عندها وجدت أن ذلك الشخص الذي كان السبب في ولادة طفل ذي أهمية قومية قد قام بأشياء كادت تؤدي فعلا إلى قتل ذلك الطفل الذي ساعد في إنجابه[176]. من الواضح، أن العفو عن الدكتور خان، نزع فتيل التوتر على المستوى الداخلي في باكستان، وكان مقبولا من الناحية الشكلية من الإدارة الأمريكية، لكن توازن الموقف الدقيق لم يضع حدا لمشاكل مشرف في السياستين الداخلية والخارجية على حد سواء. استمر مشرف بمجابهة منفصلة مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، التي طالبت بالكشف الكامل عن برنامج باكستان النووي لضمان عدم بيع المزيد من الأسرار النووية إلى دول أخرى، لم تكن الولايات المتحدة والأقطار الغربية الأخرى ترغب بمعرفة ما حدث في الماضي وحسب، وإنما تسعى للحصول على ضمانات بعدم تكرار ذلك في المستقبل[177]. هناك مجموعة من الدوافع التي تدفع إيران، الحصول على السلاح النووي، من بينها كيفية الحصول على الطاقة الكهربائية إمام حاجات الاستهلاك المحلي للطاقة، ورغبة إيران في الاحتفاظ على النفط والغاز كمصدر أساس لتوفير العملات الصعبة. يرى البعض الآخر من المهتمين بالبرنامج النووي الإيراني انه من بين الدوافع هو تجاوز حالة الردع إلى كونه سلاحا هجوميا، ولاسيما بعد احتلال أفغانستان والعراق، والتهديدات الصهيونية والأمريكية ضد إيران[178]. وقد ترجم هذه الدوافع آية الله علي خامنئي في شباط 1987، عندما بعث برسالة إلى منظمة الطاقة الذرية الإيرانية جاء فيها : " فيما يخص الطاقة الذرية، نحن نحتاجها الآن.. امتنا – كما هي العادة – مهددة من الخارج، الشيء الأخير الذي يمكننا فعله لمواجهة هذا الخطر هو أن ندع أعداءنا يعرفون بأننا نستطيع إن ندافع عن أنفسنا ، وعليه، فان إي خطوة تتخذونها هنا هي من اجل الدفاع عن بلدكم وتقدمكم، ولأجل ذلك عليكم العمل بقوة وبأقصى سرعة[179] ". ومن ناحية أخرى، أكدت العناصر المؤيدة للكيان الصهيوني، من إن إيران باستطاعتها أن تمتلك قنبلة نووية بحلول عام 2005[180]. كما اتهمت إيران من الولايات المتحدة بعلاقتها مع حزب الله في لبنان. وقد أ كد على ذلك زلماي خليل زادة عندما قال أن إيران تشكل الخطر بامتلاكها أسلحة كيماوية ودعمها للإرهاب. بموجب تقارير جاءت من الوكالة الدولية التي أشارت،إن إيران أجرت في المدة الواقعة بين 1989 - 1993 تجارب لإنتاج بلوتونيوم -210 (po - 210) وهو عنصر تقصير "العمر "وغير مستقر وله استخدامات تجارية قليلة جدا لكنه استخدم في الماضي كبادئ نيوترونات من اجل أسلحة نووية وقد أبلغت إيران إلى الوكالة إن تجاربها مع po _ 210 ؛ كانت من اجل بطاريات نووية لسواتل يفترض إن تستخدم في برامج فضاء إيرانية في المستقبل . في العام 2002 أعلنت إيران خططا لإنشاء ،على مدى الأعوام العشرين التالية ، معامل طاقة نووية بقدرة إجمالية تبلغ 6000 ميغاوات كجزء من سياسة طاقة طويلة الأجل للتعويض عن الاستنفاد المتوقع لاحتياطي إيران الكبير من الوقود الانشطاري[181] وأعرب البيت الأبيض في 13 كانون الأول 2002 عن قلق كبير بشأن مصنعين نوويين سريين إيرانيين ادعت واشنطن أنه يمكن استخدامهما لإنتاج أجزاء من أسلحة نووية، وأعلن الناطق باسم البيت الأبيض آري فلايشر أن إيران تبني مصنعاً من الممكن استخدامه لإنتاج اليورانيوم عالي التخصيب،ومصنعاً للماء الثقيل قادراً على تشغيل مفاعل ينتج البلوتونيوم من النوعية الصالحة للأسلحة. في حين أعلنت إيران، أن مواقع البناء المشكوك فيها هي للأغراض

السلمية وأنها مفتوحة تماماً أمام الخبراء النوويين التابعين للأمم المتحدة وقال رئيس الوكالة الدولية للطاقة الذرية محمد البرادعي، أن المواقع لم تصبح جاهزة للعمل بعد، لكنه انتقد إيران للتكتم على تفاصيل المشروع[182]. يحق لإيران تطوير الطاقة النووية لأغراض سلمية وفقا لأحكام معاهدة القضاء على انتشار الأسلحة النووية. بموجب المادة الرابعة من معاهدة القضاء على انتشار الأسلحة النووية، يتمتع جميع الأطراف بحق (غير قابل للتحويل) في أجراء الأبحاث حول الطاقة النووية وإنتاجها واستعمالها (لأغراض سلمية من دون أي تمييز) وتنص المادة الرابعة أيضا على أن يتعين على (أطراف المعاهدة القادرين على ذلك) الإسهام في تطوير الطاقة النووية لأغراض سلمية[183] نرى أن إيران تتمسك بهذا الحق لحمل المجتمع الدولي بالإقرار في تخصيب اليورانيوم لتشغيل محطات الطاقة[184]. وأعلن رئيس المنظمة الإيرانية للطاقة الذرية غلام رضا أغا زادة في 10 شباط أن العمل سيبدأ قريباً في مصنع لمعالجة اليورانيوم في مدينة أصفهان الواقعة في وسط إيران، وأن الأشغال التمهيدية بدأت لإنشاء مصنع لتخصيب اليورانيوم، وكان من المقرر أن يبدأ في أوائل عام 2004 العمل في أول مفاعل نووي إيراني منتج يجري بمساعدة روسية. وفي خضم هذه التطورات أعلن الرئيس خاتمي أن إيران لا تخطط لصنع مثل هذه الأسلحة.وأضاف قائلاً : "لقد اكتشفت إيران احتياطات من اليورانيوم واستخرجت بعضاً منه. ونحن عازمون على استخدام التكنولوجيا النووية للأغراض السلمية ". وحث رئيس الوزراء البريطاني توني بلير في محادثاته مع وزير الخارجية الإيراني السابق كمال خرازي في لندن، طهران على القبول بإجراءات تفتيشية أكثر شمولية كأن توقع مثلاً على بروتوكول إضافي يسمح بعمليات تفتيش أكثر عمقاً ومن دون سابق إنذار لبرنامجها النووي. وسبق لواشنطن أن انتقدت روسيا الاتحادية لمساعدتها إيران في برنامجها النووي، لكن موسكو قدمت ضمانات بأن كل الوقود المستهلك في المفاعل سيعاد إلى روسيا الاتحادية للتأكد من عدم استخدامه في تطوير أسلحة نووية.وعلق دبلوماسي أوربي قائلاً : "يبدو أن إيران تعلن بكل تمهّل عما تملكه من قدرات"، وفتحت إيران في 21 شباط 2003 منشآتها النوويتين في ناتانز وآراك لتفتيشهما من قبل محمد البرادعي وغيره من مسؤولي الوكالة الدولية للطاقة الذرية . إلاّ أن واشنطن لم تقتنع باستنتاجات الوكالة. وفي مناسبة أخرى، وتحت ضغط من الولايات المتحدة، أعلن البرادعي أن إيران خرقت معاهدة عدم الانتشار النووي . وفي هذا المجال، صرح وزير الخارجية الأمريكي السابق كولن باول في آذار 2003: "هذا هو البرهان على أن دولة مصممة على تطوير السلاح النووي يمكنها المحافظة على السرية حتى عن المفتشين أو المراقبين الخارجيين لو أرادت ذلك [185]".

وتجدر الإشارة في هذا المجال، من أن إيران أبرمت اتفاقية الوقاية مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية في 13 كانون الأول 1974 المشار إليها آنفا حيث تنص المادة 34 (ج) من الاتفاقية على أن ((أي مادة نووية ذات تركيبة ونقاوة تسمح بتصنيع الوقود أو تم تركيزها نظائريا أو أي مادة نووية تم أنتاجها لاحقا في دورة الوقود النووي تخضع لجميع إجراءات الوقاية المنصوص عليها في الاتفاقية)) . وبموجب الأحكام الأصلية لاتفاقية الوقاية، لم تكن إيران ملزمة بتزويد الوكالة الدولية للطاقة الذرية بالمعلومات حول المنشآت النووية إلا قبل 180 يوما من تاريخ إدخال المواد النووية في المنشأة[186]. وفي خضم هذه التطورات، أعلن خضير حمزة المدير السابق للبرنامج النووي العراقي والمقيم في الولايات المتحدة منذ عام 1994 من أن إيران تمتلك مفاعلات لأغراض مدنيةٍ علماً أن لا شيء يشير إلى امتلاك إيران لسلاح مكتمل جاهز للاستخدام[187]. وفي هذا المجال، يشير بريجنسكي عن الحذر الشديد بخصوص معلومات استخبارية عن تطوير الأسلحة في البلدان الأخرى، وخصوصاً عندما تأتي تلك المعلومات من مصادر أجنبية ومن الأمثلة على ذلك، القصة التي حملت العنوان:"إيران قد تكون قادرة على صنع قنبلة ذرية في غضون خمس سنوات هذا ما يخشاه المسؤولون الأمريكيون والإسرائيليون" التي نشرتها صحيفة نيويورك تايمز بتاريخ 3 كانون الثاني 1995تل أبيب وهي تفيد بأن "مسؤولاً رفيع المستوى" يؤكد أنه إذا لم يتم إيقاف برنامج إيران بوساطة قوة أجنبية ما، فسوف تمتلكالقنبلة خلال خمس سنوات تقريباً"، وبعد ذلك بسبع سنين في 19 آذار 2002 أدلى مدير المخابرات المركزية بشهادة أمام الكونغرس يقول :

"إن معظم وكالات الاستخبارات تتوقع أن الولايات المتحدة ستواجه على الأرجح بحلول العام 2015 تهديدات بصواريخ بالستية عابرة للقارات تطلقها كوريا الشمالية وإيران. أما فيما يخص مساعد وزير الدفاع الأمريكي السابق ريتشارد بيرل فانه أشار بان إيران أصبحت قاب قوسين ، ربما بعد ثلاث سنوات بموجب تقديرات للمخابرات المركزية الأمريكية أو ربما ما بين 12 – 18 شهرا حسب التقديرات الصهيونية[188]. وقد تكون طهران قادرة بجهود ذاتية على إنتاج ما يكفي من المواد الانشطارية لصنع سلاح نووي في أواخر هذا العقد"[189]. والحق، تتخذ التحركات الأمريكية ضد إيران في هذا الإطار شكلاً محدداً هو التهديد بتحويل الملف النووي الإيراني إلى مجلس الأمن، واستخدام ورقة إخضاع الملف النووي الإيراني لقدرات دولية كرادع لإيران عن المضيقدماً في تنفيذ برنامجها النووي، باعتبار أن انتقال الملف النووي إلى مجلس الأمن سيسمح لواشنطن باستصدار قرار دولي أو أكثر يكفل لها ليس رفع الشرعية عن هذا البرنامج وحسب بل أيضاً ربما الحصول على تخويل دولي بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة يسمح لواشنطن بتوجيه عمل عسكري لإيران تحت عنوان منعها من انتهاك القرارات الدولية وإرغامها على الانصياع لإرادة المجتمع الدولي القاضية بعدم انتشار أسلحة الدمار الشامل. ويمثل هذا الاتجاه في الإدارة الأمريكية كوندليزا رايس مستشارة الأمن القومي الأمريكي السابق ووزيرة الخارجية التي وجهت للمرة الأولى تهديداً صريحاً لإيران باستخدام الوسائل كافة لوقف البرنامج النووي الإيراني ومنع طهران من امتلاك أسلحة نووية. وتزامن تصريح رايس مع تهديد إسرائيلي مباشر بضرب المنشآت النووية الإيرانية[190]، وإذا كانت التحرشات الإسرائيلية بإيران متوقعة ومستمرة، فإن الجديد هو التهديد الأمريكي المباشر[191] وفي الآونة الأخيرة، ربما للمرة الأولى منذ سنوات، أخذت التفاعلات الإيرانية ـالأمريكية خصوصاً على المستوى السياسي اتجاهاً عكسياً للخط السائد منذ مدة ليست بالقليلة، فعلى مدة ما يقرب من أربعة أعوام أي منذ وقوع تفجيرات الحادي عشر من أيلول والإدارة الأمريكية الحالية تشن هجومات متتالية على طهران بعضها إعلامي وبعضها سياسي وبعضها اقتصادي، وكان من الواضح أن الهجوم العسكري هو الخطوة التالية وأن المسألة فيها مسألة توقيت وظروف مواتية[192] إزاء هذه التطورات،فاجأت إيران المجتمع الدولي ومتحدية إياه،عندما أعلنت في 11 نيسان 2006 في إنها أنتجت 110 أطنان من غاز اليورانيوم بهدف التخصيب، مشيرة إنها أصبحت ثامن دولة في العالم،تتمكن من تنصيب اليورانيوم منخفض المستوى. وقد جاء هذا الإعلان،على لسان رئيس الجمهورية محمود احمدي نجاد في احتفال رسمي أقيم في مشهد بمناسبة المولد النبوي الشريف، الذي أشار إلى استكمال بلاده دورة الوقود النووية، ونجاح بلاده في تخصيب اليورانيوم،وتأكيده على حق إيران لتطوير ذلك للأغراض السلمية، وعلى الغرب احترام ذلك،إلا إن نجاد،أشار من جانب آخر عدم سعي بلاده إلى امتلاك السلاح النووي. والرغبة في ممارسة الأنشطة النووية تحت نظر الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وأضاف نجاد في هذا الصدد، من إن إيران التحقت بنادي الدول النووية. كما أشار نجاد، من إن قوة إيران النووية ستكون في صالح استقرار المنطقة والعالم اجمع. وأبدى رغبة إيران في توقيع معاهدة عدم اعتداء مع الدول المجاورة والاقطارالعربية .

تجدر الإشارة في هذا المجال، إن الولايات المتحدة تحاول منذ مدة من نقل الملف النووي الإيراني من الوكالة الدولية للطاقة الذرية إلى مجلس الأمن، لاستصدار قرارات شبيهة بالقرارات التي صدرت ضد العراق قبيل الاحتلال. ورغم إن قرار الوكالة الدولية للطاقة الذرية الصادر في 27 شباط 2003 اكتفى بإدانة إيران دون تصعيد الأمر بنقل الملف إلى مجلس الأمن، فان الضغط الأمريكي أدى إلى توقيع إيران على بروتوكول أضافي للوكالة الدولية للطاقة الذرية، يتيح لها حق التفتيش المفاجئ على إي من المنشآت النووية الإيرانية في إي وقت تشاء دون موعد مسبق. كل هذه التطورات أدت إلى قبول إيران بإعلان توقفها عن تطوير معدات نووية ابتداءً من 9 نيسان 2004، وهو ماأعلنه غلام رضى أغا زاده رئيس مؤسسة الطاقة الذرية الإيرانية. والحق كانت هناك محاولات لمدة عامين من الولايات المتحدة لوقف برنامج تخصيب اليورانيوم في إيران، وقد تم تحقيق ذلك بموجب اتفاق مبدئي في تشرين الثاني 2004. لم يلق هذا الاتفاق ترحيبا من الولايات

المتحدة، إلا أن الأخيرة عدته خطوة إلى الأمام ، وان لم تكن مؤثرة، لأنها لا تعدو إن تكون مناورة إيرانية لكسب المزيد من الوقت حتى يتسنى لطهران استكمال نشاطات برنامجها النووي العسكري سرا. في بداية شهر كانون الثاني 2005، أشار محرر مجلة نيويورك الأمريكية سيمور هيرش في تقرير له، الان إيران ستكون هي الهدف القادم للإستراتيجية الأمريكية ضد مايسمى الإرهاب بعد أفغانستان والعراق. وذكر هيرش إن وحده خاصة ضاربة من قوات الكوماندوز الأمريكية قد تم إنشائها في جنوب آسيا منذ عام 2003، وهي تعمل بالتنسيق مع مجموعة من العلماء والفنيين الباكستانيين الذين سبقوا وان تعاونوا مع طهران في برنامجها النووي على مدى عقدين من الزمن من اجل جمع المعلومات المطلوبة عن مواقع ومستودعات الصواريخ الإيرانية والمنشات النووية الموجودة فوق سطح الأرض وتلك التي تتوارى سطحها استعدادا لمهاجمة إيران من ناحية الشرق عبر أفغانستان وبمساندة باكستانية، حيث يرى الطاقم المدني في البنتاغون ،إن المفاوضات التي تجريها الترويكا الأوربية مع إيران لن تسفر عن إي تقدم على صعيد منع إيران من إنتاج السلاح النووي، وان الدبلوماسية لاتجدي نفعا لمنع إيران من ذلك، الااذا شعر القادة الإيرانيون إن ثمة تهديدا جادا وحقيقيا بعمل عسكري يحيط بهم . في الوقت الذي نرى إن الإدارة الأمريكية قامت بنفي ماجاء في تقرير هيرش، في حين إن الدلائل تشير على مصداقية تقرير هيرش من خلال زيادة وحدة التصعيد في الخطاب الأمريكي، منذ حفل تنصيب وزيرة الخارجية كوندليزا رايس في كانون الثاني 2005ابلغت إيران الوكالة الدولية للطاقة الذرية بقرار استئناف نشاطات تحويل اليورانيوم في مفاعل أصفهان، وهي مرحلة تسبق عملية التخصيب ومن خلال رسالة وجهت إلى الوكالة، تم التأكيد فيها على نزع الأختام والشمع. ((الحد من الشمع الأحمر عن منشآت أصفهان وبإشراف مفتشي الوكالة الدولية للطاقة الذرية الموجودين بالفعل في إيران، الأمر الذي دفع الوكالة إلى إرسال أربعة مفتشين إضافيين للإشراف على معاودة برامج التحويل[193]. ونتيجة لهذه التطورات، صوت مجلس الشورى الإيراني في 15 كانون الثاني 2006 على طلب قدمه أعضاؤه بشان إلزام الحكومة بتطوير دورة وقود نووي ، تم إقراره بواقع 188 عضوا من مجموع 250 عضوا، وقد جاء فيه إن الحكومة ملزمة باتخاذ إجراء للحصول على التكنولوجيا النووية السلمية بما في ذلك دورة الوقود بتوريد 20 ألف ميغاواط من الكهرباء. وقد أدى هذا الإجراء من مجلس الشورى الإسلامي، إن فضت إيران أختام الأمم المتحدة في منشاة ناتان نيوم مهيأة الظروف لمواجهة بينها والعالم الغربي. وفي هذا المجال، أكد الأوربيون انه في حالة قيام إيران برفع الأختام عن منشئاتها النووية ، فان هذا قد يؤدي إلى إحالة الملف النووي الإيراني إلى مجلس الأمن. علما إن إيران كانت قد أخذت وعدا من الأقطار الأوربية بغلق الملف النووي في حالة فتح المنشات النووية ، وإيقاف تخصيب اليورانيوم لنقاوة عالية، مقابل إن تحصل على جميع التكنولوجيا الحديثة لاستخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية، وقد قامت فعلا إيران بإيفاء الجزء الكبير من التزاماتها ولكنها لم تحصل بالمقابل على ماوعدت به، بل على العكس من ذلك زاد الغرب من حدته في تصعيد الموقف. وفي خلال مفاوضات الاتحاد الأوربي مع الإيرانيين، بادر الأول بمشروع قرار إلى مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية، تضمن الآتي [194] : -

1 – استجابة إيران، بصورة فورية وايجابية، على تقارير ومطالب المدير العام، الداعية إلى إمكانية الوصول إلى الأماكن والأشخاص والمعلومات الخاصة باتفاقيات الميثاق في إي وقت ، فضلا عن قيامها بتقديم مزيد من المعلومات حول برنامجها النووي .

2 – تمسك وتعلق إيران بالبروتوكول الإضافي، والمصادقة عليه وبدون تأخير[195] .

3 – قيام إيران تعليق النشاطات المتعلقة بتخصيب اليورانيوم ولاسيما إنتاج قطع أجهزة الطرد المركزي .

4 – على إيران مراعاة عدم بناء مفاعل الأبحاث بالمياه الثقيلة في اراك .

5 – ضرورة التعاون الكامل والفوري مع الوكالة من جميع الدول الثلاثة لتوضيح بعض القضايا، ولاسيما موضوع التلوث.

6 – تقويم نوايا إيران طبقا لاتفاقية الميثاق ومطالب مجلس الحكام من إيران .

والحق، فان للدول الأوربية الثلاث، رؤية خاصة في المشروع النووي الإيراني، يمكننا إيجازها في الآتي[196]:

1 – لحين توصل إيران إلى اتفاق مع دول الاتحاد الأوربي، عليها تعليق عملية تخصيب اليورانيوم لمدة غير محدودة .

2 – في حالة تعليق إيران التخصيب حسب الشروط الأوربية، فان الاتحاد الأوربي لـه الاستعداد في إعادة المفاوضات التجارية مع إيران .

3 – دعم الاتحاد الأوربي لانضمام إيران إلى منظمة التجارة العالمية.

4 – تعاون الاتحاد الأوربي مع إيران في مجال مكافحة الإرهاب، مع إبقاء منظمة مجاهدي خلق منظمة أوربية[197] .

5 – تعاون الاتحاد الأوربي مع إيران في مكافحة تهريب المخدرات .

6 – مبادرة الاتحاد الأوربي مع إيران إلى السعي لإزالة أسلحة الدمار الشامل من منطقة الشرق الأوسط، والتعاون في أمور تخص الصادرات والنقل والرقابة" على الإمكانات الخاصة بتكنولوجيا إنتاج هذه الأسلحة والتكنولوجيا ذات الاستخدام المزدوج".عد رئيس الجمهورية الإيرانية محمود احمدي نجاد الاقتراح الأوربي بأنه اهانة كبيرة للشعب الإيراني مشددا في الوقت نفسه على الإفادة السلمية من الطاقة النووية بوصفها حقا بديهيا لإيران لايمكن لأحد تجاهل ذلك. ومن جانب آخر، أعلن الدكتور علي لاريجاني الأمين العام للمجلس الأعلى للأمن القومي عزم إيران على مواصلة المفاوضات مع الأوربيين، لكنه أكد في الوقت نفسه إن طهران ماضية فدما في برنامجها النووي، وان إيران ترفض قرار الوكالة الدولية للطاقة الذرية الذي يطالبها بوقف التخصيب.

مازالت الأقطار الأوربية في السنوات العشرين المنصرمة تركز على أربعة أمور أساسية في تعاملها مع إيران، يمكننا إيجازها في الآتي[198]: -

1- سعيها لامتلاك أسلحة دمار شامل (أسلحة نووية بالدرجة الأولى) .
2- دعمها لما يسمى بالإرهاب الدولي ومشاركتها به .
3- معارضتها الشديدة لإقامة سلام بين الكيان الصهيوني والأقطار العربية .
4- سجلها في الانتهاكات المحلية لحقوق الإنسان .

من وجهة نظر الغرب، إنه في حالة امتلاك إيران للسلاح النووي، فإن ذلك قد يؤدي إلى تهديدين لمصالحه الحيوية، حيث يتمثلان في[199]: -

1 – التهديد المباشر الذي قد ينجم عن اعتقاد إيران بأنها لن تكون عرضة لانتقام عسكري تقليدي خارجي (أمريكي مثلا) إذا امتلكت رادعا نوويا ، فيكون بإمكانها إذ ذاك العودة إلى السياسة الخارجية المعاكسة للوضع الراهن والتي اعتمدتها في أوائل التسعينات من القرن العشرين .

2 – أما التهديد الثاني، فيتمثل بما يحدثه برنامج التطوير النووي الإيراني من حث على انتشار هذا البرنامج في المنطقة والعالم. وبما أن العديد من الدول تخشى من أن تعتمد إيران سياسة خارجية عدائية ما أن تمتلك أسلحة نووية ، فقد تقرر دول شرق أوسطية أخرى، ولا سيما المملكة العربية السعودية ، السعي وراء امتلاك هذا النوع من الأسلحة للحيلولة دون هجوم إيراني (سري أو علني) كما وأن أولئك الموجودين خارج المنطقة ، والذين يفكرون بالحصول على أسلحة نووية أم لا، قد يستخلصون العبر من الحالة الإيرانية (كوريا الشمالية وباكستان)، ويعدون أنه بالإمكان تحمل عقاب تطوير سلاح نووي أقل مما كانوا يخشونه. حاولت الولايات المتحدة، التأثير على الترويكا الأوربية، ودعم الصين وروسيا الاتحادية التي أعلنتا أنهما ليستا مع توقيع عقوبات ضد إيران، لتقديم الملف النووي الإيراني إلى مجلس الأمن، إلا أن الدول دائمة العضوية لم تتوصل إلى أجماع حول ذلك. فضلا عن ذلك ، كان هناك تحرك من الكيان الصهيوني، الذي قام بإرسال وفد إلى موسكو لتبادل وجهات النظر حول الملف النووي الإيراني ولاسيما أذا عرفنا ، بأن روسيا الاتحادية عرضت على إيران، تخصيب اليورانيوم في أراضيها . إزاء هذه التطورات، قامت إيران بسحب أرصدتها من البنوك الأوربية وتوديعها في بنوك أخرى[200]. وفي خضم هذه التطورات، أشار الأمين العام لمجلس الأمن القومي الإيراني في مقابلة له مع صحيفة الأهرام القاهرية في عددها

الصادر في 13 مايس من العام 2006:" إن مايتردد عن خيار الإدارة الأمريكية إلى استخدام القنوات القتالية ضد الجمهورية الإسلامية الإيرانية، يدخل في إطار الحرب النفسية، وهذه ليست الحالة الأولى، التي يلوحون فيها استخدام القوة ضد إيران، وتبعا لمعلوماتنا، أن من له الرغبة القيام بذلك، لايعلنها صراحة، ومن جانبنا، نرى ذلك، أنه بمثابة ضعف لها أكثر منه شعورا بالقوة[201]".
والحق، تحاول إيران، حصولها على الاعتراف الأوربي والدولي فيما يخص تخصيب اليورانيوم كما هي الحالة في البرازيل وجنوب إفريقيا، وسعيها إلى إبرام اتفاقيات تجارية مع الاتحاد الأوربي، فضلا عن تأكيد دورها الإقليمي في منطقة الشرق الأوسط، ومحاولتها من رفع العقوبات الاقتصادية المفروضة عليها من الولايات المتحدة منذ مدة ليست بقصيرة[202]. وفي خضم هذه التطورات، أعطى مجلس الأمن في آب 2006 لإيران، مهلة شهر واحد للرد عن تراجعها لتخصيب برنامجها النووي[203]. وبعد انتهاء هذه المدة في 1أيلول 2006، فان إيران لم تتراجع عن برنامجها النووي وفي هذا الشأن، جدد رئيس الجمهورية أحمدي نجاد، عن حق بلاده في امتلاك الطاقة النووية، لاستخدامها في الأغراض السلمية، وأن إيران لن تتنازل قيد أنملة عن حقها في ذلك. والحق، هناك خوف من الأطراف المعنية من النوايا النووية الإيرانية، مبعثه الأمور الآتية [204] : -

1 – تذهب الإدارة الأمريكية، من أن تفسير الإيرانيين بشأن الأهداف السلمية لبرنامجهم لا تبدو منطقية، لأن المفاعلات النووية تكلف إيران مليارات الدولارات بالعملة الصعبة، على الرغم من أنها غير ذات جدوى كبيرة في المجال الاقتصادي، بسبب ثراء إيران بالنفط والغاز الطبيعي، وهو ما يغنيها عن الطاقة النووية .

2 – قامت إيران ببناء مفاعلاتها النووية في الجنوب، في حين أن منشآتها الصناعية تقع في الشمال ، وهو ما يقلل إمكانية الاستفادة من المفاعلات في النواحي السلمية .

3 – أنشأت إيران كثيرا من المنشآت السرية النووية ، وهذا ما تتناقض مع النوايا السلمية .

4 – إن إعلان رئيس جمهورية إيران من تخصيب اليورانيوم الذي يستخدم في صناعة الأسلحة النووية، يعد دليلا من أن إيران أقامت فعلا منشآت خاصة لهذا الغرض .

5 – عدم تعاون إيران مع الوكالة الدولية للطاقة النووية التابعة للأمم المتحدة .

6 – أظهرت الأقمار الصناعية مواقع لا يعرف عنها المفتشون الدوليون أي شيء .

7 – هناك مخاوف اقتصادية من الإدارة الأمريكية، من توجه إيراني نحو تنفيذ خطة لتحويل عملة التبادل النفطي من الدولار الأمريكي إلى اليورو الأوروبي، فقد أعلنت إيران في شهر حزيران 2004، عن نيتها في إنشاء بورصة للنفط، تستخدم فيها اليورو، بدلا من الدولار، وقد أيدتها بعض الدول المنتجة للنفط، وهو ما تعده الولايات المتحدة إعلانا للحرب، من شأنه أن يؤدي إلى انهيار الاقتصاد الأمريكي[205]. وكان هناك ردود فعل من المجتمع الدولي إزاء تصريحات رئيس الجمهورية أحمدي نجاد، حيث بدأ الاتحاد الأوربي، بحث عقوبات على إيران مع المحافظة على خيار الحوار. وفي هذا المجال، أعرب رئيس الوزراء الفرنسي دومينيك دوفيلبا عن أسفه بشدة من الموقف الإيراني بعد انتهاء المدة المحددة، حيث إن المجتمع الدولي لم يتمكن من إثبات دعوة إيران في برنامجها النووي للأغراض السلمية. وتحت هذه الظروف، دعت الولايات المتحدة، مجلس الأمن لإعداد عقوبات ضد إيران [206] أمام تقرير وكالة الطاقة الذرية القائل من أن إيران لم توقف نشاطها النووي. أما المنسق الأعلى للسياسة الخارجية للاتحاد الأوربي خافير سولانا، أعلن قائلا: " ليس من الحكمة التوجه نحو العقوبات على طهران خلال مدة الحوار معها ". أما روسيا الاتحادية، فإنها أشارت: أن العقوبات ليست السبيل في حل البرنامج النووي الإيراني. ومن ناحية أخرى، قام الأمين العام للأمم المتحدة كوفي عنان بزيارة إلى طهران في 2 أيلول 2006، حيث أجرى مباحثات مع القادة الإيرانيين حول البرنامج النووي إلا يراني، وقد أكد الرئيس إلا يراني أحمدي نجاد لعنان رفض بلاده وقف تخصيب اليورانيوم قبل مفاوضات بشأن برنامجها النووي. ولكنه من جانب آخر، أشار إلى تعاونه الكامل مع الأمم المتحدة بشأن القرار 1701 الخاص بالهدنة بين الكيان الصهيوني وحزب الله[207]. وقد كشف تقرير نشرته صحيفة (نيويورك) الأمريكية في منتصف آذار 2006 لسيمور هيرش، الذي أشار من أن الرئيس جورج دبليو بوش يدرس بصورة جدية تنفيذ خطة جرى

إعدادها بالفعل، لشن هجوم على المفاعلات النووية الإيرانية، وأن هذا الهجوم نفسه قد يكون نوويا، وقد يتوازى مع الإعلان عن خروج الأمريكيين الاضطراري من العراق، أمام ضربات المقاومة العراقية، حيث سيكون من مسوغات الضربة العسكرية ضد إيران، استعادة شيء من الهيبة الأمريكية العسكرية في العراق، فضلا عن الهدف الأصلي من تلك الضربة، وهو إنهاء حالة القلق المزمن التي تنتاب الدولة العبرية من وجود نووي على مقربة منه[208]. والحق ، هناك فريقان في داخل الإدارة الأمريكية للتعامل مع إيران، يرى الفريق الأول – وجلهم من اليهود – ضرورة اللجوء للقوة لحسم المشكلة الإيرانية من جذورها كما حدث في أفغانستان والعراق. أما الفريق الأخر، فيرى أن الأفضل للولايات المتحدة أن تتعاون مع إيران النفطية القوية في المرحلة الحساسة العاجلة، بدلا من خسارتها بسبب ملفات نووية أجلة يمكن تفادي خطرها بخطط أخرى[209]. في حقيقة الأمر، قامت وزارة الدفاع الأمريكية على عهد رامسفيلد باقتراح حول تغيير قانون استخدام السلاح النووي، إذ كان القانون يقضي بعدم استخدام السلاح المذكور ضد دولة غير مالكة له، ونتيجة لذلك تمت الموافقة على إلغاء ذلك. وقد فهم ذلك ضمنيا، أن هذا الإجراء موجه ضد إيران[210]. إزاء ذلك، عد بريجنسكي هذا الموقف من إدارة الرئيس بوش، بعدم معرفة مشكلة فهم إيران حيث أن غيابها" لوقت طويل عن التواصل مع إيران والتواجد في داخلها قد أضعف الفهم الأمريكي للواقع الإيراني الداخلي، ولدورها الإقليمي، وديناميكاتها الخارجية [211]". ولتقديم هذه الصورة للرأي العام الأمريكي، يقول بريجنسكي : " إيران هي أمة ذات إرث تاريخي عريق ، وينبغي أن يكون لها دور مهم في المنطقة . أعتقد بأن إيران ستجد شكلا من أشكال التوافق مع المجتمع الدولي، على الأقل بشكل أسرع وأسهل مما يمكن أن تصل إليه كوريا الشمالية [212]". ولأهمية إيران في جلب الاستقرار إلى منطقة الخليج العربي، أكد بريجنسكي، على القنوات الدبلوماسية في التعامل معها، ومما ذكره في هذا الشأن: " في المدى البعيد، إن مصلحة الولايات المتحدة في تحقيق الاستقرار في منطقة الخليج العربي، يمكن التوصل إليها عبر إشراك إيران في مفاوضات مع جيرانها للتوصل إلى إنشاء منظمة تضمن التعاون الإقليمي والاستقرار. وفيما يخص منطقة الشرق الأوسط والخليج العربي نحتاج إلى الإقناع لا الإكراه ، وبالتحديد نحتاج لإشراك إيران، وأن ترتيب العلاقات مع المجتمع الإيراني سيؤدي إلى تحقيق أهداف الولايات المتحدة في جلب الاستقرار والأمن للشرق الأوسط[213] ". يؤكد بريجنسكي، من أن السلوك الأمريكي إزاء إيران، سوف يؤدي إلى دفع إيران نحو التطرف، لأن هذا السلوك دمج الروح القومية الإيرانية مع مفهوم ما يسميه بريجنسكي (الأصولية الإسلامية[214]). ومن هذا المنطلق، رأى بريجنسكي في الحرب على إيران مدخلا لمستنقع جديد، أكثر اتساعا وعمقا من العراق، وينقل دايفيد اغناطيوس في الواشنطن بوست عنه قوله: " أعتقد بأن الحرب مع إيران ستنهي دور الولايات المتحدة الحالي في العالم، في حرب معها سيسقط بلدنا لمدة تتراوح من 20 إلى 30 عام، سيلومنا العالم أجمع، وسنفقد موقعنا في العلاقات الدولية [215]". يقدم لنا بريجنسكي، أربعة أسباب قهرية في مواجهة الهجوم الجوي الإستباقي ضد البرنامج النووي الإيراني، يمكننا إيجازها في الآتي: -

1 - في حالة غياب تهديد مباشر وآني، فإن الهجوم سيكون بمثابة إعلان حرب من جانب واحد. وفي حالة اتخاذ هذا القرار من دون موافقة الكونغرس، سيعد ذلك قرارا غير شرعي ، ولابد في هذه الحالة محاسبة الرئيس على ذلك ، فضلا عن ذلك، أنه في حالة اتخاذ هذا القرار من الولايات المتحدة أو بمشاركة (إسرائيل) دون موافقة مجلس الأمن، فسيكون انتهاكا لمبادئ القانون الدولي العام .

2 - إن إعلان الحرب على إيران، سيؤدي إلى زيادة الأعباء التي تواجه الجيش الأمريكي في العراق وأفغانستان ، ناهيك عن قيام حزب الله بأعمال عنف في لبنان، ومن المحتمل أن ينشغل وجودنا في المنطقة لعقد أو أكثر. يبلغ نفوس إيران 70 مليون نسمة، وشن الحرب عليها، ستجعل المغامرة الفاشلة في العراق تبدو أمرا بسيطا إلى حد السخرية، على الرغم من تفوقنا على العالم، فإن ذلك لا يمنحنا الإمكانية، فضلا عن عدم المساندة على المستوى الداخلي، لفرض إرادتنا أو إخضاع مقاومة طويلة الأمد ومكلفة، وتجربتنا في فيتنام والعراق واضحة في هذا المجال.

3 - إن اتخاذ قرار الحرب من قبلنا على إيران، سيؤدي إلى ارتفاع قياسي في أسعار النفط، وانعكاس ذلك على الاقتصاد العالمي، وفي هذه الحالة ، سيلومنا العالم على ذلك .
4 - تكون الولايات المتحدة في هذه الحالة، أكثر عرضة للإرهاب، ومعزولة وضعيفة على المستوى الدولي، واستحالة الوصول إلى إيجاد حل بين (إسرائيل) والعرب. وعندما تكون الولايات المتحدة مكانا وهدفا للأعداء، سنصل إلى نهاية مرحلة قيادتنا في العلاقات الدولية بشكل غير ناضج .

إزاء ذلك، يطرح بريجنسكي رؤيته لحل أزمة الولايات المتحدة مع إيران ضمن إستراتيجية عامة يعبر عنها في الآتي: " الإستراتيجية الأمريكية، ينبغي أن يتم تحقيقها من خلال القنوات الدبلوماسية الجادة وليس الشعارات، وعند التعامل معها ينبغي فصل الروح القومية الإيرانية عن الأصولية الدينية[216] وبناء على ذلك ، يؤكد بريجنسكي، الاعتماد على الاقتصاد للتأثير على إيران من عدة جهات، طارحا سيناريوهات يمكن تسميتها بـ " الجزرة والعصا " وليس " العصا والجزرة"، حيث تقع الأولوية للمحفزات على العقوبات والتهديد. من هذا المنطلق، يطرح بريجنسكي، مفاوضات في قضايا الاستثمارات الأمريكية في إيران مع أطراف اقتصادية إيرانية، والتوصل إلى اتفاقات لا يتم تطبيقها إلا في حال التوصل إلى حلول للقضايا السياسية المختلف عليها. إن عودة الاستثمارات الأمريكية إلى إيران سيساعد على التخفيف من أحادية التيار الإسلامي في السلطة ، من خلال مشاريع القطاع الخاص، وتعزيز وضع الطبقة الوسطى فيها، واستغلال الفرص لإدخال القيم الأمريكية في البيئة الداخلية الإيرانية[217]. رغم تفاؤل بريجنسكي من طروحاته هذه، فإنه لا يبالغ في توقع صفقة كبرى بين الولايات المتحدة وإيران، وبعدها بأنها غير ممكنة، في ظل عداء وتباعد ربع قرن، والذي تمثل في خلافات كثيرة ومعقدة، أمام هيكلية سياسية متباينة لكلا البلدين، حيث لا تسمح بالتوافق بينهما في الوقت القريب[218]. إزاء هذه التطورات، صوت مجلس الأمن بالإجماع في 23 كانون الأول 2006، على مشروع قرار يفرض عقوبات على إيران[219]، رفضها وقف تخصيب اليورانيوم . وتضمنت العقوبات التي وردت في القرار رقم 1737 والذي وافقت عليه جميع الدول الأعضاء ألـ 15، حظر إمداد إيران بأي مواد أو تكنولوجيا نووية، وتجميد بعض الأصول الإيرانية، وضرورة توخي الحيطة بشأن سفر 12 شخصية إيرانية تعد المسؤولة عن الملف النووي[220]. ويأتي القرار ضمن الفقرة 41 من البند السابع لميثاق الأمم المتحدة حيث يتيح لمجلس الأمن فرض عقوبات غير عسكرية مثل قطع العلاقات الدبلوماسية والاقتصادية جزئيا أو كليا ، فضلا عن عقوبات في ميدان النقل والاتصال[221] . وإذا لم تستجب إيران لما يتضمنه القرار، إن المجلس سيتخذ " إجراءات مناسبة أخرى تحت الفقرة نفسها من البند نفسه. ويحظر القرار واردات وصادرات المواد والتكنولوجيا المتصلة بتخصيب اليورانيوم أواعادة المعالجة، ومفاعلات الماء الثقيل إلى جانب أنظمة إطلاق الصواريخ الذاتية الدفع . اتهم محمد جواد ظريف مندوب إيران الدائم في الأمم المتحدة، مجلس الأمن بتطبيق معايير مزدوجة. ووصف ظريف في كلمة أمام مجلس الأمن، القرار بأنه غير عادل وغير شرعي، وخارج نطاق سلطة مجلس الأمن، وهو يعاقب الشعب الإيراني. وأشار ظريف إلى مسيرة التعاون بين إيران والوكالة الدولية للطاقة الذرية، وقال في هذا السياق : " إن الولايات المتحدة تحاول من خلال مجلس الأمن الضغط على إيران، لا مجال للنقاش في أن الأسلحة النووية في أيدي الكيان الصهيوني صاحب السجل منقطع النظير من عدم الالتزام بقرارات مجلس الأمن، تمثل تهديدا خطيرا بصورة فريدة للأمن والسلام العالميين والإقليميين. أن الكيان الصهيوني يرفض التوقيع على معاهدة حظر الانتشار النووي، وعدم سماحها للمفتشين الدوليين بتفتيش منشآته النووية، وكذلك عدم التزامها بأي قرار دولي. أن إيران وقعت على معاهدة حظر الانتشار النووي، وسمحت بتفتيش منشآتها النووية وغير النووية، ولم تعثر الوكالة الدولية على أي دليل يؤكد انحراف البرنامج النووي الإيراني عن طبيعته السلمية[222]. في أول رد على قرار مجلس الأمن بخصوص الملف النووي الإيراني، وصفه وزير الخارجية الإيراني منو شهر متقي في جنيف بالتصرف الخاطئ ، مشددا على عزم إيران الحفاظ على حقوقها غير القابلة للتصرف. ومن جانب آخر، أصدرت وزارة الخارجية الإيرانية في 23 كانون الأول 2006 بيانا أدانت فيه القرار الصادر عن مجلس الأمن ضد برنامجها النووي، الذي وصفته بأنه سلمي، كما

اتهمت المجلس بتطبيق معايير مزدوجة. وجاء في بيان الخارجية الإيراني : " إن الجمهورية الإسلامية الإيرانية تعد القرار الجديد في مجلس الأمن بشأن البرنامج النووي السلمي الإيراني إجراء غير قانوني، وخارج إطار مسؤوليات هذا المجلس، ويأتي خلافا للبنود الصريحة التي يتضمنها ميثاق الأمم المتحدة. وأتهم البيان، الولايات المتحدة وبريطانيا باستغلال مجلس الأمن " كوسيلة"، مضيفا أن هذه القوى لم تلتزم بتعهداتها وفقا لمعاهدة منع انتشار الأسلحة النووية، لاسيما في المادة الأولى المتضمنة عدم نقل المواد والتكنولوجيا والمعدات العسكرية النووية، وبادرت في الوقت ذاته إلى تطوير ترسانتها النووية. وجاء في البيان أيضا: " إن اتخاذ مثل هذه الإجراءات السياسية وغير القانونية من جانب مجلس الأمن لا يمكنه تقييد حقوق الدول المشروعة أو أن تعمل على عرقلتها ، بل أنها تؤدي فقط إلى إضفاء صفة عدم المصداقية على قرارات مجلس الأمن ". كان هناك رد فعل واضح في إيران حول قرار مجلس الأمن إزاء برنامجها النووي ، حيث قررت تشغيل 3 آلاف جهاز طرد مركزي كرد على فرض العقوبات عليها. وبناءا على ذلك، أعلن محمود أحمدي نجاد " أنه من مصلحة الدول الغربية الاعتراف بإيران كدولة نووية وهي كذلك شئتم أم أبيتم ". وأضاف نجاد قائلا : " قرار العقوبات ليس الامجرد قطعة ورق". وفيما يخص، رد فعل الولايات المتحدة ، ذكر نائب المندوب الأمريكي بأن القرار " الذي يأتي ضمن البند السابع "، يفرض على إيران التعاون الكلي والشامل والفوري مع المجتمع الدولي، وطالب طهران بتبني البروتوكول الإضافي . والحق، كانت الولايات المتحدة تبغي مزيدا من العقوبات على إيران. ومع ذلك، أعلنت الولايات المتحدة تجميد موجودات مصرف حكومي إيراني كخطوة أولى لتطبيق العقوبات عليه[223].ومن جانب آخر، جمدت وزارة الخزانة الأمريكية أصول 3 شركات إيرانية. أما برلين فإنها عدت العقوبات على إيران " إشارة تصميم قوية من جانب المجتمع الدولي". وفي الوقت نفسه ، فرضت اليابان عقوبات تجارية نووية على إيران. في حين علق محمد برادعي على ذلك قائلا : " إن الوكالة الدولية ستواصل تحرياتها بشأن البرنامج النووي الإيراني ". من جانب آخر، أشارت وزيرة خارجية بريطانيا، ماركريت بيكت : " بأن القوى الست (الأعضاء الخمسة الدائمين مع ألمانيا) وافقوا في 1حزيران 2006، على دراسة رزمة مهمة من الحوافز لإقناع إيران لإيقاف تخصيب اليورانيوم[224]. وتتضمن الصفقة المساعدة في تطوير محطات الوقود النووية المرخص بها، وإحدى هذه المحطات الذرية يقوم الروس ببنائها والتي ستستمر حتى العام 2007، وهي جزء أيضا من الحوافز المقدمة كمحاولة لكسب الدعم الروسي لفرض العقوبات على طهران، حيث أسقطت إحدى الشركات الإيرانية من قائمة أولئك الذين يواجهون تجميد موجوداتهم. فضلا عن ذلك، تسهيل دخول إيران إلى الاقتصاد الدولي بوساطة الاشتراك في المجموعات مثل: منظمة التجارة العالمية، وتحديث صناعة اتصالاتها، وأيضا تذكر الحوافز رفع القيود على المنتجين الأوربيين الذين يرومون تصدير طائرات مدنية إلى إيران على استئناف المفاوضات لتعليق كل ما يخص بتخصيب اليورانيوم، وإعادة النشاطات. ولكن إيران عدت ذلك غير مجدي، حيث أوضح الناطق بلسان وزارة الخارجية الإيراني " محمد علي حسيني " بأن موقف إيران فحواه بأنك لا تستطيع استعمال الجزرة والعصا في الوقت لأنها سياسة عاجزة، وهي ستؤدي إلى الفشل[225]. وفي خضم هذه التطورات، أقر مجلس الشورى الإسلامي الإيراني في 27 كانون الأول 2006، قانونا يلزم الحكومة بمراجعة تعاونها مع وكالة الطاقة الذرية[226]. ومن ناحية أخرى، أكدت إيران أن صادراتها النفطية لن تتوقف بعد قرار مجلس الأمن ضدها. وأكثر من هذا، قال رئيس الجمهورية محمود أحمدي نجاد، في كلمة ألقاها في مدينة الأحوازفي 2 كانون الثاني 2007:" إن قرار مجلس الأمن غير ملزم لإيران، وأنها لن تتراجع عن برنامجها النووي. وستستمر قدما في برامجها النووية، وأنها تهدد برفض التعامل مع أي دولة تعمل على حرمانها من برنامجها النووي ". فضلا عن ذلك، علق الرئيس الإيراني محمود أحمدي نجاد على القرار قائلا: " إن القرار الذي صدر من مجلس الأمن، ولد ميتا عشية السنة الميلادية ". وفي خضم ذلك، قامت إيران بإجراء مناورات عسكرية في 21 كانون الثاني 2007 مستخدمة صواريخ قصيرة المدى. وفي هذا المعنى ذكر نجاد قائلا: " لن نغير سياستنا النووية حتى لو صدرت 10 قرارات ضدنا، فان إيران تعدها لا قيمة لها. إن الولايات المتحدة منذ ثلاثين عاما

تفرض عقوبات علينا، إذن فما قيمة ذلك. لماذا يسمح لهم إنتاج قنابل وصواريخ في مدار الأسبوع أو مدار الشهر، ولا يسمح لنا هذا الحق ". وبناء على ذلك، منعت إيران 38 مفتشا من الوكالة الدولية للطاقة الذرية في 22 كانون الثاني 2007 من دخول أراضيها. وحسب التقارير الغربية، أن عقوبات مجلس الأمن قد تؤدي إلى زعزعة الاستقرار الداخلي الإيراني. والحق، كان من نتيجة هذه العقوبات، هي الانشقاق الذي حصل في داخل كتلة المحافظين في مجلس الشورى الإسلامي، احتجاجا لسياسة الرئيس الإيراني محمود أحمدي نجاد في السياسة الخارجية[227]. فضلا عن ذلك ، قامت إيران بإجراء تجربة صواريخ جديدة في 8 شباط 2007، تبلغ مداها 350 كيلو مترا، قادرة على ضرب كل السفن الكبيرة وإغراقها. وفي خضم هذه التطورات، هدد المرشد الأعلى للثورة الإسلامية آية الله علي خامنئي، بضرب المصالح الأمريكية عبر العالم ، إذا استهدفت إيران، مشيرا: " نحن لا نستهين بقوة العدو، وعلى الأخير أن لا يستهين بقوتنا ، إننا أقوياء، والأمريكيون يدركون بذلك، قوتنا تأتي من إرادتنا المادية والمعنوية. وينبغي أن نؤكد في هذا الشأن، أن الطاقة النووية مستقبل ومصير إيران " . وأضاف آية الله علي خامنئي قائلا " سنستهدف مصالح كل من يفكر في توجيه ضربة لإيران[228] ". في غضون ذلك، أعلن الرئيس بوش والبيت الأبيض أنهما لا يفكران بضرب إيران. وفي الوقت نفسه، علقت الوكالة الدولية للطاقة الذرية في 9 شباط 2007 نصف مساعداتها الفنية لبرنامج إيران النووي. ومن ناحية أخرى صادقت الوكالة الدولية للطاقة الذرية في 8 آذار 2007 على خفض المساعدة الفنية لإيران بعد رفضها تعليق أنشطتها النووية الحساسة. إلا أن إيران قللت من انعكاسات خفض المساعدة التقنية من الوكالة الدولية للطاقة الذرية، مشيرة بعدم تأثير ذلك في برنامج التخصيب. ومن جانب آخر، علق المسئول النووي الإيراني علي لاريجاني[229] على قرار الوكالة قائلا: " الوكالة خفضت تعاملها معنا لعجزها عن الإيفاء بالتزاماتها". وإزاء هذه التطورات، أعلنت إيران البدء في إنتاج طائرة استطلاع بلا طيار لا تكشفها أجهزة الرادار. على المستوى الدولي، أشار رئيس جمهورية روسيا الاتحادية فلاديمير بوتين في مؤتمر ميونيخ للأمن الدولي الذي عقد في ألمانيا بمشاركة أكثر من أربعين دولة في 10 شباط 2007 قائلا : " على إيران أن تجيب على أسئلة وكالة الطاقة الذرية بشكل كامل " أما مستشارة ألمانيا الاتحادية أنغيلا ميركل، فإنها أشارت في المؤتمر نفسه، قائلة : " المجتمع الدولي مصمم على الحؤول دون امتلاك إيران سلاحا نوويا، وأن طهران بين خيار التعاون أو العزلة[230]". ونتيجة لعدم امتثال إيران بنداءات الوكالة الدولية للطاقة الذرية بعدم تخصيب اليورانيوم، قدمت الدول الأوربية والولايات المتحدة مشروع قرار إلى مجلس الأمن، حيث تم تبنيه تحت رقم 1747 في 24 آذار 2007. قدمت حكومة جنوب أفريقيا مقترحات لتخفيف العقوبات المزمعة ضد إيران، إلا أنها رفضت من مجلس الأمن، ولكنها صوتت على قرار العقوبات السالفة الذكر. وفيما يخص أندنوسيا، نرى أنها قدمت مقترحات لإيجاد حل دبلوماسي للأزمة مع إيران، وفي الوقت نفسه، دعمت أندنوسيا مبدأ ضرورة إخلاء منطقة الشرق الأوسط من الأسلحة النووية. والحق ، تمت المصادقة بالإجماع- من الأعضاء الخمسة عشر – على تشديد العقوبات ضد إيران، بما فيها دولة قطر والمجموعة العربية. مشروع القرار هذا يحظر صادرات الأسلحة، ويفرض عقوبات مالية، والدعوة إلى وقف تخصيب اليورانيوم على الأقل خلال مرحلة المفاوضات، وحظر التعاون مع المسؤولين في الحرس الثوري، والمؤسسات الصناعية النووية، والتوصية بحظر تصدير التكنلوجيا النووية إلى إيران، وحظر التعاون مع الصناعات والمصارف المعنية بالمشروع النووي، وحظر السفر مع بعض المسؤولين الذين لهم علاقة مع البرنامج النووي ، وحظر تزويد إيران بالأسلحة التقليدية وتكنولوجيا الصواريخ البالستية. وبموجب هذا القرار، تم إعطاء إيران مدة ستين يوما لوقف برنامج تخصيب اليورانيوم. وكان من المؤمل، أن يحظر الرئيس الإيراني محمود احمد نجاد، مناقشات مجلس الأمن لشرح موقف بلاده عن البرنامج النووي، لكنه لم يستطع الوصول إلى الولايات المتحدة بسبب تأخر الأخيرة من منح سمة الدخول له، هذا من ناحية، فضلا عن المناقشات الداخلية في إيران والتي توزعت بين مؤيدين ومعارضين لهذه الزيارة حالت دون ذلك، من جانب أخر. وفي خضم هذه التطورات أعلنت إيران عن رفض هذا القرار، وعدته بأنه غير قابل للتطبيق، مؤكدة من إن هذا

القرار سيولد ميتا، مقللة من أهميته وإنها ستحدد من تعاونها مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية. أما فيما يخص الرئيس الإيراني محمود أحمدي نجاد، فأنه أعلن من أن إيران لن تغير موقفها عن تخصيب اليورانيوم ولو لثانية واحدة، وان إيران لن تنسى مع من وقف مع القرار أو أتخذ موقفا معارضا منه. أما رد فعل النواب الإيرانيين فقد تمثل من أن إيران تعلمت كيف تدير اقتصادها في أوقات الأزمات. أما على المستوى الدولي ، فقد جاء رد الفعل من الولايات المتحدة، حيث أشار مندوبها في مجلس الأمن ، أنه ينبغي على إيران ضرورة الامتثال للقرار الدولي، ولكنه من جانب أخر، جدد الدعوة لحل الأزمة بالوسائل السلمية. أما مندوب روسيا الاتحادية في مجلس الأمن، تحدث قائلا "أن القرار الدولي اشارة واضحة تجاه إيران ". في حين أكد مندوب الصين الشعبية في مجلس الأمن، من أن العقوبات الدولية يتم تعليقها عند امتثال إيران لقرارات مجلس الأمن. أما الكيان الصهيوني فأنه رحب بتشديد مجلس الأمن على العقوبات على إيران[231]. وفي ظل هذه التطورات، أعلن محمد البرادعي: " من أن إيران قد تنتج قنبلة نووية بين 3 – 8 سنوات إذا اختارت ذلك. ونتيجة لذلك، صرح برنار كوشنير وزير خارجية فرنسا ، في 16 أيلول 2007 قائلا: " من أن على العالم أن يتوقع الأسوأ بشأن ملف إيران النووي". وعليه فقد طلبت فرنسا من شركاتها، عدم المشاركة في أي عطاء تطرحه إيران. ولكن من ناحية أخرى، أكدت فرنسا على ضرورة بذل الجهود كافة لمنع اندلاع حرب مع إيران. مشيرة من أن التوتر مع إيران على أشده، لكن الدبلوماسية مازالت متاحة. وفي اعتقادنا، تأتي تصريحات كوشنير، كمحاولة لكسب تنازلات من إيران حول ملفها النووي وكجهود مشتركة بين فرنسا والولايات المتحدة للضغط عليها في هذا المجال. كما أن هذه التصريحات، كانت متزامنة مع تصريحات الرئيس الإيراني محمود أحمدي نجاد، عندما أعلن قائلا: " أن الرئيس الفرنسي سركوزي لا يفقه إلى ما يريد ". مشيرا، أن كل دول العالم تقريبا تعترف بحق إيران في امتلاك التكنولوجيا النووية. أبدى الكيان الصهيوني ارتياحا للتصريحات الفرنسية بشأن إيران، واصفا إياها بالإيجابية . وقال المتحدث باسم وزارة الخارجية الصهيونية مارك ريغيف: " أن التصريحات الحازمة عبر العالم التي تظهر أنه لن يبقى مكتوف الأيدي. هي إيجابية لأنها توجه رسالة واضحة إلى طهران[232] ". وذكر أن هذه المسألة كانت طرحت أثناء محادثات كوشنير في الأسبوع الماضي في القدس المحتلة". في الوقت الذي حذرت إيران الكيان الصهيوني من ضربه، في حال شن حرب عليها. وفي هذا المجال، توعد نائب قائد سلاح الجو الإيراني الجنرال محمد علوي الكيان الصهيوني، بأنه سيتعرض لقصف جوي وصاروخي في حال مهاجمته إيران. وأضاف علوي قائلا : " لقد أعددنا خطة لنرد الضربة على الكيان الصهيوني بوساطة قاذفاتنا إذا ارتكب هذا النظام أي خطأ أحمق ". وأكد علوي " أن كامل أراضي هذا النظام يقع في مدى صواريخنا ". إزاء تصريحات علوي حول الكيان الصهيوني، وصف الناطق باسم وزارة الخارجية الصهيونية مارك ريغيف بأنها " لغة قتالية ومتطرفة وكارهة". وأضاف ريغيف قائلا: " نحن نأخذ التهديد على محمل الجد، وكذلك يفعل المجتمع الدولي". وتحت ظل هذه الظروف، أعلن الرئيس الإيراني محمود أحمدي نجاد من خلال مؤتمر صحفي بعد إلقاء كلمة في البرلمان الإيراني في 18 أيلول 2007، أنه لا ينظر بجدية إلى تصريحات وزير الخارجية الفرنسي برنار كوشنير. مشيرا إلى أن التعليقات الإعلامية مختلفة عن المواقف الحقيقية. ومن جانب آخر، قال نجادي، وهو يقوم كوشنير: " يتوجب علينا ، منح كوشنير، فرصة للتدرب في وظيفته ". أمام هذه التصريحات، خرج الناطق باسم وزارة الخارجية الإيرانية محمد علي حسيني، قائلا: " أن تصريحات برنارد كوشنير تسيء إلى مصداقية فرنسا، ونتمنى أن لا تعبر هذه التصريحات الموقف العام في فرنسا، أن استخدام عبارات استفزازية تشير التوتر، أمر يتعارض مع مكانة فرنسا التاريخية والثقافية والحضارية " كما أعرب حسيني عن أمله بأن تكون التصريحات شكلية، ولا تعكس مواقف فرنسا الحقيقية والإستراتيجية ، مشيرا إلى احتمال أن تكون مواقف كوشنير ناتجة عن" اقتراحات خاطئة، ومعلومات غير دقيقة أمدته بها أطراف أخرى". ومن جانب آخر، قال رئيس المنظمة الإيرانية للطاقة الذرية رضا آغا زادة، أمام مؤتمر أعمال الجمعية العامة للوكالة الدولية للطاقة الذرية في فيينا: " أن الدول الغربية اختارت منذ أمد بعيد طريق المواجهة بدلا من التفاهم

والعلاقات الودية مع إيران. أن الغرب لا يتسامح إزاء بروز المزيد من الدول المستقلة والدول النامية التي تسعى حاليا إلى حيازة تكنولوجيا حديثة ". وعليه نرى أن إيران، انتقدت بشدة في 17 أيلول 2007، تصريحات كوشنير بشأن احتمال شن حرب عليها. وفيما يخص موقف الولايات المتحدة، من التطورات الأخيرة في إيران، صرح وزير الدفاع الأمريكي روبرت غيت قائلا : " أن كل الخيارات مطروحة أمام إيران، ولكن السبيل الأمثل لحل هذه القضية هو الأسلوب الدبلوماسي ". وهذا يعني، أن البيت الأبيض، بدأ تنفيذ برنامج تصعيدي، يقود إلى مواجهة مع إيران. وفي هذا المجال، حددت الولايات المتحدة، أكثر من ألفي هدف في ضرب المنشآت النووية الإيرانية . وقال المتحدث باسم وزارة الخارجية الأمريكية شون ماكورماك: " أن رئيس الولايات المتحدة لا يسحب أي خيار عن مائدة المفاوضات معدا أن فرنسا تشاطرنا الأهداف ذاتها، هذا النظام"الإيراني" لا يمكن أن يمتلك سلاحا نوويا". مشيرا إلى أن تعليقات كوشنير، تؤكد جدية الموقف الفرنسي. أما وزيرة الخارجية الأمريكية، كوندليزا رايس، فإنها انتقدت الوكالة الدولية للطاقة الذرية ومديرها العام محمد البرادعي، داعية إلى اعتماد دبلوماسية " ذات أنياب " لإنهاء البرنامج النووي الإيراني ، لكنها قالت أيضا" نعتقد أن المسار الدبلوماسي يمكن أن ينجح، لكن النجاح مرتبط بمجموعة من الحوافز، ومجموعة من العقوبات ". وفي تطور جديد، أكد الرئيس بوش الابن في 20 أيلول 2007، عن رغبته بحل الأزمة الإيرانية بالطرق الدبلوماسية، قائلا : " إني ملتزم بالسبل السلمية بشأن ملف إيران النووي، وأتعهد بمواصلة الضغط على طهران". ومن جانب آخر، انتقد الرئيس بوش، في اجتماع الجمعية العامة للأمم المتحدة الذي عقد في 25 أيلول 2007 صمت مجلس الأمن إزاء الملف النووي الإيراني" . ومن ناحية أخرى، استبعد الرئيس بوش، في مقابلة مع قناة العربية في 5 تشرين الأول 2007، توجيه ضربة عسكرية لإيران ، مؤكدا مرة أخرى على الخيار الدبلوماسي، ولكن من ناحية أخرى ، ذكر بوش في 17 تشرين الأول من العام 2007، " أنه يجب منع إيران من تملك سلاح نووي، والآ وقعت حرب عالمية ثالثة[233] ". وبناء على ذلك ، خرجت وزيرة الخارجية الأمريكية كوندليزا رايس في 21 أيلول من السنة نفسها لتقول : " الدبلوماسية ما تزال الحل المفضل لواشنطن بشأن إيران[234] ". مع كل هذه التصريحات الأمريكية المتناقضة، إزاء الملف النووي الإيراني، دخلت الولايات المتحدة في مواجهة مع إيران في مضيق هرمز في مستهل شهر كانون الثاني من عام 2008، بحجة تعرض السفن الإيرانية لزوارق أمريكية. وقد حاولت الولايات المتحدة من تضخيم هذه الحادثة. وفي هذا الصدد، علق وزير خارجية إيران منوشهر متكي على ذلك قائلا: " أن الولايات المتحدة، فقدت هيبتها بعد إعلانها عن الحادث البحري في مضيق هرمز[235] ". وفي خضم هذه التطورات، جاءت زيارة الرئيس بوش إلى منطقة الخليج العربي في 12 كانون الثاني من العام 2008، حيث دعا إيران من دولة الإمارات العربية إلى الإصغاء لرغبة الشعب الإيراني، وهو يتحدث عن الحريات في إيران، وفي الوقت نفسه، عد بوش إيران بأنها تهدد دول العالم. وفي تصريح له في أبو ظبي قال بوش: " أن إيران تهدد الاستقرار في الخليج العربي والشرق الأوسط، من خلال دعمها للعمليات الإرهابية " .

من وجهة النظر الغربية، أنه في حالة تملك إيران بالسلاح النووي، فإن هذا قد يؤدي إلى تحكم إيران بمنطقة الخليج العربي بشكل أفضل، مؤكدة سيادتها على مضيق هرمز على سبيل المثال، مع ما يلي ذلك من عواقب تشمل تكاليف ضمان نقل النفط، والحاجة المحتملة إلى عمل عسكري غربي . وثانيا، قد تحاول إيران الدفاع عن مصالحها بحزم أكبر إزاء جيرانها، بمن فيهم أربع دول لها دور حاسم في مستقبل الحرب على ما يسمى بالإرهاب وهي العراق، والمملكة العربية السعودية، وأفغانستان، وباكستان[236]. أما فيما يخص موقف الرئيس الإيراني محمود أحمدي نجاد من زيارة بوش لمنطقة الخليج العربي، فإنه ربطها بالانتخابات الأمريكية. علق وزير خارجية إيران منوشهر متكي على زيارة بوش إلى منطقة الخليج العربي، قائلا: " تصريحات بوش بشأن إيران، تؤكد فشل مهمته في الشرق الأوسط ". وفي هذا المعنى ، قال سفير إيران في دولة الإمارات العربية: " زيارة بوش للمنطقة، جعلت واشنطن أكثر انعزالا ". أعلن بوش أثناء زيارته للمملكة العربية السعودية، التزامه قدما في صفقة أسلحة كبيرة للسعودية. وقد تزامنت، زيارة بوش لمنطقة

الخليج العربي، الزيارة التي قام بها الرئيس الفرنسي نيقولا ساركوزي، إلى المنطقة نفسها، حيث دعا ساركوزي، في المملكة العربية السعودية في 13 كانون الثاني من العام 2008، المجتمع الدولي إلى تشديد الضغوط على إيران، بسبب برنامجها النووي. وقد تكللت زيارة ساركوزي، إلى دولة الإمارات العربية المتحدة، أن قامت الأخيرة بإبرام معاهدة مع فرنسا للتعاون النووي السلمي. وفي الوقت نفسه، تم الإنفاق بين الدولتين في إنشاء قاعدة عسكرية فرنسية في دولة الإمارات العربية المتحدة. والحق، أن الموقف الأمريكي من الملف النووي الأمريكي له علاقة بقوى إقليمية في الشرق الأوسط، مثل الكيان الصهيوني، وعلاقة إيران بالأخير، ومن المكن معرفة ذالك من اللقاء الذي أجراه الرئيس بوش الابن مع قناة العربية في الأسبوع الأول من شهر تشرين الأول من العام 2007، حيث ذكر بوش قائلا: " إن من أهداف إيران، هي تدمير إسرائيل، وقراراتها الخاطئة إزاء النظام الدولي، كل ذالك قد أدى إلى عزلها عن العالم. ونحن نعمل جاهدا، تغيير سلوكها كي تنتهج أسلوبا جديدا، وفي هذا المجال، أعلن عن التزامي بعدم الموافقة عن تخصيب إيران لليورانيوم ". أما ألمانيا الاتحادية، فإنها أشارت باسم الحكومة الألمانية اولريش فيلهلم: " أنه علينا بذل كل ما في وسعنا لعدم الوصول إلى وضع تمتلك فيه إيران السلاح النووي". فيما قال المتحدث باسم وزارة الخارجية الألمانية مارتن ياغر: " من الخطأ التحدث عن تهديدات بشن حرب على إيران، بل على العكس، نعد ذلك دليلا على أن أصدقاؤنا الفرنسيين ينظرون إلى الوضع بجدية ، ويجهدون ناشطين معنا للتصدي لمثل هذه التطورات ". وانسحبت الانتقادات إلى تصريحات كوشنير، على العديد من ممثلي العواصم الغربية، وقالت وزيرة الخارجية النمساوية اورسولا بلاسنيك " أن الزميل كوشنير، هو الوحيد القادر على توضيح ما قصده. لا يسعني أن أفهم لجوءه إلى خطاب عسكري في هذه المرحلة. إنني أؤيد مواصلة العمل على حل بالتفاوض ". بدوره حذر وزير الخارجية الإيطالي ماسيمو داليما من أن " حربا ضد إيران لا يمكن الآ أن تولد مآسي. قبل التحدث عن حروب جديدة ، يجب إمهال المبادرات السياسية والدبلوماسية، الوقت الضروري. ثمة عقوبات قررتها الأسرة الدولية، وهناك في الوقت ذاته عرض قدم لإيران بالتفاوض من أجل التوصل لحل سلمي ". وفي باريس، قال وزير الخارجية الهولندي مكسيم فيرها: " نحن أثر لقاء مع كوشنير، أن بلاده على استعداد لتطبيق عقوبات أوربية ضد إيران بشأن ملفها النووي في حال فشل مجلس الأمن في الاتفاق على عقوبات إضافية ضد طهران، كما قال كوشنير حول هذه العقوبات أن " البريطانيين والألمان مهتمون كذلك بالحديث عن هذا الأمر، سنسعى إلى إيجاد موقف أوربي موحد ". وقال مسئول أوربي تعليقا على التحركات الفرنسية: " أنه منذ خطاب ساركوزي الشديد اللهجة أمام السفراء الفرنسيين في نهاية شهر آب حيال إيران، حصل منعطف فرنسي، في الوقت الذي كانت فيه الأولوية تمنح دائما للبقاء داخل الأمم المتحدة، فإن عقوبات محتملة من خارج الأمم المتحدة لم تعد من المحرمات ". أما بريطانيا، فإنها أعلنت عن دعمها لموقف برنار كوشنير وزير خارجية فرنسا من الملف النووي الإيراني. في حين استبعد مدير الوكالة الدولية للطاقة الذرية محمد البرادعي، اللجوء إلى القوة ضد إيران مشيرا: " أنه لابد من استخدام السبل كافة قبل اللجوء إلى الحرب، كون الخيارات الأخرى لم تستنفذ بعد. ولا اعتقد إطلاقا أننا وصلنا إلى هذه المرحلة ". وأضاف البرادعي قائلا: " نحن نتعامل مع ملف وثيق الارتباط بالسلام والأمن الإقليمي في الشرق الأوسط، لذلك أطلب من الجميع عدم الانجرار إلى الحرب، إلى أن نصل إلى نهاية عملية التحقق ". وتابع البرادعي قائلا: " أوضحت جليا إنني لا أرى في الوقت الحاضر خطرا واضحا بشأن البرنامج النووي الإيراني، استنادا إلى عمليات التفتيش الأخيرة التي قامت بها الوكالة الدولية في إيران. أظن أن ما علينا القيام به، هو تشجيع إيران على العمل مع الوكالة لتوضيح القضايا العالقة. سيكون في وسعنا بحلول شهر تشرين الثاني أو كانون الأول، معرفة ما إذا كانت طهران تتصرف بحسن نية، وسنكون بوضوح عندها أمام وضع آخر". أمام هذه التطورات، أعربت روسيا الاتحادية عن قلقها من تقارير تفيد بأن خيار ضرب إيران بات يدرس بجدية. وعليه نرى بأن موسكو انتقدت فرض عقوبات أحادية على إيران بسبب برنامجها النووي. أكدت روسيا الاتحادية، أنها تقف ضد أي قرار لحل الملف النووي الإيراني عسكريا، ولكنها لم تستبعد احتمال إجلاء الخبراء الروس من إيران بسبب أنباء تتحدث عن

مخططات أمريكية للهجوم على إيران. وقال نائب وزير الخارجية الروسي الكسندر لوسيوكوف في مقابلة مع صحيفة فريميا نوفوس: " إن قصف إيران سيكون خطوة خاطئة تقود إلى عواقب كارثية، أو أنه سيكون خطوة كارثية تقود إلى عواقب خاطئة ". وأعرب لوسيوكوف، عن أمله بعدم تصعيد التوتر في المنطقة، وعدم تنفيذ السيناريو العسكري ضد إيران، لأن ذلك سيجعل الوضع يحتدم في الشرق الأوسط إلى حد كبير، وسيثير أيضا ردود فعل سلبية جدا في العالم الإسلامي، وسيكون خطيئة كبيرة دبلوماسيا وسياسيا من قبل الولايات المتحدة، مؤكدا قناعة بلاده ، بأنه لا وجود لحل عسكري للملف النووي الإيراني. ومن جانب آخر، رفضت موسكو خططا لواشنطن، وعواصم أوربية أخرى، لفرض عقوبات جديدة على طهران في مجلس الأمن. أما الصين الشعبية، فإنها هي الأخرى، عارضت التهديدات بالتحرك عسكريا ضد إيران، حيث قالت المتحدثة باسم وزارة الخارجية الصينية جيانغ يو: " إننا نعتقد أن المفاوضات الدبلوماسية تبقى الوسيلة الفضلى لتسوية المشكلات ،إننا نعارض التهديدات المستمرة باللجوء إلى القوة في الشئون الدولية ". ومن ناحية أخرى، أوضحت الصين الشعبية في نهاية عام 2004، أنها ستعارض تحويل البرنامج النووي الإيراني إلى مجلس الأمن[237]. حاول رئيس الوزراء الفرنسي فرانسوا فيبوف، تلطيف الموقف الفرنسي، إزاء الملف النووي الإيراني، قائلا: " ينبغي بذل كل الجهود لتجنب الحرب ". معدا أن دور فرنسا هو أن تقود الطريق نحو حل سلمي لوضع قد يصبح شديد الخطورة لبقية العالم ". لكنه رأى في الوقت ذاته، أن كوشنير كان على حق في قوله: " أن الوضع خطير، وينبغي التعامل معه بجدية"، مشددا على أن التوتر على أشده في العلاقة بين إيران وجيرانها وفي العلاقة مع إسرائيل " وإزاء هذه الانتقادات لتصريحات كوشنير، تراجع الأخير عنها بعد يوم واحد من وصوله موسكو حيث صرح هناك قائلا: " الإعلام تلاعب بتصريحاتي، ولم أهدد بالحرب ضد إيران ". أمام هذه التفسيرات والانتقادات لتصريحات كوشنير إزاء الملف النووي الإيراني، خرج الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي في 20 أيلول 2007، لتهدئة تصريحات وزير خارجيته كوشنير، على الرغم من موقفه السابق المتشدد مع إيران، أي بعد أيام من ذلك ليقول: " إيران تحاول امتلاك قنبلة نووية، لكن باريس لا تريد الحرب". وفي اجتماع الجمعية العامة للأمم المتحدة، التي عقدت في نيويورك في 25 أيلول 2007، ذكر الرئيس الفرنسي ساركوزي، قائلا:" أن تزود إيران، بسلاح نووي مجازفة غير مقبولة بالاستقرار في المنطقة والعالم، وعليه ينبغي التعامل معها بحزم". وأضاف قائلا: " لن نقبل بحلول وسط بشأن أزمة إيران، مالم تلتزم الأخيرة بوقف برنامجها النووي ". ومن الممكن تفسير ذلك، ما تعرض لها فرنسا من انتقادات حتى من الأوربيين أنفسهم ، فضلا عن الموقف الدولي المعارض لاستخدام القوة ضد إيران، مما حدا بساركوزي، تخفيف تصريحات كوشنير. والحق ، إن تصريحات كوشنير حيال إيران، لها علاقة بالسياسة الخارجية للرئيس الفرنسي ساركوزي التي تتباين مع السياسة الخارجية لشيراك، وتأتي هذه التصريحات، عشية اجتماع ساركوزي مع السفراء الفرنسيين في نهاية شهر آب 2007، الذي تحدث بلهجة شديدة، ضد إيران، وقد أدى ذلك إلى منعطف فرنسي جديد في السياسة الخارجية إزاء إيران. وهذا يعود في اعتقادنا، إلى طبيعة العلاقات الفرنسية الأمريكية في الوقت الحاضر من ناحية، وقوة اللوبي الصهيوني في فرنسا، من ناحية أخرى. تأتي تصريحات كوشنير عشية زيارة الأخير إلى روسيا الاتحادية ، كمحاولة لتأديبها في المنطقة، وافتتاح مؤتمر للوكالة الدولية للطاقة الذرية في فيينا في 17 أيلول 2007، وقبل أيام من اجتماع الدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الأمن لفرض عقوبات على إيران . وهنا يمكننا أن نشير، إلى تطابق سياسة الرئيس الفرنسي سركوزي مع الولايات المتحدة إزاء إيران، كتطابق سياسة رئيس وزراء بريطانيا السابق بلير مع الرئيس بوش الابن حول العراق قبل احتلاله. وفي ظل هذه التطورات، استعرضت إيران غواصات في 22 أيلول 2007، وذلك بمناسبة مرور 27 عاما على الحرب العراقية الإيرانية، تحمل صاروخا جديدا يبلغ مداه 1800 كيلو متر، قادر كما تقول إيران على بلوغ الكيان الصهيوني. وفي هذا المجال، فإن إيران قامت بزيادة قدرة صاروخ يحمل اسم " شهاب 3 " إلى ألفي كيلو متر. وفي هذا الشأن، يمكننا أن نقول، أن لدى إيران 600 صاروخ شهاب حيث تقول إيران، قادرة على إصابة أي هدف في الكيان الصهيوني. وبناء على ذلك، فإن

إيران وجهت هذه الصواريخ نحو مواقع أمريكية في العراق، جاهزة للإطلاق في أي لحظة . ومن ناحية أخرى، حذر مرشد الثورة الإيرانية أية الله على خامنئي، من عواقب وخيمة، في حالة أي هجوم عسكري على إيران. وفي ظل هذه الظروف ، صرح وزير خارجية روسيا الاتحادية لافروف، قائلا: " أي حرب على إيران قد توقف تدفق النفط إلى الغرب ". علقت مجلة أمريكية على الصاروخ المطور في إيران، بأنه يمكن إيران من ضرب وسط أوربا باستعراض مثل هذه الصواريخ، إيران تريد أن تبلغ رسالة للعالم أنها مستعدة للحرب. الحق ، أن الصواريخ الإيرانية البالستية على أنواعها قليلة الدقة، هي استعراضية أكثر منها حقيقية وأنها قد تؤدي وقوع إيران في الفخ الأمريكي. من ناحية أخرى، قدمت الولايات المتحدة في 22 شباط من العام 2008، مشروع قرار في مجلس الأمن، يقضي بفرض مزيد من العقوبات على إيران، في الوقت الذي، قدم مدير الوكالة للطاقة الذرية، محمد البرادعي تقريرا إلى مجلس الأمن، جاء فيه: " تحقيقاتنا في أنشطة إيران النووية حققت تقدما، لكنه غير كاف " . إزاء ذلك، رحبت الحكومة الإيرانية بتقرير البرادعي، واصفا إياه بالإيجابي، مؤكدة بأن الوكالة هي المرجعية الوحيدة في البرنامج النووي الإيراني، وأن فرض عقوبات على إيران ، يعد خطأ كبيرا. وفي هذا المعنى صرح الرئيس الإيراني محمود أحمدي نجاد، إن مناقشة مشروع قرار في مجلس الأمن، يقضي بفرض عقوبات على إيران، تعد غير قانوني، بعد تقرير البرادعي الأخير عن البرنامج النووي الإيراني، في حين أشارت وزيرة الخارجية الأمريكية كوندليزا رايس، أنه على الرغم من هذا التقرير، فإن إيران بحاجة إلى عقوبات. ومن جانب آخر، حذرت روسيا الاتحادية، إيران من تأييد العقوبات، إذا لم توقف تخصيب اليورانيوم. ويعد هذا بمثابة تطور جديد في العلاقات الإيرانية – الروسية، لأن روسيا الاتحادية كانت طرفا في البرنامج النووي الإيراني، حيث قدمت مساعدات فنية لإيران في هذا الشأن، وفي حالة فقدان إيران لها، تكون قد فقدت أهم لاعب دولي في خلافها مع الغرب في ملفها النووي. وعلى الرغم من التقرير الإيجابي لمدير الوكالة الدولية للطاقة الذرية ، محمد البرادعي حول البرنامج النووي الإيراني، شدد مجلس الأمن العقوبات على إيران في 3 آذار من العام 2008 وبموجب قرار رقم 1803، وقد جاء هذا التشديد من خلال موافقة أربعة عشر عضوا من أعضاء مجلس الأمن على ذلك وقد امتنعت أندنوسيا من التصويت، حيث أشار مندوب أندنوسيا في الأمم المتحدة، من أن إيران تعاونت مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وأن مزيدا من العقوبات عليها ليس هو الطريق الصحيح. في حين صوتت كل من ليبيا وجنوب أفريقيا مع تشديد العقوبات على إيران، وقد علق مندوب ليبيا على ذلك قائلا: " قررنا الانضمام إلى إجماع مجلس الأمن، حرصا منا على وحدته". أما الصين الشعبية، فإنها أيدت قرار 1803، بلسان مندوبها في الأمم المتحدة الذي ذهب إلى القول: " نحن أيدنا قرار 1803، لدفع جولة جديدة في المحادثات ". من هذا المنطلق، حثت كل من روسيا الاتحادية والصين الشعبية ، إيران على التجاوب مع قرار مجلس الأمن المرقم 1803. تضمنت العقوبات على إيران ، فرض حظر على سفر بعض المسؤولين الإيرانيين وتفتيش الطائرات والسفن من وإلى إيران. ومن ناحية أخرى، حثت الوكالة الدولية للطاقة الذرية، إيران على مزيد من التعاون معها، لتفادي العقوبات عليها. في حين ذكر مدير الوكالة الدولية للطاقة الذرية محمد البرادعي في كلمة له أمام مجلس المحافظين، من أن إيران تعاونت مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، إلا أن هناك اعتبارات سياسية في مجلس الأمن لمناقشة ذلك ". أما مندوب الولايات المتحدة في الأمم المتحدة زلماي خليل زاد فإنه علق على ذلك قائلا " إن العالم لا يمنع من امتلاك إيران للسلاح النووي المدني، إلا أنه يبدي قلقه لقيام إيران من تخصيب اليورانيوم ". علق سفير إيران لدى الوكالة الدولية للطاقة الذرية في جنيف على عقوبات مجلس الأمن على بلده قائلا : " إن فرض أي عقوبات على إيران، يضعف مصداقية الوكالة الدولية للطاقة الذرية ". وقد كان هناك رد فعل كبير في إيران، حيث أشار مندوب إيران في الأمم المتحدة، محمد خزاعي، إلى رفض بلده لهذه العقوبات قائلا: أن مجلس الأمن رضخ لسياسة أعضاءه ، وأن إيران لا تقبل ولن تقبل هذا القرار، التاريخ يطلعنا أنه مهما بلغت الشدة على امتنا ، فإنها لا ترضخ على ذلك ". أما الناطق الرسمي باسم وزارة الخارجية الإيرانية محمد علي حسيني ، فإنه علق على هذا القرار قائلا: " إن قرار مجلس الأمن لا قيمة له ".

من الملاحظ أن القرار الثالث بخصوص إيران يعد شديدة الوطأة عليها، بسب أنه غير مسبوق في قرارات مجلس الأمن إزاءها، الذي أكد على تفتيش الطائرات والسفن من وإلى إيران ، فضلا من أن إيران بدأت تفقد لاعبين دوليين كروسيا الاتحادية والصين الشعبية، أما على صعيد الأقطار العربية فإنها فقدت ليبيا ، حيث دخلت معها في علاقات وطيدة منذ بداية الثمانينات من القرن الماضي. وفي مثل هذه الحالات فإن إيران بحاجة إلى ترتيب دبلوماسيتها مع هذه الوحدات الدولية وفقا للتغيرات الجديدة. وتحت ظل هذه الظروف، تثار أسئلة متعددة، حول إمكانية قيام الولايات المتحدة من توجيه ضربة عسكرية على إيران، والحق، تعتقد إيران، أن لها تأييد من العراق، لسياستها في المنطقة، ولاسيما بعد فشل الولايات المتحدة كليا فيه، فضلا عن أهمية عاملها الجغرافي، وتوزيع منشآتها النووية في أكثر من منطقة في إيران، يستحيل على الإدارة الأمريكية من توجيه ضربة لهذه المنشآت. ومعارضة الحزب الديمقراطي لسياسة بوش الابن في العراق وإيران، لأن أي تورط في إيران يؤدي إلى عراق ثان. كما أن هذه الضربة ستهدد الإمدادات النفطية للقوى الصناعية الكبرى بصورة خاصة [238] بما فيها الولايات المتحدة نفسها، ناهيك عن حدوث آثار وإشعاعات نووية ضارة بالمنطقة كلها عند ضرب مفاعلات، ومراكز تخصيب نووية[239]. ونتيجة لذلك، فإن صانع القرار الإيراني، يشير إلى عدم نجاح سياسة الرئيس بوش الابن في إيران في حالة شن حرب عليها. وفي هذا المجال يتبادر إلى ذهننا هذا السؤال، لماذا اخفت إيران برنامجها النووي لمدة ثمانية عشر سنة[240] ؟ يمكننا الإجابة على هذا التساؤل في نقطتين رئيستين :-

أولا: تعد إيران نفسها أنها المنتصرة في العراق بعد حرب 2003 .

ثانيا: أنها منتصرة في لبنان من خلال وجود الحرس الثوري فيها .

موقف تركيا من البرنامج النووي الإيراني: - في البداية، رفضت تركيا التوسط بين طهران والغرب في الأزمة النووية، وقد وضح ذلك أيضا من رفض تركيا مناقشة اقتراح إيراني - بدا أقرب إلى المناورة - في شأن تخصيب اليورانيوم في تركيا، التي لا تملك تكنولوجيا تؤهلها لذلك، كحل وسط للأزمة النووية الإيرانية مع الغرب. غير أن ذلك، لا يعني عدم أخذها الأمر بجدية، ذلك أنه ثمة تقارير أمنية سرية تركية حذرت بوضوح من حصول إيران على السلاح النووي إذ تعده أمرا جد خطير من شأنه أن يقلب الموازين في المنطقة[241]. يمكننا القول في هذا المجال، أن البرنامج النووي الإيراني قد وضع تركيا في حرج كبير، فهي من ناحية، تعارض الموقف الأمريكي من إيران، لما سيترتب على ذلك من ظاهرة عدم الاستقرار في المنطقة، ومن ناحية ثانية، عدم استطاعتها من تحمل النتائج المترتبة على اختلاف سياستها مع الولايات المتحدة في حال شن الأخيرة، الحرب على إيران، على النحو الذي بدا قبيل الحرب الأمريكية على العراق، حيث أن تركيا رفضت علنا مطالب الإدارة الأمريكية بانضمامها إلى جهود محاصرة، وربما توجيه ضربة عسكرية ضد إيران، ولاسيما إذا عرفنا، أن هناك طرح من الحزب الديمقراطي الأمريكي حول ملف الأرمن ، وليس من بعيد اقتضاء الكونغرس الأمريكي بما فعلاه كل من الجمعية الوطنية الفرنسية والبرلمان الكندي في الآونة الأخيرة بخصوص إدانة موضوع ما يسمى " مذابح الأرمن " على أيام الدولة العثمانية، وهو ما قد يثقل كاهل تركيا حال حدوثه بتعويضات مالية، حيث أنه من الصعوبة بمكان تحمل الاقتصاد التركي عبء ذلك ، فضلا عن ذلك، فإنه في حالة عدم استجابة تركيا للمطالب الأمريكية، فإنها تفقد أهم داعم لها في محاولات انضمامها إلى عضوية الإتحاد الأوربي[242]. وهنا لابد من التأكيد، من أن تركيا، خططت منذ أمد بعيد، الانضمام إلى عضوية الإتحاد الأوربي، حيث عملت على سن تشريعات داخلية تتلاءم مع طلبات دول الإتحاد، وعليه نرى بأن الموقف التركي سيكون على الأغلب ملائما مع موقف الإتحاد الأوربي من الملف النووي الإيراني، والابتعاد عن أي تعارض أو تقاطع عن الترويكا الأوربية[243]. والحق فإن تركيا ، تدعم جهود إيران لامتلاك تكنولوجيا نووية سلمية، تسعى تركيا من الوصول إليها، وفي الوقت نفسه، ترفض أي توجه إيراني لامتلاك سلاح نووي عسكري[244]. من ناحية أخرى، فثمة معلومات وتقارير تشير إلى لقاءات مخابراتية على مستوى رفيع بين واشنطن والكيان الصهيوني وأنقرة ، كما أنه من المقرر، أن تجري مناورات عسكرية أمنية لمواجهة انتشار أسلحة الدمار الشامل في البحر

الأسود بمشاركة أمريكية وعدد من الأقطار الأوربية[245]. وفي هذا الصدد، أشارت صنداي تايمز البريطانية في 18 تموز من العام 2004: " أن إسرائيل قد تشن هجوما استباقيا على مفاعل " بوشهر " باستخدام المجال الجوي التركي ". وذهبت الصحيفة نفسها في 12 آذار من العام 2005 : " أن إسرائيل وضعت خططا لشن هجوم جوي ضد أهداف إيرانية نووية في حال إخفاق السبل الدبلوماسية ، معدا رسوما توضيحية لمراحل الهجوم[246] ". والحق، فإن تركيا، لها علاقة إستراتيجية مع الكيان الصهيوني منذ عام 1996 ، وبموجبها، يقوم الطيارون من الكيان الصهيوني بالتدريب في الأجواء التركية . ولكن في ظل وجود حزب العدالة والتنمية على رأس السلطة في تركيا ، الذي له توجهات إسلامية ، فإن تركيا سوف لا تسمح استخدام أراضيها ضد إيران، ويأتي هذا التوقع على غرار الموقف التركي من عدم السماح، للولايات المتحدة من استخدام أراضيها قبل وخلال عملية غزو العراق التي بدأت في 20 آذار من العام 2003، على الرغم من المغريات المالية الكبيرة المقدمة من الإدارة الأمريكية ، وممارسة الضغوط الدبلوماسية على تركيا للرضوخ على المطالب الأمريكية [247] . ومع كل من هذه الأمور، فإن التقرير الذي أعدته " مؤسسة الدراسات الدولية الإستراتيجية التركية بعنوان " أزمة إيران النووية" حذر من أن هذه الأزمة قد تضع تركيا وإيران وجها لوجه ، ويعد التقرير أن امتلاك إيران لسلاح نووي، سيشكل تطورا مهما من زاوية دول المنطقة وتركيا . حيث أن ذلك قد يؤدي إلى اختلال التوازن بين تركيا وإيران، حيث سيتضاعف التأثير الإيراني في الجمهوريات الإسلامية في آسيا الوسطى والقوقاز.وستتضاعف مسعى إيران لنشر الإسلام، وسيتم قبول دور إيران كزعيم للعالم الإسلامي في ظل مفهوم صدام الحضارات بين الغرب والإسلام[248]. ولاسيما إذا عرفنا ، أن الحزب الحاكم في تركيا – حزب العدالة والتنمية –له توجهات إسلامية. ويفرد التقرير التركي أيضا مكانا واسعا للاحتمالات الإقليمية لأي هجوم عسكري أمريكي على إيران بالقول إن المشاركة الصهيونية في الهجوم ستدفع بنشوب حرب بين سوريا والكيان الصهيوني، وتنظيم هجمات انتحارية من جانب بعض المنظمات ضد أهداف أمريكية قد لا تكون تركيا ببعيدة عنها، كما أن ثمة احتمال بوقف تدفق إمدادات الغاز الطبيعي الإيراني إلى تركيا، ومواجهة الأخيرة لأزمة طاقة خانقة ، فضلا عن تجاوز سعر برميل النفط حيز المائة دولار[249]. في واقع الأمر، إن دولة إيرانية مزودة بأسلة نووية ستكون تلقائيا في موقف مهدد لتركيا، فمن غير المحتمل ألا يحرك حلفاء الولايات المتحدة الثلاثة هؤلاء ساكنا[250]. فتركيا تشعر بأمان نسبي تحت مظلة حلف شمال الأطلسي الذي يمتاز ببعد نووي. وبالرغم من ذلك ، فقد لا تكون العلاقة الإستراتيجية الأمريكية – التركية بالوثاقة التي كانت عليها إبان الحرب الباردة . والفكرة القائلة إن مواجهة أنقرة لتحد نووي ممكن قد يغريها بالشروع ببرنامج نووي خاص ليست بالأمر المستعبد كما كان الحال في السابق، وإذا ما قررت تركيا السعي إلى خيار نووي، فمن المحتل أن تحث دولا أخرى على التمثل بها، لا سيما مصر بصورة خاصة [251] .

الخاتمة

أتضح لنا من أن إيران مرت بتجارب دستورية متعددة اعتباراً من عام 1906، هذه التجارب التي أكدت وعلى عهد الشاه، قوة علماء الدين وتأثيرهم على الرأي العام الإيراني، وقد جاء هذا التأثير من خلال وجود خمسة من علماء الدين في لجنة الدستور التي أعدت دستور عام 1906، وكان من نتائج ذلك تضمين المادة الأولى من الدستور التي تنص أن دين الدولة هو الإسلام، والمادة الثانية كانت لا تجيز مرور أي قانون من المجلس الوطني دون موافقة لجنة من علماء الدين حتى لا يصدر أي قانون عن المجلس ويكون فيه مخالفة للشريعة، كما ورد في هذه المادة ما يمنع إلغاءها أو تعديلها حتى ظهور الإمام الغائب. وقد وضعت هذه المادة إرضاءً للشيخ فضل الله نوري وبعض العلماء . اختبر النظام السياسي في إيران وبموجب دستور عام 1906 وحتى قيام الثورة فيها في عام 1979، قيام الأحزاب السياسية، والتي صنفت وقتئذٍ غلى أحزاب حكومية وقومية ويسارية. وفي خضم هذه التطورات، كان للمرجعية في إيران، فضلاً عن دور البازار والذي ساند علماء الدين، من دور كبير في ثورة 1979، والتي تعد تجربة جديدة في النظام السياسي الإيراني وبموجب دستور

عام 1979 والمعدل في عام 1982 والذي أعطى صلاحيات كبيرة للولي الفقيه، وكان من نتائج ذلك أن انقسم علماء الدين في إيران من مؤيد إلى غير مؤيد لمفهوم ولاية الفقيه والذي تنامى وعلى حساب بقية المؤسسات الدستورية في إيران . وقد أصبح للفقيه جميع ما للإمام من الوظائف والأعمال في مجال الحكم والإدارة والسياسة وسلطة مطلقة على شؤون البلاد باعتباره الوصي على شؤونهم في غيبة الإمام المنتظر. قام النظام السياسي في إيران على مؤسسات دستورية متعددة منها على سبيل المثال مجلس الشورى الإسلامي حيث لا يسيطر وحده على المؤسسة التشريعية بل يشاركه في ذلك مؤسسات تشريعية أخرى . أما فيما يخص حق تكوين الأحزاب السياسية، فإن المادة السادسة من الدستور تشير إلى حق الأفراد من تكوين منظماتهم السياسية والنقابية، الأمر الذي أدى إلى انبثاق عدد من الأحزاب السياسية منذ الثورة الإسلامية ولحد الآن وأخذت مكانتها في داخل مجلس الشورى الإسلامي، وممارسة دورها في إطار الشرعية الدستورية القائمة على دولة المؤسسات . من هذا المنطلق، نرى أن هناك، علاقة بين السياسة الداخلية والسياسة الخارجية الإيرانية، حيث أن المنطلقات النظرية للنظام السياسي الإيراني لها التأثير الواضح على سياستها الخارجية منذ نشوب ثورة شباط من العام 1979 ولحد الآن ، مع وجود اختلافات بسيطة في تطبيقات الجانب النظري للنظام السياسي، وهي اختلافات في الدرجة وليس في الهد ف، وذلك من خلال تجربة الجيل الأول للثورة، وفي مقدمتهم الرئيس الإيراني الحالي محمود أحمدي نجاد، والجيل الثاني منها، وبالتحديد على عهد الرئيس السابق محمد خاتمي .

الهوامش

(1) د. بيزن ايزدي، مدخل إلى السياسة الخارجية لجمهورية إيران الإسلامية، ترجمة سعيد الصباغ، الدار الثقافية للنشر، القاهرة، 2000، ص 83-102.

(2) د.نيفين عبد المنعم مسعد، صنع القرار في إيران والعلاقات العربية – الإيرانية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2001، ص 10-78، 80-84.

(3) د. بيزن ايزدي ، مصدر سبق ذكره ، ص.102؛ جاء في مذكرات أسد الله علم وزير الخارجية السابق على عهد الشاه ، من أن اتخاذ القرار في مجال السياسة الخارجية كان يعود لشخص الشاه ، وان الكثير من القرارات السياسية كانت خارج مكتب وزير الخارجية مع عدم إعطاء الثقة بالجامعات الإيرانية في هذا المجال.وبعد الثورة ، سعى القادة الإيرانيين بربط مؤسسات البحوث بصورة مباشرة وغير مباشرة بشؤون السياسة الخارجية ، ونتيجة لذلك ثم إنشاء معهد الدراسات السياسية والدولية عام 1983 وربطه بوزارة الخارجية، كالحالة مع وزارات الخارجية في دول عديدة التي أقدمت خلال العقدين الأخيرين على إنشاء مراكز دراسات وبحوث سياسية واستراتيجية وزادت في ارتباطها بهذه المؤسسات والمعاهد. راجع في هذا الصدد : الدكتور سيد محمد كاظم سجاديور، ((الأداء والبحث في السياسة الخارجية)) مجلة العلاقات الإيرانية الدولية، العدد 3 ، طهران ، إيران ، آذار ، ص 20، 22.

(4) د. احمد نوري النعيمي، السياسة الخارجية ، مطبعة بغداد ، 2001 ، ص 45.

(5) المصدر نفسه ، ص 444.

(6) د. بيزن ايزدي ، مصدر سبق ذكره ، ص122- 124 .

(7) محمد صادق الحسيني ، الخاتمية المصالحة بين الدين والحرية ، دار الجديد ، بيروت ، 1999 ، ص 35.

(8)محمد صادق الحسيني ،المصدر السابق ، ص36 .

(9) المصدر نفسه ، ص 35.

(10) المصدر نفسه ، ص 51 –54 ، 62.

(11) د.نيفين عبد المنعم مسعد ، مصدر سبق ذكره ، ص 9.

(12) دكتور بيزن ايزدي ، مصدر سبق ذكره ، ص 115. وأمير حاجي يوسفي، " بنية النظام الدولي والسياسة الخارجية الأيرانية"، مختارات إيرانية، العدد 48 ، مؤسسة الأهرام ، القاهرة ، يوليو 2004 ، ص 57 .

(13)Zeebih , Spehr , Iran Since the Revolution , London , 1982 , p.p. 168-169.

عدّ آية الله الخميني الحرب ظاهرة استثنائية في تاريخ البشر ، مقسما إياها إلى الحرب الطاغوتية والحروب التوحيدية. راجع : د. وليد عبد الناصر، مصدر سبق ذكره ، ص 56. وعادل رؤوف ، الإمام الخميني الخطاب - الدولة – الوعي قراءة في مقومات مشروعه الثوري الإسلامي ، المركز العراقي للإعلام والدراسات ، دمشق – سوريا ، 2003 ، ص 451-454 .

(14) أمير حاجي يوسفي ، " بنية النظام الدولي والسياسة الخارجية الإيرانية "، مصدر سبق ذكره ، ص 57 .

(15) د. أمير محمد حاجي يوسفي ، " الجمهورية الإسلامية والنظام الدولي " ، مختارات إيرانية ، العدد 48 ، مؤسسة الأهرام ، القاهرة ، يوليو 2004 ، ص 59 .

(16) حقيقت شابور ، إيران الناقصة والتنسيق الأمريكي ، مجلس قيادة الثورة ، مركز البحوث والمعلومات ، (بلا) ، ص106 .

(17) Zebih , Sepehehr , Op . Cit ., p. 166 ; W.B . F . Fisher , lran (persiq) Middle East and North Africa, 1982 , p.396

أوكل آية الله الخميني إلى بازركان مهمة تشكيل حكومة مؤقتة وشكل لجنة خاصة به للتنسيق بين اللجان الأخرى ، وكل اللجان الأخرى غير الموثوق بها. حتى انه شكل مجلساً سرياً للتفاوض مع القادة الكبار فيالجيش متجاوزاً بختيار ولم تمض سنة واحدة حتى تكشف الاعضاء الاصليون لذلك المجلس ، وهؤلاء هم : بني صدر ، وبازركان ، ويزدي ، قطب زاده و الثلاثة كانوا من البارزين في (حركة التحرير) والبهشتي ومطهري ورفسنجاني ومحمد بوهز من طلاب آية الله الخميني في قم. راجع : اروتدابرا هيمياني ، ايران بين ثورتين ، مجلس قيادة الثورة ، مركز البحوث والمعلومات ، (بلا) .

(18) اعترفت حكومة بازركان حول اعتمادها على الولايات المتحدة في مجال الأسلحة ، وقد بدأت هذه العملية في صيف عام 1979 ومن خلال تأكيد وزير الخارجية إبراهيم يزدي على ذلك. الا ان الولايات المتحدة أوقفت وجمدت شحنة قيمتها 300 مليون دولار من قطع الغيار للطائرات وكان قد صدر بيان باستئناف تسليم تللك المعدات في 5 تشرين أول. وفي 17 نيسان من العام نفسه اعلن الرئيس كارتر ان ما قيمة 300 مليون دولار من قطع الغيار كانت إيران قد دفعت ثمنها سوف توضع تحت تصرف القوات الأمريكية او تعرض للبيع لبلدان أخرى. راجع شاه رام شوين ، الأمن في الخليج الفارسي دور القوى الخارجية ، م . ب . م مجلس قيادة الثورة ، (بلا) ، ص27-29. ونتيجة لذلك ، حاولت ايران الحصول على التجهيزات العسكرية من المانيا الغربية وايطاليا الا ان الأخير رفضت تجهيز آية الله الخميني طائرة سمتية من نوع CH-47 E ، شينوك (اغوستا – بيل) التي كانت إيران قد طلبتها لحين اطلاق سراح الرهائن الامريكان. من ناحية اخرى ، ان انتقال ايران من الحرب الجوية – أثناء الحرب العراقية الإيرانية -الى الحرب البرية قد قلص من احتياجات إيران لقطع الغيار من الخارج. ولكن في الحقيقة لا نسلم بهذا الأمر ، لان إيران حصلت على قطع الغيار من بلدان خارج الغرب وذلك من خلال سوريا وليبيا وكوريا الشمالية. وأكثر من ذلك فقد ذكر في حينه بني صدر بان الحصول على المعدات الامريكية في سوق السلاح لا يمثل مشكلة. راجع شاه رام شوين ، مصدر سبق ذكره ، ص 32 ، 42، 44.

(19) ikki R. Keddie, Roots of Revolution An lnterpretive History of Modern Iran, U.S.A.,1981, p.254 .

(20) وعند إقصاء بني صدر عن السلطة، اصدر حزب تودة ايران بيانا عن اللجنة المركزية. جاء فيه (ان قلق حزب تودة ايران بدأ منذ الانتصار التاريخي في شباط حيث اعتلت عناصر من أمثال ابو الحسن بني صدر وصادق قطب زاده ووزير الخارجية السابق، من المدافعين عن المعارضة الافغانية. وقد لعب دورا مهما في ابعاد ايران عن الاتحاد السوفيتي). وتجدر الإشارة في هذا المجال إلى أن قطب زادة ترك ايران منذ عام 1959 حيث استقر في الولايات المتحدة، مكونا اتحاد الطلبة الايرانيين، وكان ينظم مظاهرات للشاه كلما جاء الى واشنطن. لقطب زاده علاقات وطيدة مع سوريا وليبيا وذلك منذ عام 1973. كما اوجد علاقات مع منظمة التحرير الفلسطينية في دمشق وقد اقام زادة علاقات بين الحركة السرية الايرانية وبين حافظ اسد. عمل زاده مراسلا لصحيفة الثورة السورية في باريس منذ عام 1976. راجع في هذا الصدد: سيجيف شموئيل ، المثلث الايراني– العلاقات السرية الاسرائيلية الامريكية، ترجمة غازي السعدي ، دار الجليل للنشر ، عمان ، 1983 ، ص 17-68. تجدر الاشارة في هذا المجال ، ان صادق قطب زادة زار السفارة الامريكية اثناء ازمة الرهائن الامريكان في 4 تشرين الثاني 1979 ، وعندما كان يهم بالخروج من هناك قال باللغة الانكليزية لاحد الصحفيين الامريكيين : " انني انسان جيد " ، هذه العبارة ادت لان يقوم عدد من السياسيين وعلماء النفس والخبراء الامريكيين بدراسة شخصية قطب زادة ، وقد نشر بعض هذه الدراسات في وسائل الاعلام الامريكية . راجع : الدكتور السيد هاشم مير لوحي ، مصدر سبق ذكره ، ص250 . وقد توج هذا التيار بلقاء بازركان مع بريجنسكي في الجزائر، حيث اقصي بازركان من منصبه بعد يومين. ان اجراء الطلبة السائرين على نهج آية الله الخميني والمتمثل في احتلال السفارة الامريكية قد وجه ضربة قوية الى التيار الآخر. راجع في هذا الصدد: سيجيف ، شموئيل ، المصدر نفسه ، ص 17. وشموئيل سيجيف ، المثلث الايراني – دور اسرائيل في قضية إيران – الكونترا ، ترجمة عبد الكريم يوسف حبيب واخرون ، (بلا) ، ص 361. وحميد انصاري ، نظرة في الحياة العلمية والسياسية للإمام الخميني (من الولادة وحتى العرو) ، مركز بقية الله الأعظم، (بلا) ، ص134. واعطت الثورة المجال لأمثال امير النظام ونزيه حسن نزيه ، رئيس شركة النفط الوطنية بعد احداث 1979 في عهد الحكومة المؤقتة ، ينتمي الى جماعة الجبهة الوطنية، ومقدم مراغهني ممثل عن اذربيجان في مجلس الوزراء وجد اسمه في السفارة الامريكية وله علاقة مع المخابرات المركزية وهو الان في باريس في صفوف المعارضة ومدني قائد القوة البحرية ثم وزير الدفاع في الحكومة المؤقتة بعد احداث 1979، رشح لرئاسة الجمهورية وحصل على ثلاثة ملايين صوت وهو الشخص الثاني بعد بني صدر وكان عضوا في الجبهة الوطنية ، في اثناء احتلال السفارة وجد ان له علاقة مع السفارة الامريكية وساعد على اخراج الوثائق الامريكية للمستشارين الامريكان عبر البحرية الايرانية ، وسلاميتان من انصار بني صدر نائب اصفهان، وكان من المؤمل ان يرشحه بني صدر ثم عرفتهم وفضحتهم وازاحتهم من الميدان. في ظل هذه الظروف تقع على عاتق الشعب مهمة توطيد الانتصار الذي حققته جبهة الثورة في ميدان عزل (ابو الحسن بني صدر) من منصبين رئاسة الجمهورية والاتحاد من اجل تقرير وتثبيت وتعميق الثورة لاحقا. راجع : اللجنة المركزية لحزب تودة إيران، في 25 حزيران 1981 ، ورد في حزب تودة – ايران (الحزب الشيوعي الإيراني) ، آراء ومواقف في ظل حكم آية الله خميني (وثائق) ، ص 330 – 336 .

(21) جيمي كارتر ، قيمنا المهددة : أزمة أمريكا الأخلاقية ، ترجمة حسام الدين خضور ، (بلا) ، ص 36 .

(22) ستيفن أي امبروز ، الإرتقاء إلى العالمية السياسة الخارجية الأمريكية منذ عام 1938، ترجمة نادية محمد الحسيني ، المكتبة العالمية ، القاهرة ، 1994 ، ص 386. و Nikki , Op . Cit ., p . 262 .

(23) Tim Welis , 444 , Days the Hostages Remember , Printed in the U . S. A . , 1985 , p . 301 .

دخلت إدارة كارتر منذ شهر اذار 1980 في مباحثات سرية مع صادق قطب زادة حول مسألة الرهائن الأمريكان في طهران. راجع : Tim Welis , Op . Cit ., p . 301 , Seyad Manoochehr Moosavi , Op . Cit ., pp . 174- 179.

(24) استيفن آي. امبروز ، مصدر سبق ذكره ، ص 388.

(25) W. B . Fisher , Op . Cit ., p. 396 ; Nikki R. Keddie , Op ., Cit ., p . 770.

(26) بيل كلينتون ، حياتي ، ترجمة حسام الدين خضور ، دار الرأي للنشر ، دمشق 2004 ، ص 419.

(27) جون كوولي، الحصاد، ترجمة عاشور الشامي، ط2، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، 1992، ص 32، وحميد انصاري ، مصدر سبق ذكره ، ص136 و 175., Op. Cit, Mooasvi .أعدت قيادة القوات الخاصة الأمريكية خطة لإنقاذ الرهائن الأمريكان في داخل السفارة الأمريكية في طهران تحت إسم " الصحراء رقم 1" من خلال إستخدام المطار العسكري في المنيا (صعيد

مصر)، حيث وافق الرئيس المصري السابق، أنور السادات على استخدام الأراضي المصرية وتسهيلاتها العسكرية في تنفيذ هذه الخطة. فضلا عن القاعدة الأمريكية في " مصيرة " (سلطنة عمان)، حيث تم تكليف قائد القوات الخاصة الجنرال " ريتشارد بكويث " للقيام بهذه المهمة، من مطار" المنيا". وقد أبلغ " بكويث "، الرئيس " كارتر " بفشل العملية، بسبب تعطل وتصادم اثنتين من طائرات الهليوكوبت، ومقتل ثمانية من جنود الأمريكان. ونتيجة لذلك، أمر الرئيس" كارتر " بعودة قوات " بكويث "، حيث كان على مقربة من مدينة " يزد " الإيرانية على طريق العاصمة " طهران". راجع: محمد حسنين هيكل، الزمن الأمريكي من نيويورك إلى كابول، ط 3، الشركة المصرية للنشر العربي والدولي، القاهرة، 2002، ص 152.

(28) ستيفن أي امبروز ، مصدر سبق ذكره ، ص 389.

(29) جون كوولي ، مصدر سبق ذكره ، ص 40.

(30) جرهارد كونسلمان ، سطوع نجم الشيعة الثورة الإيرانية من 1979 حتى 1989 ، ترجمة محمد أبو رحمة ، مكتبة مدبولي ، القاهرة ، 1992 ، ص 195-200 ود. نيفين عبد المنعم مسعد ، مصدر سبق ذكره ، ص 237 وهنري كيسنجر ، هل تحتاج امريكا الى سياسة خارجية نحو دبلوماسية للقرن الحادي والعشرين ، ترجمة عمر الأيوبي ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، 2002 ، ص 198. و Tim Welis , Op . Cit ., p.417 . تجدر الاشارة في هذا المجال ، الى ان الراي العام الامريكي يتأثر بسرعة برؤسائهم في السياسة الخارجية ، وعلى سبيل المثال ، قبل حادثة استيلاء الطلاب الايرانيين على السفارة الامريكية في طهران في تشرين الثاني 1979 ، كانت نسبة تأييد الرئيس كارتر 32% فقط ، الا انه بعد الاحتجاز بلغت هذه النسبة 61% ، فضلاً عن ذلك فان الرئيس كارتر حصل على ، 82 % من تأييد الراي العام اثناء معالجته لهذه القضية. راجع : د. فواز جرجس ، السياسة الأمريكية تجاه العرب كيف تصنع ؟ ومن يصنعها ؟ ، ط 2 ، مركز دراسات الوحدة العربية ، لبنان – بيروت ، 2002 ، ص129-130.

ان غاري سك الذي كان عضواً في فريق تراسه كريستوفر وأدت مفاوضاته الى تسوية ازمة الرهائن عامي 1980 و 1981 خامره شعور بان ((الانتقاد القاسي لايران اشبع رغبة في الثار من نظام حكم اذل الولايات المتحدة ، واسهم الى حد كبير في هزيمة كارتر في الانتخابات. راجع : جرجس ، فواز، أمريكا والاسلام السياسي صراع الحضارات أم صراع المصالح ، ترجمة غسان غصن ، دار النهار للنشر ، بيروت ، 1998، ص 145 وفي هذا المجال وصف الرئيس كارتر مفاوضاته مع علماء الدين الإيرانيين في الشكل الاتي : ((اننا نتعامل مع مجموعة معتوهة)).

(31) ستيفن أي امبروز ، مصدر سبق ذكره ، ص 391. تجدر الاشارة في هذا المجال ، من ان ادارة كارتر فرضت عقوبات اقتصادية على ايران في تشرين الثاني 1980 ، كما ان إيران كانت في حرب مع العراق في هذه الحقبة. راجع : . Tim welis , op cit ., p.407 . علق آية الله الخميني على حاثة الرهائن الامريكان في طهران امام جمع من الطلاب السائرين على نهجه قائلا : ((ان الذي ادركه واتكهنه بمزيد من الثقة هو ان امريكا لاتعتزم القيام بالتدخل العسكري في إيران ، ولا تنوي استخدام المقاطعة الاقتصادية ضدها ، وان هي ارادت المقاطعة الاقتصادية فلن تنجح في ذلك. لكنها ستلجأ الى اسلوب اكثر جدية ضدها ، وذلك عن طريق ايجاد التصدع الداخلي وحالة العفن الذاتي بيننا. ولعل التصريحات التي يرددونها خارج البلاد باننا سنقوم بالتدخل العسكري او المقاطعة الاقتصادية ، انما يريدون بها ان تغفل عما يدور في بلدنا.0)). راجع : مؤسسة تنظيم ونشر تراث الامام الخميني (س) قسم الشؤون الدولية ، مختارات من احاديث وخطابات الامام الخميني ، ط2 ، طهران ، 2002 ، ص 696.

(32) قامت إيران بنشر جزء من الوثائق ومن خلال سلسلة وثائق وكر الجاسوسية)) ، منشورات الوكالة العالمية. صدرت هذه السلسلة بالاصل عن مركز نشر وثائق السفارة الامريكية ومن اعداد الطلاب الايرانيين وتحت عنوان : اسناد لانه جاسوسي، الوكالة العالمية للتوزيع تعريبها عن الوثائق والمستندات الاصلية. ومن سلسلة هذه الوثائق : تدخلات امريكا في البلدان الاسلامية تركيا ، بيروت ، 1991 وبواقع 164 صفحة مع ملحق باللغة الانكليزية لهذه الوثائق.

(33) جرجس، فواز، أميركا والاسلام السياسي صراع الحضارات أم صراع المصالح، مصدر سبق ذكره، 1998، ص 61، 145.

(34) أدور سابلييه ، إيران مستودع البارود ، ترجمة عزالدين محمود السراج ، دار الشؤون الثقافية ، بغداد ، 1983 ، ص 149.

(35) ستيفن أي امبروز ، مصدر سبق ذكره ، ص 424.

(36) د. نيفين عبد المنعم سعد ، مصدر سبق ذكره ، ص 240 –241 ود. احمد إبراهيم خضر ، الإسلام والكونجرس حقائق حول ما اسماه الأمريكيون بحركة الاصولية، جدة، 1993، ص 155 –171 وشموئيل سيجيف ، المثلث الايراني – دور إسرائيل في قضية إيران – الكونترا ، مصدر سبق ذكره ، ص 406.

(37) تم إطلاق سراح آخر الرهائن الغربيين في لبنان بمساعدة إيرانية في كانون الأول 1991، مما أزال عقبة رئيسة أمام التقارب مع الغرب. راجع: ريتشارد هاس وميجان أو سوليفان ، العسل والخل الحوافز والعقوبات والسياسة الخارجية ، ترجمة إسماعيل عبد الحكم، مركز الأهرام للترجمة والنشر، مؤسسة الأهرام ، القاهرة ، 2002 ، ص 36 .

(38) باكيتام الشرقاوي ، ((الحركة الإسلامية في إيران)) في الحركات الإسلامية في آسيا ، تحرير الدكتور علاء أبو زيد ، مركز الدراسات الآسيوية، جامعة القاهرة ، 1998، ص 246 وستيفن أي. امبروز ، مصدر سبق ذكره ، 424.

(39) الدكتور حامد ربيع ، " حرب الخليج والتفاعلات الدولية" ،مجلة الأمن القومي ، العدد 4، بغداد ، 1986 ،ص14 .

(40) المصدر نفسه، ص14 .

(41) صحيفة التضامن، لندن، 1986/11/22 .

(42) الأنباء الكويتية،1986/12/6.

(43) د.نيفين عبد المنعم مسعد، مصدر سبق ذكره، ص223؛ حصل حجة الإسلام رافسنجاني في انتخابات الرئاسة 30 تموز 1989 على 783ر551ر15 صوتاً من إجمالي عدد الأصوات المدلي بها والبالغ عددها 641ر454ر16صوتاً، وفي الوقت نفسه وافق 95% فيمن أدلوا بأصواتهم على التعديلات الخمسة والأربعين المدخلة على الدستور. راجع: بهمات بختياري، المؤسسات الحاكمة في الجمهورية الإسلامية الإيرانية المرشد الأعلى والرئاسة والبرلمان في إيران والخليج البحث عن الإستقرار، إعداد جمال سند السويدي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية ، أبو ظبي ، (بلا) ، ص 88 ؛ وجون كوولي، مصدر سبق ذكره، ص296. وقد نافسه أحمد توكلي الذي حصل على نسبة 3ملايين و103 ناخبين . راجع : محمد صادق الحسيني، مصدر سبق ذكره، ص99؛ وفي استفتاء في المدة نفسها وافق 4ر97 على الإصلاحات الدستورية التي تقدم بها رافسنجاني، وبموجب ذلك جمع الأخير بين رئاسة الحكومة ورئاسة الدولة، حيث ألغي منصب رئيس الوزراء. ونتيجة لذلك استطاع تشكيل حكومة أبعد على أكبر محتشمي

وزير الداخلية. راجع: جون كوولي، مصدر سبق ذكره، ص297؛ تمتع رافسنجاني في سنواته الأولى في المنصب بسلطة أكبر من سلطة آية الله علي الخامنئي، ولكن رافسنجاني أخذ يفقد مؤخرا سلطته أمام المعسكر المحافظ السائد الذي عزز ، إلى حد كبير ، سلطات آية الله الخامنئي كقائد . ولهذا السبب تزايدت اللامبالاة الشعبية بالانتخابات الرئاسية . تبين الأرقام الرسمية أن 57 %من الناخبين شاركوا في انتخابات حزيران 1993 . ولكن المعارضة داخل النظام السياسي وضعت نسبة المشاركة في حدود 50 % . وبمشاركة 8 و16 مليون ناخب ، فإن عدد المشاركين كان أقل حتى من ال 8 و 16 مليونا الذين شاركوا في الإنتخابات الرئاسية الثالثة سنة 1981، مع أن حجم من يحق لهم التصويت ارتفع بمقدار عشرة ملايين . وفي إنتخابات حزيران 1993 حصل رافسنجاني على 53 % من الأصوات (وهو مايقل كثيرا عن فوزه الكبير في العام 1989) . راجع : الدكتور أصغر شيرازي ، مصدر سبق ذكره ، ص 167. وريتشارد هاس وميجان أو سوليفان ، مصدر سبق ذكره ، ص 38 ؛ تجدر الإشارة في هذا المجال، من أن حجة الإسلام رافسنجاني كان له الدور الكبير في أقناع أية الله الخميني بالقبول غير المشروط للقرار رقم 598 والخاص بوقف اطلاق النار مع العراق . راجع نيفين عبد المنعم مسعد، مصدر سبق ذكره،ص219؛ أصبح حجة الاسلام رافسنجاني بعد تسلمه موقع رئاسة الجمهورية الرجل الثاني في إيران، يوازي دور آية الله خامنئي، حتى قيل إن إيران تقاد برأسين متحالفين هما " خامنئي ورافسنجاني " وهو الأسلوب الذي قد يبدوا شاذاً في حكم البلدان؛ حاول اليسار الديني التقليدي ترشيح مير حسين موسوي رئيس الوزراء السابق لخلافة رافسنجاني في رئاسة الجمهورية التي كانت قد أنتهت ولايتاه الدستوريتان، أو ترشيح النائب الأول حسن حبيبي خليفة له، أو إختيار إحد أقطابه الستة وتحديد شقيق حجة الإسلام رافسنجاني خليفة لأخيه؛ وقد جاء هذا المقترح وبناء على وجود تيارين في إيران، إحدهما يدعو إلى ضرورة الإبقاء على حجة الإسلام رافسنجاني في موقع الرئاسة من خلال تعديل الدستور، وتيار يقول أن البلاد لاتتحمل المس بالدستور في هذه المرحلة، وانما يمكن المجئ بغير رافسنجاني دون أن تتعرض المسيرة لخطر أو ضرر كبيرين. راجع: محمد صادق الحسيني، مصدر سبق ذكره، ص14-79،24،15. تجدر الإشارة في هذا المجال ، أنه بعد وفاة رئيس مجلس قيادة الخبراء آية الله علي مشكيني ، تم انتخاب رافسنجاني وبأغلبية نسبية من قبل المجلس المذكور في اجتماعه الدوري في 4 أيلول 2007 رئيسا لمجلس الخبراء ، فضلا عن منصبه كرئيس لمجمع تشخيص مصلحة النظام . وقد كان لهذا الانتخاب دلالته في إيران ، بعد فشلل رافسنجاني في انتخابات الرئاسة ، حيث بإمكانه، أن يمنح إيران ، نوعا من التوازن الداخلي ، الذي يعني أنه مازال يمتلك نوعا من التأثير في النظام السياسي ، ولكننا نعتقد ، أنه لا يمكن قيامه بهذا الدور ، بسبب هيمنة المحافظين على سلطة اتخاذ القرار في داخل الهرمية الإيرانية .

(44) التقرير، المجلد الثاني، العدد 19، 15-30 تشرين الثاني (نوفمبر)، 1986، ص1.

(45) الرأي العام الكويتية، 1986/11/21.

(46) الرأي العام الكويتية، 1986/11/21.

(47) عندما قام زعيم طالبان بحركته الانقلابية ضد برهان الدين رباني، لم تكن إيران لتعترف بطالبان، وقامت في الوقت نفسه بتقديم الدعم والمساعدات للتحالف الشمالي الذي ضم في صفوفه الاقليات غير الباشتونية وتدريبهم بوساطة الحرس الثوري الأيراني. وقد توترت العلاقات بين أفغانستان وإيران، عندما تم اغتيال 11دبلوماسياً إيرانياً في مزار شريف في عام 1998.راجع: د.نيفين عبد المنعم مسعد، مصدر سبق ذكره، ص36-37.

(48) كان هادي هاشمي (أخ مهدي هاشمي، شقيق زوج ابنة أية الله منتظري وصهر الأخير)ورئيس قطاع حراس الثورة المكلف بالأشراف على العمل لصالح مكتب (حركات التحرير الإسلامية في العالم) تم اعتقاله بسب مشاركته في تهيئة وتوزيع منشورات ضد القادة الإيرانيين. أما فيما يخص مهدي هاشمي كان يشغل منصب مسؤول وحدة الحركات في الحرس بدعم من أية الله منتظري ومحمد منتظري. قبل الثورة أتهم بمسؤوليته على قتل شمس أبادي. كانت طهران وقم وأصفهان المراكز الثلاث الأساسية لأنشطة هاشمي، وقد حاول إدخال الخلل في داخل الحرس في هذه المراكز حتى يتمكن من الهيمنة عليها، تم عزل هاشمي عن مسؤولية وحدة الحركات في الحرس وتم اعتقاله بعد ذلك، وأتهمه بعلاقته بليبيا وسوريا. برر أية الله منتظري تبرير أعمال الجرائم التي نسبت إلى هاشمي. راجع: محمدي الري شهري ، المذكرات السياسية ، مؤسسة دار الحديث الثقافية، مطبعة الشمشاد ، طهران – إيران ، ص14، 16، 27، 96، 328.

(49) أن توريد الصواريخ المضادة للدبابات وعدد كبير من الصواريخ المضادة للطائرات "هوك" تم الأتفاق عليها بين المستشار القومي للرئيس الأمريكي روبرت مكفرلين وبين وزير الدولة الصهيوني دافيدكيمش، ومن القوى المؤثرة اوليفر نورث والذي كان احد معاوني مستشار الأمن القومي مكفرلين. وفي الواقع أن إيران حصلت من الكيان الصهيوني على اسلحة تبلغ قيمتها 800مليون دولار، وعند نشر هذا الخبر، كان الرد الإيراني بالشكل الأتي:((لسنا بحاجة لأسرائيل فالأمريكان يتشوقون لفتح ترسانتهم أمامنا وهم يمدونا مباشرة بأحدث الأسلحة)). ويعد هذا الرد بمثابة اعتراف من إيران بعلاقتها مع الولايات المتحدة في هذه الحقبة. راجع: جرهارد كونسلمان، مصدر سبق ذكره، ص232.

(50) الاتصالات الثلاثية الأمريكية الاسرائيلية، مصدر سبق ذكره، ص121. تجدر الإشارة في هذا المجال ، إلى ان رافسنجاني يتزعم جناحاً "يدعوا إلى إنشاء علاقات ودية مع مختلف الأطراف، كان يدعوا الاتصال برجالات الشاه الذين يتعاطون تجارة السلاح. كان الفريق الأخر في البرلمان الإيراني وثمانية من الأعضاء يعارضون-هذه الفكرة إلى أن حسم آية الله خميني الأمر لصالح رافسنجاني. أما فيما يخص حسين علي منتظري، على الرغم من معارضته رافسنجاني في هذا المجال، إلا أننا نرى من جانبنا أنه لم يكن يختلف مع حجة الاسلام رافسنجاني، إلا أن الأختلاف جاء نتيجة لعدم أخباره بهذه الأتصالات. ويجب أن نؤكد في هذا المجال، أن مهدي بازركان الذي كان أول رئيس حكومة للجمهورية الأسلامية الإيرانية أجبر على تقديم أستقالته من منصب رئيس الوزراء في تشرين الثاني 1979، لأنه شرع في اتصالات في الجزائر مع بريجنسكي مستشار جيمي كارتر لشؤون الأمن القومي، لكن تلك الاتصالات كانت على مرأى ومسمع من الجميع. يقول أحمد الخميني في هذا المجال: (أولئك الذين فرحوا ظناً منهم أن العلاقة بين إيران وأمريكا ستدرس انهم في وهم باطل، لأن أمريكا هي العدو الدائم للثورة الإسلامية ، ولن تتحمل يوماً ما أن ترى أهدافنا الإسلامية والثورة تتحقق). راجع: آراء ومواقف سماحة أحمد الخميني: مؤسسة تنظيم ونشر تراث خميني، الشؤون الدولية، طهران، 1996، ص129.

(51) ألفن توفلر، تحول السلطة بين العنف والثروة والمعرفة ، ط 2 ، تعريب الدكتور فتحي حمدين شنوان ، نبيل عثمان ، طرابلس، ليبيا ، 1996 ، ص352. وللمزيد من المعلومات حول إيران-غيث، راجع: منسي سلامة، مؤامرة 1986قصة الاتصالات الأسرائيلية

– الإيرانية- الأمريكية، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، 1987،ص89-98. وشموئيل سيجيف، المثلث الإيراني دور إسرائيل في قصة إيران- الكونترا، مصدر سبق ذكره، ص250-290.

(52) يقول مكفارلن بانه: (شعر عشية رحلته التي قام بها الى إيران مثلما شعر هنري كيسنجر عندما قام برحلته السرية إلى الصين ولكن طهران ليست بكين، والصينيون لم يختطفوا الأمريكان البتة بغية إجبار الولايات المتحدة على بيعهم أسلحة). وفي هذا المجال ذكر احد المسؤولين في الإدارة الأمريكية أن مكفارلن قد وضع نفسه في قالب كيسنجر كونهمفكراً ستراتيجيا حتى وأن لم يكن لعمق تفكيره نفسه. راجع: شموئيل سيجيف، المثلث الإيراني دور أسرائيل في قضية إيران – الكونترا، مصدر سبق ذكره، ص335؛ وكينيث آر. تيمرمان، العد العكسي للأزمة المواجهة النووية المقبلة مع إيران ، دار العلم للملايين– بيروت، 2006 ، ص 64 – 65 .

(53) مذكرات جورج شولتز ، أضطراب ونصر، الخيوط الأولى ، ج 1 ، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان،1994، ص276-277.

(54) ريتشارد نيكسون، نصر بلا حرب، ط3، مؤسسة الأهرام، القاهرة، 1991،ص123-126.

(55) المصدر نفسه، ص364. وجون كوولي ، مصدر سبق ذكره ، ص85-86.

(56) ألفن توفلر ، مصدر سبق ذكره ، ص352.

(57) المصدر نفسه، ص352-352.

(58) المصدر نفسه، ص185؛ ولويس فيشر،سياسات تقاسم القوى الكونغرس والسلطة التنفيذية ، ط3 ، ترجمة مازن حماد ، الأهلية للنشر والتوزيع ، عمان، 1994، ص215.

(59) أن معارضة الديمقراطيين لتفضيل ريغان للحل العسكري أسفرت عن قرار الكونغرس عام 1983 بحظر تقديم أي معونة مباشرة أو غير مباشرة الى الكونترا .فضلاً عن غياب مساندة الرأي العام ، وبدورها أدت محاولة الالتفاف على هذا الحظر إلى كارثة إيران كونترا عندما تكشفت عام 1986 برئاسة ريغان وأورثت جورج بوش تركة مثقلة من الشك وانعدام الثقة. راجع: جيمس بيك، سياسة الدبلوماسية، مكتبة مدبولي، القاهرة ، ص 73 ؛ و أستيفان هالبر، وجوناثان كلارك، التفرد الأمريكي المحافظون الجدد والنظام العالمي، ترجمة عمر الأيوبي، دار الكتاب العربي ، بيروت ، لبنان ، 2005 ، ص102 .

(60) توفلر، مصدر سبق ذكره ، ص18. وللمزيد من المعلومات راجع: رونالد دارد، ليفر نوكي كولمان، في قضية الإخطبوط من بيروت إلى لوكربي خفايا المخابرات العسكرية الأمريكية ، طرابلس ، 1997 ، ص138-139؛ وشموئيل سيجيف ، المثلث الأيراني في قضية إيران – الكونترا، مصدر سبق ذكره، ص411؛ وجورج بوش، مصدر سبق ذكره، ص319؛ ونعوم تشومسكي ، الهيمنة أم البقاء السعي الأمريكي الى السيطرة على العالم ، دار الكتاب العربي، بيروت ، لبنان , 2004 ، ص128. تجدر الإشارة في هذا المجال، أنه في أيار 1986، أن مكفارلن زار طهران برفقة نورث في مهمة وافق عليها الرئيس على طائرة 707 تابعة لسلاح الجو الصهيوني . راجع: جورج بوش ، مصدر سبق ذكره، ص319 عرف أوليفر نورث عندما كان مقدماً بحرياً اشترك بعملية غرانادا (ساعد الرئيس بوش الأب بصفته رئيساً للجنة المواقف الخاصة في البيت الأبيض – وقتئذٍ- في تنسيق الخطط لإرسال القوات الأمريكية إلى غرانادا وبناءً على طلب من أقطار البحر الكاريبي المجاورة من الولايات المتحدة لمنع سيطرة حركة ماركسية (تم دعمها من قبل الرئيس كاسترو على الجزيرة) ، وكان قد منح وساماً لعمله في فيتنام ، ومحل تقديري في البيت الأبيض ، وكان يلقي محاضرات عن السياسة الخارجية للولايات المتحدة في حفلات الغداء المدنية ، بقي نورث موظفاً في مجلس الأمن القومي ، عمل تحت إدارة بوانيد كستر، وليس عضوا فيه راجع : جورج بوش ، التطلع إلى الأمام سيرة ذاتية مركز الكتاب الأردني ، (بلا) ، ص319-320 .

(61) بيل كلينتون، حياتي ، ترجمة حسام الدين خضور، دار الرأي للنشر ، دمشق ، 2004 ، ص861 ؛ جاءت مبادرة إيران في الإدارة الأمريكية بفكرة تقول : أنه بعد وفاة آية الله خميني سيحدث صراع على السلطة بين مؤيديه لخلافته ، وكان في تقديرها بأن هذا حصل فعلاً ، وأن بعضاً من هؤلاء كانوا ميالون لسياسة أقل عداءً من الغير إزاء الولايات المتحدة ، وعليه دعت الأخيرة إلى مبادرة ما تسمى : ذات الطبقتين "بخصوص إيران" ، وكان الطبقة الأولى تكتيكية : "إنقاذ الرهائن ، و الثانية ستراتيجية : "بناء الاتصال بإيران لكي تكون الإدارة الأمريكية مستعدة في حالة حدوث تغيير في السلوك السياسي الداخلي ، وكان الفكرة الأولى هي الاتصال بالمجاميع الإيرانية الأكثر احتمالاً بأن تكون ودية للغرب وتوصف بأنها معتدلة ، ثم الاتصال بغيرها "المتطرفة" بسبب نفوذها للعمل على إنقاذ الرهائن . والحق تم طرح هذه المبادرة أثناء زيارة الرئيس السابق جورج بوش إلى القدس في آب 1986، واجتماعه مع أميرام نير كبير الخبراء الإسرائيليين في مكافحة الإرهاب ، والمساعد الخاص لشؤون مكافحة الإرهاب برئيس وزراء إسرائيل وقتئذٍ شمعون بيريز . راجع : جورج بوش ، مصدر سبق ذكره ، ص318-319 .

(62) فيشر، مصدر سبق ذكره ، ص218-219 .

(63) المصدر نفسه ، ص219. صادق الكونجرس على مجموعة من القوانين التي تقيد من صلاحيات المؤسسة التنفيذية ، وتعديلات جاكسون فانيك وستيفينسون في عام 1973 و 1974 واضحة في هذا المجال ، والتقييدات على استخدام وكالة المخابرات المركزية في خريف 1974، وقانون الرقابة على تصدير الأسلحة لعام 1975 . راجع : فواز جرجس ، السياسة الأمريكية تجاه العرب كيف تصنع ؟ ومن يصنعها ؟ ، مصدر سبق ذكره ، ص82 .

(64) بيل كلينتون ، مصدر سبق ذكره ، ص581 . شرح ريغان أسباب قصف ليبيا عام 1986 ، مؤكدا بأن العقيد معمر القذافي دأب على أمداد نيكاراغوا بالسلاح والمستشارين بغية نقل حربه الى عقر دار الولايات المتحدة . ويبدو أن الزعيم الساندينى (توماس بورخيه) كان متأثرا بمنهجية العقيد القذافي في العمل السياسي وقد أتضح هذا من خلال خطابه الذي جاء فيه : (أن نيكاراغوا تأمل في أن تتطور بنجاح وتغدو قدوة للأخرين الذين ينبغي لهم بأي حال أن ينهجوا نهجهم الخاص) . راجع : نعوم تشومسكي ، مصدر سبق ذكره، ص 116 .

(65) كلينتون ، مصدر سبق ذكره ، ص465 .

(66) المصدر نفسه ، ص 861 .

(67) جوزيف بريسكو ، يوميات كولين باول ، الأهلية للنشر والتوزيع ، عمان ، (بلا) ، ص425 .

(68) كلينتون ، مصدر سبق ذكره ، ص465 .

(69) ستيفن أي . أمبروز ، مصدر سبق ذكره ، ص423 .

(70) جيل كيبيل، الفتنة حروب في ديار المسلمين ، ترجمة ، نزار أورفلي ، دار الساقي ، بيروت 2004 ، ص66 ، وبوش، مصدر سبق ذكره ، ص319 .

(71) جرهارد كونسلمان ، مصدر سبق ذكره ، ص230-231 .

(72) إن الفتوى الذي أصدرها آية الله خميني في 14 شباط 1989 حول قتل الكاتب البريطاني الجنسية سليمان رشدي صاحب كتاب "الآيات الشيطانية" الذي تهجم فيه على نبينا محمد (ص) أثار قلق الغرب حول إرهابية إيران . جاء في هذه الفتوى : "إنني أعلن لجميع المسلمين الغيارى في العالم أن مؤلف كتاب الآيات الشيطانية الذي كتبه وطبعه ضدالإسلام وضد النبي محمد (ص) وضد القرآن، وكذلك جميع ناشري هذا الكتاب المطلعين على محتواه أنهم محكومون بالإعدام . وإني أطلب من المسلمين الغيارى أن ينفذوا حكم الإعدام هذا فوراً في أي نقطة وجدوهم فيها . حتى لا يتجرأ أحد بعد الآن على النيل من مقدسات المسلمين . وكل من يقتل في هذا السبيل فهو شهيد إن شاء الله . وإذا اطلع أحد على مكان وجود مؤلف هذا الكتاب ، وكان عاجزاً عن تنفيذ الإعدام بحقه فعليه أن يخبر الناس عنه لينال جزاء أعماله" . وقد علق أحمد خميني على هذه الفتوى قائلاً : "طرح الإمام في حكمه الذي أصدره بحق المرتد سلمان رشدي مسألة خاصة ودقيقة وهي أن :سماحة الإمام أراد منا أن نكون عاملين بالتكليف وأن لا نخشى النتائج . راجع : آراء ومواقف سماحة السيد أحمد الخميني (رحمه الله) ، مصدر سبق ذكره ، ص135 وجون كوولي ، مصدر سبق ذكره ، ص291 وعادل رؤوف ، ونتيجة لهذه الفتوى ، هاجم الإيرانيون في يوم 15 شباط . Moosavi , Op. Cit. , pp.129-130مصدر سبق ذكره ، ص466 ؛ و السفارة البريطانية ، وأعلن علماء الدين عن تخصيص جائزة قدرها 2.6 مليون دولار لمن يقوم بقتل سلمان رشدي مع إضافة مليون دولار آخر إذا كان المنفذ إيرانياً . إن إعلان رشدي فيما بعد عن توبته ودخوله في الإسلام في عام 1990 لم يؤثر على السلطات الإيرانية لترفع قرار الحكم بالموت . وقد جاء هذا من خلال تصريحات آية الله حسن صانعي رئيس مؤسسة الخامس عشر خرداد الثورية . والحق ، لم تمض مدة طويلة على هذه التصريحات حتى جاءت تصريحات رئيس الجمهورية السابق هاشمي رافسنجاني التي نفت تصريحات صانعي ، قائلاً أن مؤسسة الخامس عشر خرداد ليست مؤسسة حكومية ، وليس لقراراتها أي تأثير في السياسة الرسمية . ومن جانب آخر ، أعلن الرئيس خاتمي في 22 أيلول 1998 وفي ختام زيارته للجمعية العامة للأمم المتحدة في نيويورك، أنه يعتقد أن الجدل الذي يحيط بالفتوى ضد سلمان رشدي قد تمت تسويته ، وأضاف أن حكومته ، كما كانت الحال مع الحكومات الإيرانية السابقة لن تبذل جهداً لكي تنفذ الفتوى . ومن جانب اخر، اعلن وزير خارجية ايران السابق ، كمال خرازي في ايلول 1998 ، رفع عقوبة الاعدام عن سلمان رشدي بعدما يقرب من تسعة سنوات. وقد جاء هذا في المؤتمر الصحفي الذي عقده خرازي في الامم المتحدة الذي قال : (ان حكومة جمهورية ايران الاسلامية ، ليس لديه نية ، ولن تتخذ أي اجراء من شأنه ان يهدد حياة كاتب ايات شيطانية ، او أي شخص له بعمله، ولن تساعد احدا لفعل ذلك. ان ايران تحل نفسها من اية مكافأة كان قد قدمت في هذا الشأن ولاتؤيدها). بعد ذلك بيومين أعلن وزير الخارجية الإيراني السابق كمال خرازي ونظيره البريطاني روبن كوك أن طهران ولندن سوف تتبادلان السفراء مرة أخرى بعد أن تجاوزا مسألة رشدي. راجع: ويلفريد بوختا، من يحكم إيران بنية السلطة في الجمهورية الإسلامية الإيرانية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث، أبو ظبي، 2003، ص25، 184-185؛ و جون ل اسبوزيتو، مصدر سبق ذكره ، ص 176؛ وريتشارد هاس أو سوليفان، مصدر سبق ذكره، ص 37. أصدر سلمان رشدي في 18 شباطتصريحاً عبر فيه عن أسفه على ما سبب فيه الكتاب من قلاقل دون أن يعتذر عن محتوياته، وقد رفض آية الله خميني في اليوم التالي ما جاء في تصريحه، الأمر الذي دفع المجموعة الأوربية في 20 شباط من استدعاء دبلوماسييها في إيران للتشاور مع بريطانيا لاتخاذ قرار مناسب إزاء ذلك ، وكانت تاتشر مترددة لاتخاذ هذا القرار لاسيما إذا عرفنا أن بريطانيا أعادت العلاقات مع إيران قبل ذلك بمدة قصيرة وكانت بريطانيا تعقد آمالاً في مساعدتها للإفراج عن تيري ويرت وغيره من الرهائن البريطانيين في لبنان . راجع : المصدر نفسه ، ص 292 – 293 و د. وليد عبد الناصر، مصدر سبق ذكره ، ص60، والكوثر، جـ1، مصدر سبق ذكره ، ص55؛ وأيفو دالدر وآخرون، هلال الأزمات الاستراتيجية الأميركية – الأوربية حيال الشرق الأوسط الكبير، ترجمة حسان البستاني، الدار العربية للعلوم – ناشرون ش .م .ل ، بيروت ، 2006، ص 41.

ومن ناحية أخرى ، طمأن جاك سترو وزير الخارجية البريطاني نظيره الإيراني كمال خرازي إلى أن بريطانيا ستساعد إيران على الخروج من اللائحة الأمريكية للدول المنبوذة مقابل الحصول على تأييد طهران ضد العراق. ونتيجة لذلك دخل كمال خرازي في مباحثات حول الموضوع المذكور مع توني بلير رئيس وزراء بريطانيا. الذي اكد على قناعة بريطانيا بأن إيران جزء من محور الشر. وعلى الرغم من هذا، حاصر مئات الإيرانيين في 28 آذار 2002 السفارة البريطانية في طهران، وحطموا النوافذ وأحرقوا الأعلام البريطانية وطالبوا بوقف الحرب المستعرة عبر الحدود في العراق. راجع: جيف سيمونز، عراق المستقبل السياسة الأمريكية في إعادة تشكيل الشرق الأوسط، ترجمة سعيد العظم ، دار الساقي بيروت ، 2004 ، ص220، 223، 226. ولكن من ناحية أخرى، قامت إيران بخطوة جديدة ، عدت انعطافة جديدة أمام العلاقات الإيرانية الأوربية، وذلك عند إعلانها في 14 أيلول 1998 عدم قيامها المطالبة برأس سلمان رشدي وعدم دفعها الجائزة التي وعدت بها بمن لم يصفيه جسدياً. وهذا يعني، أن حكومة الرئيس خاتمي تكون قد تحررت من فتوى آية الله خميني معلنة أنها لا تستطيع إلغاء ذلك، لكنها لم تطالب بتنفيذها ولا تشجع أحداً على فعل ذلك. راجع: د. مهدي شحادة و د. جواد بشارة، مصدر سبق ذكره، ص111. ود. مثنى حمدي توفيق، العلاقات الأمريكية الإيرانية للمدة 1989-1999، رسالة دكتوراه غير منشورة ، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية ،1999، ص154-155 و محمد سعد أبو عامود ، "تحولات السياسة الأمريكية تجاه إيران وتركيا وروسيا "، السياسة الدولية، العدد 147، ص75. والحق، عاد هذا الموضوع من جديد، عندما قامت ملكة بريطانيا في 22 حزيران من العام 2007، بمنح سلمان رشدي لقب " الفارس "، الأمر الذي دفع إمام وخطيب جامعة طهران أحمد خاتمي أن يشير في خطبة صلاة الجمعة، من أن فتوى قتل الكاتب البريطاني سلمان رشدي مازال ساريا. وفي الوقت نفسه، قال الدكتور أيمن الظواهري الرجل الثاني في تنظيم القاعدة ردا على منح الملكة اليزابيث بمنح لقب " الفارس " للكاتب البريطاني سلمان رشدي، بأنه لابد من معاقبتها، محذرا رئيس وزراء بريطانيا غوردن براون في اتباع سياسات بلير. يقول صاموئيل هنتنغتون : "إن إيران تعارض بشدة الوجود الأمريكي في منطقة الخليج الفارسي وأن العلاقات المتوترة الحالية بين الولايات المتحدة وإيران سببها الثورة الإيرانية إلا إننا بإمكاننا أن نقول أن الشاه أو نجله لو كانا على ناصية الحكم في الوقت الحاضر، لكانت العلاقات الأمريكية الإيرانية في حالة تدهور أكثر، بسبب أن إيران تعد الوجود الأمريكي في المنطقة تهديداً لأمنها القومي" . راجع : Samel P. Huntigton, "The lonely Superpower" . Foreign affairs, March- April , Vol. 78 , No. 2, 1994, pp.43-44

(73) يقول هنري كيسنجر في هذا الشأن : (يعمل النظام الإيراني الآن على بناء صواريخ بعيدة المدى قادرة على ضرب الشرق الأوسط ومعظم أوربا الوسطى . وهو يطور قدرات نووية سرية باستخدام تكنولوجيا مزدوجة من الغرب مع بعض الدعم من روسيا

برغم توقيعها على معاهدة الحد من انتشار الأسلحة النووية (يبدو أن الصين قد أنهت دعمها السابق) . راجع هنري كيسنجر ، هل تحتاج أمريكا إلى سياسة خارجية ؟ نحو دبلوماسية للقرن الحادي والعشرين ، مصدر سبق ذكره ، ص199 . وجيرالد جرين ، إيران وأمن الخليج ، مصدر سبق ذكره ، ص35-37 . Hossein Samadi : bahrami , "International Conference on Central Asia in the 21 Century : Cooperation, Participation and Dialogue \" , AMU darya the Iranian Journal of Central Asian Studies, vol. 7, No. 148, 15 , Spring & Summer 2003 , p. 164-165.

(74) كتبت كوني بروك : " لو أن غزو العراق كان بالسهولة التي توقعتها الإدارة الأمريكية لكانت إيران التالية ". راجع: عادل الجوجري ، أحمدي نجاد رجل في قلب العاصفة، دار الكتاب العربي دمشق – القاهرة ، 2006 ، ص 76 .

(75) شغل مارتن أنديك، وظيفة مستشار لرئيس الوزراء الاسترالي لشؤون الشرق الأوسط لحقبة من الزمن ثم شغل مستشاراً صحفياً لاسحاق شامير رئيس وزراء الكيان الصهيوني، دخل الولايات المتحدة الامريكية للقيام باجراء بحوث ودراسات في الدورة الاولى لانتخابات رئاسة بيل كلينتون، ولم يكن وقتئذ مواطنا امريكيا. وفي اليوم الذي ادى فيه كلينتون اليمين الدستورية حصل انديك على الجنسية الامريكية ، ثم استقر في الولايات المتحدة. تجدر الاشارة في هذا المجال، ان الشخص الذي يحصل على تاشيرة الدخول، عليه ان يبذل جهودا كبيرة من الحصول على بطاقة اقامة دائمة هناك. وبعد الحصول على بطاقة الاقامة الدائمة، يجب ان يبقى خمس سنوات على الاقل، وبعدها يتقدم بطلب الحصول على الجنسية الامريكية في حين ان انديك لم يمر بهذه المراحل. راجع: الدكتور السيد هاشم مير لوحي، مصدر سبق ذكره، ص 86 ومنذ ان استقر في الولايات المتحدة صار عضواً في الإيباك الإسرائيلي، ومن خلال الهيئة التنفيذية للإيباك ، استطاع إيجاد معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى عام 1985، وبوساطة هذا المعهد تمكن أنديك مارتن الوصول إلى البيت الأبيض ، وفيما بعد أصبح سفيراً للولايات المتحدة في إسرائيل في المدة الواقعة بين 1995-1997، 2000-2001. راجع في هذا الصدد : مثنى حمدي توفيق الثويني، مصدر سبق ذكره ، ص164 وريتشارد نيكسون، ما وراء السلام ، ترجمة مالك عباس، الأهلية للنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن، 1995 ، ص149-153 ، 155 .

(76) (W. Chnton, A. National Security strategy for New Century, White house, May,1997,p. 17

(77) أيفو دالدر ، مصدر سبق ذكره ، ص 20 – 21 .

(78) Antnoy Lake, " Debate: Confronting States", Foreign Affairs, No.2, March- April, 1999, P.45.

(79) فواز جرجس ، أميركا والإسلام السياسي صراع الحضارات أم صراع المصالح ، مصدر سبق ذكره ، ص137 .

(80) المصدر نفسه ، ص137 .

(81) المصدر نفسه ، ص136 .

(82) المصدر نفسه ، ص136. انتقد يوشكا فيشر ، وزير خارجية ألمانية الاتحادية ، مصطلح محور الشر ، واصفا إياه أنه مصطلح يفتقد إلى الدقة والعدالة تجاه إيران . تجدر الإشارة في هذا المجال أنه خلال المدة الوقعة بين 1998 – 2004 بلغ عدد الزيارات التي قام بها المسئولين الألمانيين بدرجة وزير ووزير للشئون الخارجية ثلاث عشرة زيارة إلى إيران . راجع : طارق محمد طيب ظاهر القصار ، السياسة الخارجية الألمانية تجاه الشرق الأوسط بعد انتهاء الحرب الباردة وآفاقها المستقبلية ، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة بغداد ، كلية العلوم السياسية ، 2007 ، ص 152 .

(83) فواز جرجس ، أمريكا والإسلام السياسي صراع الحضارات أم صراع المصالح ، مصدر سبق ذكره ، ص136 .
وقد علق رئيس مجلس الشورى الايراني على ذلك قائلا : "ان برنامج طهران يمضي وفقا للمعايير الدولية " . اما فيما يخص موقف الادارة الامريكية ازاء ذلك ، فقد جاء رد الفعل من البيت الابيض الذي اشار من ان إيران تتحرك في الاتجاه الخاطىء ، اما كوندليزا رايس وزيرة الخارجية الامريكية ،علقت على هذه التطورات قائلة : "ان ايران لاتلتزم بالمطاليب الدولية ، وينبغي على مجلس الامن اتخاذ خطوات قوية تجاه ايران " .وهنا بالامكان ، ان نشير ماقاله مايكل ماندوليام " لايقتضي الامر وجود قوى عظمى تشكل تهديدا نوويا ، ان بلدا صغيرا وفقيرا يمتلك عدد من المتفجرات ووسائل حملها يمكن ان يسبب اضرارا فظيعةفي موازين القوى لغير صالح الولايات المتحدة . " راجع : مايكل ماندوليام ، دروس في الحرب النووية القادمة ، ترجمة محمد خضر الدوري ، شؤون سياسية ، العدد 6-7 ، 1996 ، ص 104 . الا ان الدول الدائمة العضوية في مجلس الامن ، اتفقت في 2حزيران 2006 ، على استبعاد استخدام القوة ضد ايران تحت اي ظرف .وبناء على ذلك ، اشار الرئيس بوش ، رغبته في حل المشكلة مع ايران بالطرق السلمية . الامر الذي دفع بوزيرة الخارجية الامريكية كوندليزا رايس ان تصرح قائلة : " نحن مستعدون ، ان نتفاوض مع ايران شريطة تعليقها تخصيب اليورانيوم ، وان ذلك قد يعود عليها بالفائدة عليها .

(84) Anthony Lake , "Debate : Confronting States" , Op. Cit. , p.52 .

(85) فواز جرحس ، أمريكا والإسلام السياسي صراع الحضارات أم صراع المصالح ، مصدر سبق ذكره ، ص138 .

(86) المصدر نفسه ، ص138 .

(87) يقول أحد أبرز المتخصصين في السياسة الأمنية لإيران ((أن طهران لم تتخذ بعد قراراً بصدد الأسلحة النووية ، ولذا فمن الممكن أن تبطل قرار خوض المجال النووي ، وكلما ازدادت عزلة حكام إيران كلما ازدادوا تصميماً على تطلب البديل النووي)) . في هذا المجال ، وجه المدير العام لوكالة الطاقة الذريةIAEA هانز بليكس،انتقاداً غير مباشر إلى ادعاء واشنطن بأن إيران تتاجر بمواد نووية. شدد على أنمفتشي الوكالة لم يروا أبداً خلال زيارتهم المنتظمة إلى إيران، ما يشير إلى تحويل أي مواد لأغراض عسكرية ، كما أنهم لم يجدوا أية صعوبات في تطبيق اتفاقيات الوقاية . وتجدر الإشارة في هذا المجال ، أن واشنطن تعاملت مع كوريا الشمالية في المجال النووي بطريقة تختلف تماماً عن الأسلوب الذي اتخذته مع إيران . ويعزى هذا التصرف مع إيران إلى تجربتهم القاسية مع طهران في أزمة الرهائن عام 1979 . راجع : جرجس ، فواز ، أميركا والاسلام السياسي صراع الحضارات أم صراع المصالح ؟ ، مصدر سبق ذكره ، ص157. تجدر الإشارة في هذا المجال ، إلى أن مجلس الأمن وافق بالإجماع على فرض عقوبات على كوريا الشمالية في 14 تشرين الأول 2006 ، بعد أجراءها التجربة النووية . تلقى الوفد الروسي في الأمم المتحدة تعليمات من موسكو بالأعتراض على أي أشارة في القرار إلى الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة الذي يخول المجلس صلاحيات واسعة بما فيها إستخدام القوة العسكرية . طلبت روسيا الإتحادية بأن تكون العقوبات ضد كوريا الشمالية لمدة محدودة . من جانبه حذر مندوب الصين الشعبية لدى الأمم المتحدة من أي إجراءات قد تؤدي إلى تصعيد الاستفزازات . ولتجاوز تحفظات الصين الشعبية حليفة كوريا الشمالية ، توصل الدبلوماسيون إلى صيغة يتحرك مجلس الأمن عملا بالفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة ، لكنه يتخذ

تدابير بموجب المادة 41 من الفصل السابع . وتنص هذه المادة على تدابير لا تتضمن إستخدام القوة المسلحة بل الإقتصادية والتجارية . وسيحظر مشروع القرار نقل أو تطوير أسلحة الدمار الشامل ، ويفرض حظرا على مبيعات الكماليات الى كوريا الشمالية ، كما ينص على تجميد الحسابات الموجودة في الخارج التي تخص أفرادا أو منشأت أعمال لها صلة ببرنامجي بيونغ يانغ النووي والصاروخي . كما يفرض حظرا على الأسلحة التقليدية ، ويسمح بفرض حظر على سفر الأفراد الذين لهم صلة ببرنامج الأسلحة الخطيرة في كوريا الشمالية وأسرهم إذاوافقت لجنة العقوبات بالمجلس على الأسماء. وكان أعضاء مجلس الأمن قد فشلوا في التوصل لاتفاق بشأن مسودة سابقة طالبت بتبني مبدأ استخدام القوة العسكرية لضمان تطبيق العقوبات ، وكذلك تفتيش كل الشحنات الداخلة والخارجة من كوريا الشمالية . علق مندوب الولايات المتحدة في الأمم المتحدة جون بولتون على هذا القرار ، بأنه خطوة هامة للتعامل مع الملف النووي الكوري، وأنه مرض للولايات المتحدة إلى حد كبير ، كونه يلبي المطالب الدولية .

(88) المصدر نفسه ، ص146 .

(89) المصدر نفسه ، ص146 .

(90) المصدر نفسه 146-147 .

(91) المصدر نفسه ، ص139 .

(92) المصدر نفسه ، ص139 .

(93) المصدر نفسه ، ص155 .

(94) المصدر نفسه ، ص158 .

(95) د. محمد سعد أبو عامود ، تحولات السياسة الأمريكية تجاه إيران وتركيا وروسيا ، مصدر سبق ذكره ، ص75 .

بعد إعلان كلينتون قراره فرض حظر انفرادي على إيران ، أثنى أعضاء جمهوريون في مجلس الشيوخ كانوا من منتقدي سياسة الإدارة الأمريكية تجاه إيران على الرئيس الأمريكي لجرأته فقال السيناتور جون مكاين : "إني أصفق للرئيس استحساناً ، لقد أحسن صنعاً ولسوف أسانده كيفما استطعت ولذا يتحتم بالتأكيد تعليق تشريع داماتو مؤقتاً" . وحتى السيناتور داماتو من نيويورك شعر بالحاجة على وصف قرار كلينتون بأنه "خطوة إيجابية" . راجع : جرجس ، فواز ، أميركا والإسلام السياسي صراع الحضارات أم صراع المصالح ؟، مصدر سبق ذكره ، ص150-151 .

(96) مثنى حمدي توفيق الثويني ، مصدر سبق ذكره ، ص156-157 .

(97) المصدر نفسه ، ص158-163 .

(98) هنري كيسنجر، هل تحتاج أمريكا إلى سياسة خارجية ؟ نحو دبلوماسية القرن الحادي والعشرين ، مصدر سبق ذكره ، ص187.

(99) مثنى حمدي توفيق الثويني ، مصدر سبق ذكره ، ص169 .

(100) المصدر نفسه، ص171-173؛ رياض الراوي، البرنامج النووي الإيراني وأثره على منطقة الشرق الأوسط، الأوائل للنشر والتوزيع، دمشق،2006،ص219؛كينيث آر،تيمرمان، مصدر سبق ذكره،ص207،193.

(101) إن قضية أبراج الخبر التي قامت وزارة العدل الأمريكية بفتحها في حزيران 2001 ، تشير إلى تورط حرس الثورة الإيراني، ووزارة المخابرات والأمن في التخطيط للهجوم الذي أوقع 19 قتيلا من الموظفين الأمريكيين في الظهران، في المملكة العربية السعودية في حزيران من العام 1996 وتمويله ؛ راجع : كينيث آر. تيمرمان ، مصدر سبق ذكره ، ص 406 .

(102) قام اللوبي اليهودي إيباك في الولايات المتحدة بتوزيع منشور في بداية نيسان 1995 وبواقع 74 صفحة لصالح مشروع السيناتور داماتو . راجع مهدي شحادة و د. جواد بشارة ، مصدر سبق ذكره ، ص121 .

(103) محسن ميلاني ، سياسة إيران في الخليج العربي من المثالية والمجابهة إلى البراجماتية والاعتدال في إيران والخليج البحث عن الاستقرار ، من إعداد جمال سند السويدي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية ، ص134 .

(104) Hurriyet , 20-8-2002 .

(105) مثنى حمدي توفيق الثويني ، مصدر سبق ذكره ، ص186 ؛ ورياض نجيب الريس، مصاحف وسيوف إيران من الشاهنشاهية إلى الخاتمية ، رياض الريس للكتاب والنشر، 2000، ص40-41 .لاقت إدارة كلينتون دعما لجهودها المبذولة في سبيل استئناف العلاقات التجارية مع إيران من خلال شركات النفط الأمريكية الكبرى التي شنت حملة ضغط واسعة من أجل رفع العقوبات الأمريكية عن إيران .راجع : كينيث آر . تيمرمان، مصدر سبق ذكره ، ص 394 . وفي رد على مشروع قانون أقره مجلس النواب الأمريكي لتهديد الشركات الأجنبية هدد حلفاء واشنطن الأوربيون الذين لديهم شركات نفط ذات استثمارات في إيران مثل شركة توتال الفرنسية التي وقعت مع إيران في 1997 عقداً لتطوير الغاز الطبيعي قيمته ألفا مليون دولار بالانتقام إذا اتخذ الرئيس إلى السابق ليونل جوسبين أن من غير الجائز للولايات المتحدة فرض قوانينها على العالم وإلاّ فسوف يكون العالم مكاناً مختلفاً ولن تعود هذه الأمة العريقة المستقلة". ووصف مسؤول ألماني مبادرة الولايات المتحدة بأنها خطأ، وقال وزير خارجية فرنسا السابق ألان جوبيه : "إننا لا نؤمن بالحضور الأحادية الجانب" ، أما فيما يخص بريطانيا فإنها هي الأخرى أعربت عن معارضتها لقانون داماتو . أما التحدي الأكبر لسياسة الولاياتالمتحدة هذه ، فقد جاء من تركيا ، الدولة العضو في حلف شمال الأطلسي ، عندما أبرمت عقداً للغاز الطبيعي وعلى عهد رئيس الوزراء السابق أربكان بقيمة عشرين ألف مليون دولار . والنتيجة أن دولتين فقط في العالم عدتا ستراتيجية الحظر جيدة : الولايات المتحدة والكيان الصهيوني ، راجع : جرجس ، فواز ، مصدر سبق ذكره ، ص148 .

(106) الدكتور هاشم مير لوحي ، أمريكا بلا قناع ، ترجمة علاء الرضاءي ، الغدير ، بيروت ، 2003 ، ص 173 .

(107) سيد حسين الموسوي، " سياسات أمريكا وإسرائيل ازاء إيران "، مجلة شؤون الشرق الاوسط، العدد 106،مركز الدراسات الاستراتيجية، بيروت، 2003، ص 182.

(108) واشنطن بوست ، 27 حزيران ، 1996 .

(109) تايم مكزايم ، 27 كانون الثاني ، 2003 ، ص50 -57 .

(110) هنري كيسنجر، هل تحتاج أمريكا إلى سياسة خارجية نحو دبلوماسية للقرن الحادي والعشرين ، مصدر سبق ذكره ، ص188.

(111) يقول مرشد الثورة الإسلامية آية الله علي خامنئي : "أن الولايات المتحدة تسعى منذ عشر سنوات إلى محاربتنا نظريا وعقائديا وأخلاقيا بالتوازي مع العملية ، مستهدفة قطع العلاقة بين النظام والجماهير من خلال إيجاد التردد والشبهة في أذهان الناس حول الأصول الاعتيادية والقيم الأخلاقية والثورية ، مما يؤدي لإضعاف العلاقة بين الشعب والنظام ، فضلا عن تهيئة الرأي العام العالمي لإجراءاتها العسكرية أو شبه العسكرية . أن تجربة العراق صورة واضحة لأسلوب الولايات المتحدة الذي يتلخص في نقطتين: فصل الشعب عن النظام ، أيجاد مجموعة تتأثر بالخوف وتقبل الاستسلام " راجع : محمد السعيد عبد المؤمن ، " إيران ورسم خريطة جديدة للمنطقة " ، مختارات إيرانية ، العدد 28، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية ، القاهرة ، 2001 ، ص 4.

(112) هنري كيسنجر، هل تحتاج أمريكا إلى سياسة خارجية نحو دبلوماسية للقرن الحادي والعشرين ، مصدر سبق ذكره، ص197-198.

(113) المصدر نفسه ، ص198 .

(114) المصدر نفسه ، ص199 .

(115) بغنيو بريجنسكي ، رقعة الشطرنج الكبرى ، ترجمة أمل الشرقي ، الدار الأهلية للنشر ، عمان 1999 ، ص66 . و
Abbas Malek, "The Caspian and Environment Necessities: Cooperation for Confronting Problems" Amu Darya the Iranian Journal of Central Asian Studies, vol.2, No 14 & 15, Spring & Summer 2003, p.79 .

(116) بغنيو بريجنسكي ، مصدر سبق ذكره ، ص66 .

(117) المصدر نفسه ، ص66 .

(118) منطقة أوراسيا تشمل الأراضي الممتدة من أوربا الغربية إلى غربي الصين . تدل اتجاهات تكنولوجيا الإنتاج والاتصال والمعلومات على أن أوربا وآسيا ستشكلان كياناً متكاملاً تترابط أجزاءه ، ويعتمد بعضها على البعض ، وسيحقق كل منهما فائدة كبيرة من انتماءه لهذا الكيان الواحد . راجع : وزارة الخارجية التركية ، إسماعيل جيم ، في تركيا والعالم 2010- 2020 ظهور طرف فاعل جديد على السياسة العالمية ، ص3 .

(119)Zbigniew Brzezinski, The Grond Chess board American Primacy and its Geortrategic Imperatives, New York , 1997 , p.47 .

(120) Ibid.

(121) Ibid. p. 125 .

(122) فيبي مار، الخليج العربي بعد العاصفة ، مصدر سبق ذكره ، ص147 .

(123) المصدر نفسه ، ص169 . كشف استطلاع الرأي العام في الولايات المتحدة عن وجود تغيير مناسب في سلوك الرأي العام الأمريكي تجاه إيران . راجع : كلمة الدكتور رمضاني في مقر الأمم المتحدة في نيويورك في خريف 2000 ، "دور إيران على الصعيد الدولي في الألفية الجديدة إطلالة من الخارج" ، مجلة العلاقات الإيرانية الدولية ، العدد 3 ، طهران ، آذار 2001 ، ص13 .

(124) حصل خاتمي في انتخابات رئاسة الجمهورية حوالي 70% من المقترعين .. مرشد الجمهورية بإمكانية إقالته متى شاء، الدستور الإيراني 1979 والذي تم تنقيحه في 1989يمنح للمتشددين والإصلاحيين من الصلاحيات المتضاربة ما يجعلهم جميعاً يؤولونه كما يريدون ويجدون فيه ضالتهم ، الدستور الإيراني يخول المواطنين حق انتخاب رئيسهم ومجالسهم النيابية والبلدية والدينية المرشد الأعلى القادر على كل شيء والذي تجاوز سلطاته جميع سلطات الشعب والفقهاء الذين اختاروه ، فإن مجلس الوصايا بإمكانه ليس فقط الرقابة على الانتخابات وإنما قسمها حتى قبل أن يحدث ذلك وذلك من خلال غربلة الترشيحات ورفض من يريد وقبول من يريد دون تقديم شروحات . راجع : العرب ، العدد 6167 ، 2001/6/21 . يعلق يفجيني بريماكوف على فوز الخاتمي في هذه الانتخابات قائلا : " وفي أعوام التسعينات حدثت تغيرات ايجابية في السياسة الداخلية الإيرانية ، فقد تحول تأييد الشعب الايراني من المركز الديني في قم ، الى الشخصية الدينية المعتدلة محمد خاتمي المعروف بضبط النفس وبدعواته الى التخلي عن الظواهر المتطرفة في الحياة الاجتماعية والدينية ، وفي السياسة الخارجية ، والى اجراء الإصلاحات وضمان حرية الصحافة . وتجلت التغيرات في اتجاه التفكير في ايران بشكل متناقض للغاية في أثناء انتخابات الرئاسة التي فاز خاتمي فيها باكثرية الأصوات ، وفي الانتخابات البرلمانية لعام 2000 والتي أسفرت عن فوز الإصلاحيين بغالبية المقاعد . راجع : يفجيني بريماكوف، العالم بعد 11 سبتمبر وغزو العراق ، تعريب : عبد الله حسن ، الناشر مكتبة العبيكان ، الرياض – السعودية ، 2004 ، ص 15 .

(125) د. محمد خاتمي ، مدينة السياسة فصول من تطور الفكر السياسي في الغرب ، دار الجليل ، بيروت ، 2000، ص17. يقول خاتمي : "إن ثقافة الغربي منسجمة مع حضارته، على الأقل وهو بالتالي لا يعاني من اهتزاز في الشخصية، أما نحن فمشكلتنا مضاعفة لأن حياتنا الشخصية والاجتماعية متأثرة أشد تأثراً بالغرب ومن دون أن نأخذ بأسس الحضارة الغربية. راجع: د. محمد خاتمي، مطالعات في الدين والإسلام والعصر، ط3، دار الجديد، بيروت ، ص21-22.فضلاً عن ذلك ، قامت إيران وعلى عهد السيد خاتمي في تحسين علاقاتها مع الأقطار العربية إذ استأنفت العلاقات الدبلوماسية مع المملكة العربية السعودية عام 1991 ثم مع الكويت عام 1999 وتهدئة الوضع حول ترسيم الحدود البحرية مع الكويت والمملكة العربية السعودية حول حقل الدرة البحرية للغاز الطبيعي ، وإبرام اتفاقية أمنية مع السعودية في نيسان 2001 ، وقيام السيد خاتمي بزيارة السعودية في 14 أيلول 2002 ، واستقباله للشيخ حمد بن عيسى ملك البحرين في طهران في آب 2002 . راجع : د. طلال بنان ، "إيران : معضلة التعايش بين نظرية ولاية الفقيه والديمقراطية" ، السياسة الدولية ، العدد 155 ، مؤسسة الأهرام ، القاهرة ، يناير 2004 ، ص10 .

(126) المصدر نفسه ، ص19 . ومحمد خاتمي ، مطالعات في الدين والإسلام والعصر ، ط3 ، دار الجديد ، بيروت ، 1999 ، ص136-137 ، 139-140 .

(127) مثنى حمدي توفيق الثويني ، مصدر سبق ذكره ، ص191-192 ؛ وهنري كيسنجر ، هل أن أمريكا بحاجة إلى سياسة خارجية نحو دبلوماسية للقرن الحادي والعشرين، مصدر سبق ذكره ، ص20 .

(128) د. محمد السعيد جمال الدين ، ((حوار الحضارات في الخطاب السياسي الإيراني)) ، مختارات إيرانية ، العدد 10 ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ، القاهرة ، مايو 2001 ، ص61 ؛ و د. وليد عبد الناصر ، ((خاتمي وحوار الحضارات))، مختارات إيرانية ، العدد 10، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ، القاهرة ، مايو 2001 ، ص64-67.

(129) محمد صادق الحسيني ، مصدر سبق ذكره ، ص251؛ والرمضاني، ((دور إيران على الصعيد الدولي في الألفية الجديدة إطلالة من الخارج))، مصدر سبق ذكره، ص16 .
(130) المصدر نفسه ، ص165 .
(131) المصدر نفسه ، ص270 .
(132) المصدر نفسه ، ص265 . للمزيد عن التفاصيل عن ذلك راجع : د. محمد خاتمي ، بين موج المشهد الثقافي في إيران : مخاوف وآمال ، مصدر سبق ذكره ، ص143-150 ؛ وسلسلة الحوار ، العدد 1؛ محمد صادق الحسيني ، لماذا سلسلة الحوار ، طهران ، ربيع 2002 ، ص7-9 .
(133) أنوس احتشامي ، "النظام الإيراني الجديد ، التطورات المحلية ونتائج السياسة الخارجية" ، المستقبل العربي ، العدد 258 ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 2000 ، ص183 .
(134) مثنى حمدي توفيق الثويني ، مصدر سبق ذكره ، ص192 ؛ و د. مهدي شحادة ، مصدر سبق ذكره ، ص190 – 192 .
(135) مثنى حمدي توفيق الثويني ، مصدر سبق ذكره ، ص187 . يقول ريتشارد كلارك : " أن إيران من بين الدول ذات الأولوية التي لاتقل أهميتها عن سواها في الحرب ضد الإرهاب ، وعندما تحدثت إدارة بوش عن العراق واصفة إياه بأنه بلد يدعم الإرهاب ، بما في ذلك إرهاب القاعدة ، وإنه بلد يعمل على تطوير أسلحة الدمار الشامل .. فإن حديثها هذا ينطبق في واقع الأمر على إيران ، وليس العراق ، فطهران هي التي مولت ووجهت حزب الله ، والقاعدة تستخدم الأراضي الإيرانية ملجأ لها ، ومسكنا للعبور منها ، لذلك فإن المراقب المحايد وغير المتحيز حين ينظر إلى الشواهد المتوفرة 2002 – 2003 سوف يقول وبكل تجرد أن على الولايات المتحدة أن تكرس وقتها واهتمامها للتعاطي مع التهديد الأمني القادم من إيران وليس العراق . " راجع : ريتشارد كلارك ، في مواجهة جميع الأعداء ، تعريب وليد شحاذة ، الحوار الثقافي ، بيروت ، 2004 ، ص 361 – 362 . ومن جانب آخر ، وصف مساعد وزير الخارجية الأمريكي أرميتاج موقف إيران من الحرب على العراق بأنه عامل مساعد ، من دون أن يدخل في تفاصيل الموضوع . وقد عزز هذا حديث حجة الإسلام محمد خاتمي عندما أشار قائلا : "إن الولايات المتحدة أصبحت جارتنا في الغرب، كما في الشرق ، وعلينا أن نتعايش مع الواقع الأمريكي في المنطقة رغم مرارة ذلك . "راجع : رشا حمدي ، " موقف إدارة بوش تجاه البرنامج النووي الإيراني" ، السياسة الدولية ، العدد 153 ، أبريل 2003 ، ص 308 .
(136) محمد صادق الحسيني ، مصدر سبق ذكره ، ص335 .
(137) مثنى حمدي توفيق الثويني ، مصدر سبق ذكره ، ص195 .
(138) المصدر نفسه ، ص195 .
(139) يفجيني بريماكوف، العالم بعد 11 سبتمبر وغزو العراق، تعريب عبد الله حسن، مكتبة العبيكان، الرياض، السعودية، ص 16.
(140) د. محمد سعد أبو عامود ، "تحولات السياسة الأمريكية تجاه إيران وتركيا وروسيا" ، مصدر سبق ذكره ، ص79 .
(141) يفجيني بريماكوف ، مصدر سبق ذكره ، ص 16. تباينت الافكار السياسية بين إيران وأسامة بن لادن، لان الأخير كان يؤيد جماعة طالبان في قتالها ضد التحالف الشمالي الذي ضم التاجيك والأوزبيك والهزاريين القاطنين في هذه المنطقة. راجع : يفجيني بريماكوف ، مصدر سبق ذكره ، ص 25، 129.
(142) د محمد سعد أبو عامود ، " تحولات السياسة الأمريكية تجاه إيران وتركيا وروسيا " مصدر سبق ذكره ، ص79 .
(143) ديفيد فروم ، ريتشارد بيرل، نهاية الشر كيفية الانتصار على الإرهاب ، ترجمة فؤاد السروجي ، الأهلية للنشر والتوزيع عمان– الأردن ، 2004 ، ص 113؛ والدكتور محمود سريع القلم ، " التطورات في إيران " ، مصدر سبق ذكره ، ص 233 .
(144) الدكتور رياض الراوي ، مصدر سبق ذكره ، ص 189 ،249 . تجدر الإشارة في هذا المجال ، من أن مجاميع من المعارضة الإيرانية قامت بنشر معلومات مفصلة عن منشأتين نوويتين غير معلنتين وعن شركات ضالعة في شراء مواد ومعدات للبرنامج النووي الإيراني . وقد تم تشخيص إحدى هاتين المنشأتين ، والتي تقع على مقربة من مدينة أراك ،(وأراك مدينة تقع في وسط إيران ، على بعد 240 كيلو مترا جنوب طهران) ، كمصنع لإنتاج الماء الثقيل ، أما الأخرى ، التي كانت لاتزال قيد الإنشاء قرب مدينة نتانز(في هوة تتوسط جبلين ، وعلى بعد ما يقارب 50 كيلو مترا جنوبي غربي ناتنز ، تبعد مدينة ناتنز مايقارب 160 كيلو مترا إلى الشمال من أصفهان) ، فقد حددت كمنشأة تقام تحت الأرض لغرض إنتاج الوقود النووي . راجع : السياسة الدولية، العدد 166 ، القاهرة ، أكتوبر 2006 ، ص 205 . وسكوت ريتر ، مصدر سبق ذكره ، ص 28 . كان مصدر هذه المعلومات هو مجاهدو خلق الذي كشف عن ذلك في مؤتمر صحفي عقده في واشنطن في 14 آب عام 2002 . وقد حدد هؤلاء موقع هذه المنشأة الممتدة 25 ميلا جنوبي غربي كاشان . كما أعطوا أبعادا تقريبية لمبنيي الإنتاج وادعوا أنهما وضعا على عمق 25 قدما تحت الأرض، وكسيا بالواح من الإسمنت المسلح تبلغ سمكها 8 أقدام . بدأت أعمال التنقيب والبناء منذ سنتين من قبل شركتين إيرانيتين هما " jahad- e towseeh"، towseeh – sakhteman"،ادعى مجاهدو خلق أن مجلس الأمن الوطني الأعلى أنفق 110 ملايين دولار ، على بناء المنشأة من خارج ميزانية الدولة العادية . وفي هذا المؤتمر ادعى هؤلاء أن القادة الإيرانيين ، وفيما كان البرادعي متوجها إلى طهران ، عملت بإزالة الآلات من المصنع الأرضي بعيد التسريبات الأولية . كما أنهم كشفوا أن منظمة الطاقة النووية الإيرانية أسست شركة كواجهة لها في طهران اسمها " كالا إيلكتريك " كانت تقوم بشراء المعدات والآلات للمنشآت من الهند والصين وكانت تدير المشروع بالكامل . أول من فوجيء بالخبر كان وزير الخارجية الأمريكي كولن باول . وفي حديث لبرنامج "لايت إديشن " بث على شاشة ال " سي أن أن " في 9 آذار 2003 ، قال باول : " نكتشف فجأة أن إيران متقدمة أكثر مما ظننا ، وأن لديها برنامج لتطوير الأسلحة النووية أكثر نشاطا مما توقعنا .. ترى كيف يمكن أن تبقي دولة مصممة ولديها النية لتطوير سلاح نووي عملية التطوير سرية بعيدا عن المفتشين والغرباء في حال كانوا بالفعل مصممين على المضي قدما في هذا المجال ؛ راجع كينيث آر . تيمرمان ، مصدر سبق ذكره ، ص 5 ، 285 – 287 . وأيفو دالدر وآخرون ، مصدر سبق ذكره ، ص 35 . في هذا المجال ، يقول سكوت ريتر : " ومما زاد في الأمر غرابة حقيقة أن المجلس الوطني للمقاومة في إيران ، كانت تقدم عرضا عن وضع البرنامج النووي الإيراني ثبت أنه أكثر دقة من أي شيء قدمه المؤتمر الوطني العراقي وزعيمه أحمد الجلبي للولايات التحدة .. حيث عرض مواطن إيراني تلقى تعليمه في الولايات المتحدة ، واسمه علي رضا جعفر زادة ، إيجازا شاملا محشوا بالمتفجرات ، فقد وقف جعفر زادة مسؤول الإرتباط الرئيسي لدى الكونغرس والمتحدث الصحافي باسم المكتب التمثيلي للبرلمان الإيراني في المنفى ، والمجلس الوطني للمقاومة في إيران ، أمام حشد من المراسلين في 8 تموز 2003 ، وأوجز لهم بعض المعلومات الجديدة عن البرنامج النووي الإيراني . (ولد علي رضا

جعفر زادة في مدينة مشهد ، وسافر إلى الولايات المتحدة لإكمال دراسته الجامعية قبل نشوب الثورة في إيران في العام 1979 . إنضم جعفر زادة إلى مجاهدي خلق بعد ذلك بوقت قصير ، وأصبح عضوا فاعلا ومتحمسا في المنظمة ، لدرجة أنه تطوع لإحراق نفسه خارج مبنى مقر الأمم المتحدة في نيويورك للفت الإنتباه إلى قضية المنظمة . وفي العام 1989 ، سافر علي رضا إلى العراق ، حيث تلقى تدريبات عسكرية في أحد معسكرات المنظمة " . راجع : سكوت ريتر ، مصدر سبق ذكره ، ص 19 – 20 ، 144 .

(145) الدكتور محمود سريع القلم ، " التطورات في إيران " ، مصدر سبق ذكره ، ص 233 . بدأت الوكالة الدولية للطاقة الذرية تكتشف أن إيران متورطة في شبكة واسعة من موردي السوق السوداء التابعة للعقل المدبر النووي الباكستاني الدكتور عبد القدير خان، (تخرج خان من احدى الجامعات الأوربية كخبير في المعادن ، وحصل على الدكتوراه من جامعة لوفن الكاثوليكية في بلجيكا في العام 1972 . عمل خان مدة 15 عاما في الصناعة النووية الأوربية وأسهم في بناء مصنع نابذات تخصيب اليورانيوم في بلدة ألملو الهولندية خلال عمله لدى مورد لاتحاد أورنكو ، حصل على عرض بناء شبكة بعيدة للموردين النوويين . تم الكشف عن هويته للمرة الأولى في شريط وثائقي عرض على شاشة بي بي سي في العام 1980 تحت عنوان " المشروع 706 – القنبلة الإسلامية " . كان المشروع 706 هو الاسم الرمزي لمصنع كاهوتا) . قام خان بزيارة علنية لإيران في العام 1986 ووقع اتفاقية استشارية نووية مع الإيرانيين في عام 1987 . راجع : كينيث آر . تيمرمان ، مصدر سبق ذكره ، ص 6 – 7 ، 45 – 46 ، 292 – 294 .

(146) البرنامج النووي الإيراني (التطور والخيار) ، دراسات سياسية ، العدد 103 ، مؤسسة الأهرام ، القاهرة ،1996 ، ص 39 . و : Jalil Roshandel,"Iran Nuclear Technology And Itnernational Security " , The Iraian Journal Of International Affaris , Vol .V111 , No. 1,Spring 1996 , P.153

(147) الدكتور محمود سريع القلم ، " التطورات في إيران " ، مصدر سبق ذكره ، ص 233 .

(148) الدكتور رياض الراوي ، مصدر سبق ذكره ، ص 113 – 129 . تتركز المنشآت النووية الإيرانية في : مركز أصفهان التكنولوجي النووي ، ومركز طهران للبحوث النووية ، ومركز خرج للبحوث الطبية والزراعية ، وموقع دارخوين النووي (الكارون) ، ومركز كورجان الكبير ، معلم كلاية (كازفان) ومنجم صفند (ساكند) ، ومركز بوناب لبحوث الطاقة النووية واستي جلال ، ومركز ابن الهيثم ، ومركز جامعة الشريف ومجمع بوشهر النووي وموقعي ناتاز واراك . راجع : المصدر نفسه ، ص 137 -146. تجدر الإشارة في هذا المجال ، من أن الطائرات الحربية العراقية ،قامت بقصف مصنع بوشهر في آذار 1984 ، حيث أصابت قبة أحد المفاعل النووية التي كادت تكون مكتملة. كان حجة الإسلام هاشمي رافسنجاني حصل على موافقة آية الله الخميني بالمباشرة مجددا بالبرنامج النووي.. وبعد الغارة العراقية على مصنع بوشهر بمدة قصيرة ، تدبر أمر زيارة فريق من أربعين تقنيا من شركة KWU إلى بوشهر لتقويم المدة اللازمة لإكمال أحد المفاعلين على الأقل . بعد شهر من الغارة الأولى على مصنع بوشهر، قام الطيران العراقي بقصف المعهد التقني للأمير كبير في طهران الذي كان يضم مفاعلا نوويا للأبحاث تبلغ قوته 5 ميغاواط ، وكانت الولايات المتحدة قد بنته في الستينات من القرن الماضي .وعلى العكس من ردة فعلها تجاه قصف بوشهر ، أخفقت إيران في رفع تقرير بالأضرار إلى الوكالة الدولية للطاقة الذرية (LAEA) في فينا ، على الرغم من أن المفاعل كانت تحت الحراسة الدولية ، وأن مفتشي الوكالة كانوا يزورونه بشكل دوري للتأكد من عدم وجود أي نقصان في وقود اليورانيوم المعد للأسلحة . راجع : كينيث آر تيمرمان ، مصدر سبق ذكره ، ص 43 – 44. تعلم الإيرانيون درسا من تدمير الكيان الصهيوني للمنشاءت النووية العراقية في اوزيراك عام 1981، وعليه فانهم قاموا بتوزيع برنامجهم عبر اراضيهم الواسعة النطاق والتي تبلغ ضعفي مساحة ولاية تكساس الامريكية . راجع : المصدر نفسه ، ص 114 .

(149) تعد إيران في الوقت الحاضر، ثاني أكبر مصدر للنفط إلى الصين الشعبية ، وتؤمن إيران 14%من النفط الصيني المستورد من الخارج ، فضلا عن وجود مائة مشروع مشترك بين الدولتين ، كما أن الصين الشعبية لها إسهام في مشروعات إنشائية عملاقة في إيران ، في مقدمتها تنفيذ شركة نورينكو التابعة للمؤسسةالعسكرية الصينية لمشروع قطارات الأنفاق في طهران بقيمة تصل إلى 900 مليون دولار في المرحلة الاولى فقط . وكان من نتائج ذلك ، إبرام مجموعة سينوبك الصينية للغاز إتفاقا كبيرا بلغ قيمته 100 مليار ، للإسهام في تطوير حقول النفط والغاز في إيران على مدى 30 عاما . راجع : سمير زكي البسيوني ، " كيف تدير إيران علاقاتها مع القوى الكبرى ؟" ، السياسة الدولية، العدد 165 ، القاهرة ، يوليو 2006 ، ص 113 – 114 .

(150) عوملت روسيا الاتحادية والصين الشعبية كشريكين ستراتيجيتين لإيران ، وعدت البلدان الصناعية الآسيوية بديلا لأوربا . راجع : ريتشارد هاس وميجان أو سوليفان ، مصدر سبق ذكره ، ص ص 39 .

(151) الدكتور رياض الراوي، مصدر سبق ذكره، ص 129 -131. والدكتور عبد العزيز كامل، " أزمة الخليج الرابعة و العالم... ونوايا إيران النووية "،البيان ، العدد 228 ، دار الأركان، الرياض، المملكة العربية السعودية، سبتمبر 2006، ص 63.وكبيث آر. تيمرمان، مصدر سبق ذكره، ص 73– 74، 120- 121، 137، 179، 224 – 226 .

(152) الدكتور عبد العزيز كامل ، " أزمة الخليج الرابعة العالم .. ونوايا إيران النووية " ، مصدر سبق ذكره ، ص 63. كان سبرفار رضائي (بعد أن عمل والده في الشركة الوطنية للنفط الإيراني في عهد الشاه ، تمكن سبزفار في صغره من الالتحاق بثانوية الشركة (NIOC) التقنية في الأهواز في أوائل السبعينات من القرن الماضي، وهي تقع بالقرب من الحدود الجنوبية مع العراق) الدور الكبير لإدارة تطوير القذيفة البالستية . اتجه رضائي نحو طهران بعد إطلاق سراحه من جهاز السافاك، حيث التحق بجامعة العلوم والتكنولوجيا لدراسة الهندسة الميكانيكية. ذهب رضائي في عام 1978 إلى لبنان ليخضع لتدريب عسكري، في مخيم منظمة التحرير الفلسطينية في وادي البقاع اللبناني. خلال وجوده في المخيمات الفلسطينية، نشأت علاقة بينه وبين أحمد الخميني، نجل آية الله الخميني. وعند نفي الشاه خارج إيران، نزل رضائي وأتباعه إلى الشوارع لقيادة الثورة التي أوصلت آية الله الخميني إلى السلطة ليلة 11 – 12 شباط 1979. وقد شارك رضائي شخصيا في التصدي على المقر الرئيس للقوة المسلحة الجوية، وهي القاعدة الأولى التي سقطت أمام الثوار. كان لأتباع رضائي الدور الكبير في تصفيةاعضاء النظام الشاهنشاهي . كان رضائي أحد المؤسسين الاثني عشر الأوائل للحرس الثوري. أمر آية الله الخميني، رضائي المثول أمامه أسبوعيا لإعلامه بتطور عملية إنشاء جهاز الاستخبارات الجديد. سافر رضائي في حزيران 1985 إلى الصين الشعبية لتحديد أسس صفقة سلاح ضخمة بلغت قيمتها 1,6دولار، وقعها رافسنجاني في زيارة رسمية إلى الصين الشعبية في تموز من السنة نفسها. فضلا عن ذلك، سافر رضائي إلى كوريا الشمالية طلبا لمساعدتها في ما يخص صواريخ سكود – بي العاملة على الوقود السائل .بدأ المهندسون الإيرانيون بعد هذه الزيارة بالعمل مع الكوريين الشماليين ، من أجل توسيع صاروخ " نو – دونغ " . أما الصاروخ الذي عاينه رضائي مع فريق العمل خلال رحلتهما إلى كوريا الشمالية في

كانون الثاني 1993 ، فقد خضع لتعديلات هامة وبات اليوم معروفا بصاروخ " شهاب – 3 " . راجع : كنيث آر . تيمرمان ، مصدر سبق ذكره، ص69 - 70 ، 74- 75 - 76، 140 – 141 ، 229 – 230 . .

(153) ولد الدكتور عبد القادر خان ، من عائلة متواضعة في بوبال ، في الهند عام 1936 ، هاجر إلى باكستان عام 1952 ، بعد خمسة أعوام من إنشاء الدولة الإسلامية الجديدة . تركت ذكريات حمام الدم الذي تلى الإنفصال عن الهند عام 1947 تأثيرا عميقا عليه، وتفيض مشاعره المناهضة للهند من وقع تلك التجربة . انتقل خان بعد تخرجه من جامعة كراتشي ، إلى أوربا عام 1961 لمتابعة دراسته . في البداية ذهب إلى المانيا حيث التحق بالجامعة التقنية في برلين الغربية ، ثم إلى هولندا ، حيث حصل على إجازة في هندسة المعادن عام 1967 ، ثم حصل على درجة الدكتوراه في علم المعادن من جامعة ليفون الكاثوليكية في بلجيكا عام 1972 . عمل في السبعينات في مصنع لتخصيب اليورانيوم يديره اتحاد الشركات البريطانية – الهولندية يورينكو في ألميلو ، في الأراضي المنخفضة - هولندا .التقى هناك أيضا زوجته الهولندية هندرينا ، وعمل خان على تصميمين مبكرين لأجهزة الطرد المركزي ، وتم تكليفه عام 1974 بترجمة وثائق تصميم جهازين ألمانيين متطورين هما جي 1 وجي 2 ، واللذين كانا يعدان الأكثر تطورا في تقانة تخصيب اليورانيوم الصناعي في العالم في ذلك الوقت . عرض خان خدماته على الحكومة الباكستانية سنة 1975 ، وطلب إليه العودة إلى باكستان ، وبعد عودته إليها ، كان يستطيع التجول بحرية في كل أنحاء المصنع . هناك اعتقاد بأنه دون ملاحظات شاملة خلال تلك المدة استفاد منها في عمله المستقبلي في باكستان . كانت تلك أيضا هي المدة التي قررت فيها باكستان تصنيع سلاح نووي ، وفي السنوات التالية حصلت باكستان على جميع المواد الأخرى والتقنيات التي تحتاجها بوساطة شبكة سرية مقرها الرئيس في الدول الأوربية المتقدمة . وكانت الهند أيضا تقوم بتطوير ترسانتها النووية أثناء تلك السنوات . وربما كان كلا الطرفين يحصلان على ما يحتاجانه من المصدر نفسه ، أي من الجهات غير الحكومية التي تعمل على نشر التقنيات النووية وفي السبعينات كان رئيس الوزراء ذو الفقار علي بوتو يشرف على البرنامج النووي بالتعامل المباشر مع خان ، وضعت أموال تحت تصرف الأخير ، ولم تجر أية تدقيقات حسابية ، بل ترك أمر سرية البرنامج للدكتور خان نفسه . بعد ذلك عندما تسلم السلطة الرئيس ضياء الحق تم الإبقاء على الإتصال نفسه بين الرئيس والعلماء . وبعد وفاة ضياء الحق عام 1988، أصبح غلام إسحق خان رئيسا ، ولأنه كان مدنيا أوكل الأمر إلى رئيس أركان الجيش . ومنذ ذلك الوقت أصبح رئيس أركان الجيش يدير البنامج النووي نيابة عن الرئيس ، ويتعامل مباشرة مع الدكتور خان .وفي أيار من العام 1998 ، أصبح خان " أبو القنبلة الأسلامية " ، حيث أصبح بطلا قوميا . وعندما تسلم برويز مشرف زمام رئاسة الدولة في 12 تشرين الأول من العام 1999 ، أصبح هو وحده المسؤول عن جميع البرامج الستراتيجية الباكستانية . راجع : زاهد حسين ، جبهة باكستان الصراع مع الإسلام المسلح ، الدار العربية للعلوم ناشرون ، ش . م . ل ، بيروت، 2007 ، ص 206 . وبرويز مشرف ، على خط النار مذكرات الرئيس الباكستاني ، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر ، بيروت ، 2007 ، ص 362 –365 .

(154) أظهرت الوثائق من إيران وليبيا أن شبكة الدكتور خان عرضت بيع تعليمات تشغيل لخطوات تصنيع معقدة مثل تنقية اليورانيوم، وتحويله إلى نواة نووية، وصنع المتفجرات التي تضغط على النواة وتطلق التفاعل المتسلسل. خلافا لتصميم القنبلة نفسها ، قد يستغرق البلد سنوات أو عقودا في تعلم هذه الأسرار التصنيعية لوحده . راجع : المصدر نفسه ، ص 205 ، 219 – 220.

(155) جاء الجنرال ضياء الحق من خلفية متواضعة للطبقة الوسطى ، ورغم فقر والده استطاع توفير تعليم لائق لإبنه . تلقى ضياء علومه في كلية سانت ستيفنز في دلهي قبل أن يحصل على عمل في الجيش الهندي الملكي عام 1942 . كان برتبة نقيب في الوقت الذي انفصلت فيه باكستان عام 1947 . كان ضابطا مجدا . اشترك ضياء الحق منذ شبابه في الحركة الإسلامية الشهيرة جماعة التبليغ، وهي احدى أكثر الحركات الإسلامية نفوذا في جنوب القارة الآسيوية . اختار ذو الفقار علي بوتو ، الجنرال ضياء الحق ، ليتولى قائد الجيش في العام 1976 ، مفضلا اياه على ستة من الضباط البارزين . كان ضياء الحق ، مسلما ورعا . في 5 تموز من العام 1977 ، قام بإنقلاب عسكري ضد بوتو الذي استمر ست سنوات ونصف . بعد سنتين ، في نيسان من العام 1979 ، تم اعدام بوتو شنقا حول اتهامات بقتله لخصم سياسي ، قيل أنها نفذت بناء على تعليماته عندما كان في الحكم . قتل الجنرال ضياء الحق في حادث تحطم طائرة غامض في آب 1988 ، وقد وضع موته حدا لحياة أطول حكومة عسكرية في باكستان . راجع : المصدر نفسه ، ص 32، 41 وإعداد الدكتور عبد الوهاب الزنتاني ، ذو الفقار علي بوتو ، إذا ما اغتالوني ، ط 3 ، مركز دراسات العالم الإسلامي، مالطة ، 1993 ، ص 7 ، 16

(156) زاهد حسين ، مصدر سبق ذكره ، ص 217 .

(157) المصدر نفسه ، ص 217 .

(158) المصدر نفسه ، 217 .

(159) المصدر نفسه ، ص 218 .

(160) المصدر نفسه ، ص 218 . قام بخاري سيد أبو طاهر بإجراء الترتيبات لشحنة من 500 فرازة عاملة على الطرد المركزي في العام 1995 ، محققا أرباحا بلغت 3 ملايين دولار لصالح شبكة خان وشريكه الألماني يورس تينر . وقد تم توقيف طاهر في ماليزيا في تشرين الثاني من العام 2003 ، في حين أوقف تينر في ألمانيا في تشرين الأول من العام 2004 . وقد صادرت الشرطة الماليزية دوار فرازة الطرد المركزي . راجع : كينيث آر . تيمرمان ، مصدر سبق ذكره ، ص 380 .

(161) برويز مشرف ، مصدر سبق ذكره ، ص 371 .

(162) المصدر نفسه ، ص 373 .

(163) المصدر نفسه ، ص 367 .

(164) المصدر نفسه ، ص 367 – 368 .

(165) المصدر نفسه ، ص 368 .

(166) زاهد حسين ، مصدر سبق ذكره ، ص 218 .

(167) المصدر نفسه ، ص 218 – 219 .

(168) المصدر نفسه ، ص 219 .

(169) المصدر نفسه ، ص 216 – 217 . وبرويز مشرف ، مصدر سبق ذكره ، ص 369 .

(170) برويز مشرف ، مصدر سبق ذكره ، ص 369 .

(171) المصدر نفسه ، ص 369 – 371 . في أواخر عام 3003 وجد في سفينة تسمى " بي بي جاينا " في عرض البحر الأبيض المتوسط مكونات حساسة للطرد المركزي مرسلة من ماليزيا إلى ليبيا . وتبين أن الأجهزة في ماليزيا كانت مرتبطة بالدكتور خان . راجع : المصدر نفسه ، ص 371 .
(172) المصدر نفسه ، ص 370 .
(173) المصدر نفسه ، ص 370 .
(174) زاهد حسين ، مصدر سبق ذكره ، ص 217 .
(175) المصدر نفسه ، ص 221 . وبرويز مشرف ، مصدر سبق ذكره ، ص 372 – 373 .
(176) المصدر نفسه ، ص 222 .
(177) المصدر نفسه ، ص 223 .
(178) للمزيد من التفاصيل حول ذلك ، راجع : أيفو دالدر وآخرون ، مصدر سبق ذكره ، ص 14 – 15 .
(179) كنيث آر . تيمرمان ، مصدر سبق ذكره ، ص 106 ، 108 – 109 ، 175 .
(180) من وجهة نظر الكيان الصهيوني ان الدولة القادرة على تخصيب اليورانيوم ، كحالة ايران ، ستكون قادرة من الناحية الفعلية على انتاج السلاح النووي متى ارتاءت ذلك. راجع : المصدر نفسه ، ص 267 . في حين أن معظم التقديرات الأمريكية والأوربية تقترح الحقبة الواقعة بين 2012 – 2015 موعدا لإمتلاك إيران هذا السلاح . راجع : أيفو دالدر وآخرون ، مصدر سبق ذكره ، ص 16 . قال رئيس الموساد الصهيوني مائير دوجان ، ان إيران ستحصل على اليورانيوم المخصب خلال سنة أو سنتين على أقل تقدير، إذا لم يتم التخلص من برنامجها النووي ، أما إذا استمرت على وتيرتها في النشاط ، فإن حصولها على السلاح النووي ، سيصبح مجرد مسألة فنية . راجع : الدكتور عبد العزيز كامل ، " أزمة الخليج الرابعة العالم ... ونوايا إيران النووية " مصدر سبق ذكره ، ص 62 – 63 . وأضاف دوغان قائلا : " تعد أيران أكبر خطر على وجود إسرائيل منذ قيامها " . تجدر الإشارة في هذا المجال ، أن هيئة الأركان الصهيونية ، أكدت في بداية عام 2003 ، قبل العدوان على العراق ، أنه من الأفضل والأولوية توجيه ضربة على إيران . ولكن في واقع الأمر ، كما أشار اليه جانير ، في المجلة العسكرية البريطانية ، في حزيران من العام 2002: " من أن لدى إسرائيل خطة هجوم وقائي ضد البنى التحتية لأبحاث التطوير النووي الإيراني ، ولكن تنفيذ ذلك ، يتوقف بإذن من الولايات المتحدة " . راجع : صحيفة الوسط ، 27 أيلول 2003 ، ومجموعة مؤلفين إسرائليين ، إسرائيل والمشروع النووي الإيراني ، ترجمة أحمد أبو هدبة ، الدار العربية للعلوم ، بيروت ، 2006، ص 15 . والحق ، بعد أن أعلنت إيران أنها تمتلك 3000 الاف إسطوانة ، المستخدمة في تخصيب اليورانيوم ، خرج نائب رئيس الوزراء الصهيوني ، شاؤول موفاز في 8 تشرين الثاني من العام 2007 ، ليقول ، : " إن مدير الوكالة الدولية للطاقة الذرية محمد البرادعي ، يغض النظر عن البرنامج النووي الإيراني ، لأن ذلك قد يؤدي إلى تهديد السلام في العالم " . وعليه ، دعا الكيان الصهيوني ، إقصاء البرادعي من رئاسة الوكالة الدولية للطاقة الذرية . ومن جانب آخر ، أكد وزير الدفاع الصهيوني :" أن كل الخيارات مع إيران قائمة بما فيها ، إستخدام القوة ، لمنعها من امتلاك هذا السلاح، ولاسيما إذا عرفنا أن إيران ، سوف تمتلك ذلك في نهاية عام 2009 . " .
(181) شانون . كايل ، الحد من الأسلحة النووية ، وحظر الانتشار ، في التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي ، الكتاب السنوي 2005 ، لبنان – بيروت ، 2005 ، ص 792، 795 .
(182) أشار رئيس جمهورية إيران السابق محمد خاتمي عند زيارته لواشنطن في الأسبوع الأول من أيلول عام 2006 من أن البرنامج النووي الإيراني أعد لأغراض سلمية، وأن محرقة اليهود " حقيقة تاريخية وواقعية " . فضلا عن ذلك ، أبدى عن أسفه من احتلال الطلاب الإيرانيين للسفارة الأمريكية في عام 1979 ، الذي جاء كرد فعل على عقود " من الاستغلال الأمريكي لإيران " . راجع : محمد عباس ناجي ، " الملف النووي الإيراني .. مرحلة تقريب المسافات " ، السياسة الدولية ، العدد 166 ، القاهرة ، أكتوبر 2006 ، ص 177 .
(183) شانون ن . كايل ، (الحد من الأسلحة النووية وحظر أنتشارها)، في التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي ، الكتاب السنوي ، 2004 ، مركز دراسات الوحدة
العربية بيروت ، 2004 ، ص847 . وشانون ن . كايل ، مصدر سبق ذكره ، ص 793 .
(184) الدكتور محمود سريع القلم ، " التطورات في إيران " ، مصدر سبق ذكره ، ص 234 .
(185) Paul – Marie de la Gorce , Le monde diplomtique, p.2
وسيمونز ، مصدر سبق ذكره ، ص222-225 . تجدر الإشارة في هذا المجال ، من أن رئيس الوفد المفاوض الإيراني ، حسن روحاني ، وقع في 21 تشرين الأول 2003 ، مع وزراء خارجية كل من بريطانيا وفرنسا وألمانيا ، إتفاقا يقضي بقيام إيران في إستخدام الطاقة النووية لأغراض سلمية ، والحصول على المدى البعيد على التكنلوجيا النووية المتقدمة . في مقابل ذلك ، علقت إيران جميع أنشطتها النووية بمحض إرادتها . راجع : الدكتور محمود سريع القلم ، " التطورات في إيران " ، مصدر سبق ذكره ، ص 234 .
(186) شانون ن . كايل ، ((الحد من الأسلحة النووية وحظر أنتشارها)) ، مصدر سبق ذكره ، ص 846 ، 848 – 849 . إدعى الدكتور خضر حمزة بأنه صانع قنابل العراق، والذي فر من الأخير سنة 1994 ، وبدأ ينشر منذ ذلك الحين قصصا عن طموحات العراق النووية . شهد حمزة ، مستدلا بمصادر إستخباراتية ألمانية ، بأن العراق يحتفظ بأكثر من عشرة أطنان من اليورانيوم وبطن واحد من اليورانيوم المخصب ، مما يوفر للعراق كمية من اليورانيوم الذي يصلح للإستخدام العسكري تكفي لصنع ثلاث قنابل نووية بحلول العام 2005 . راجع : سكوت ريتر ، مصدر سبق ذكره ، ص 86 .
(187) أريك لوران ، أسرار النزاع التي لا يمكن الاعتراف بها ، ترجمة : سلمان حرفوش ، دار الخيال ، بيروت ، 2003 ، ص146-147.يقول حجة الإسلام محمد خاتمي : " إن حق استخدام هذه التقنية لايمكن المساومة عليه ، لا من حكومتي ولا أي حكومة تأتي في المستقبل ، لأنها مسؤولية أمام الشعب نلتزم بها جميعا بكل أطيافنا وتياراتنا وتوجهاتنا ، ذلك أننا اكتسبناها بجهد ذاتي، ولم نأخذها من أحد حتى نتخلى عنها بطلب غير مشروع من أحد . " ومن جانب آخر ، حذر وزير الدفاع الإيراني علي شمخاني في 19 آب 2004 لكل من الولايات المتحدة والكيان الصهيوني من أن إيران مستعدة لشن ضربات إستباقية لمنعها من مهاجمة مرافقها النووية . " راجع : الخليج في عام 2004 ، مركز أبحاث الخليج ، دبي ، 2005 ، ص 321 ، 323 .

(188) ريتشارد بيرل ، مصدر سبق ذكره ، ص 103 – 104 .
(189) زبيغنيو بريجنسكي ، الاختيار السيطرة على العالم أم قيادة العالم ، ترجمة : عمر الأيوبي ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، لبنان 2004 ، ص51 .
(190) يقول مارتن أنديك : " أن الولايات المتحدة ستشن هجوما على العراق وسوف تتخذ إجراءات صارمة بحق إيران إذا نجحت في إسقاط نظام صدام ، حينها ستواجه إيران اسوأ كابوس تحلم به ، نظام ذي توجه غربي موال للولايات المتحدة على حدودها الشرقية (أفغانستان) ونظام مع قوات أمريكية على حدودها الغربية في بغداد ، وسيجعل الولايات المتحدة تتحدث معها بلطف ، فيما نحمل عصا غليظة في يدنا ، والحق ، عصاتين وإذا تلازم مع الضغط الدولي ليضعنا في موقع نستطيع من خلاله التأثير في سلوكهم وبشكل إيجابي مع الزمن " . راجع : أحمد سليم البرهان ،" اللوبي الصهيوني والاستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط " ، السياسة الدولية ، العدد 150 ، القاهرة ، 2002 ، ص 64 . وتجدر الإشارة في هذا المجال ، أن الولايات المتحدة تعتمد في هجومها على إيران على إستخدام المقاتلات المتقدمة من طراز " الشبح " والقاذفات الثقيلة مثل بي – 52 . ويتم القصف على المنشآت النووية الإيرانية الموجودة في شمال إيران من خلال أراضي شمال المتوسط مستخدما الأجواء التركية ، بينما ستتجه إلى المنشآت الواقعة في غرب إيران من خلال جنوب المتوسط ، مرورا بشبه الجزيرة العربية . ومن الجنوب ، ستنطلق طائرات الشبح من القواعد العسكرية الأمريكية في المحيط الهندي ، مدعومة بإسنادبحري من غواصات وقطع بحرية معاونة تابعة للأسطول الأمريكي . ومن الشرق تقوم الولايات المتحدة بإستخدام قاعدتين عسكريتين لها في أفغانستان ، لقصف المنشآت النووية الإيرانية في وسط إيران ، من أجل إبطال مفعول الدفاعات الصاروخية الإيرانية ، ولاسيما الموجودة في شرق ووسط إيران . راجع : سامح راشد ، " العرب و " نووية " إيران " ، السياسة الدولية ، العدد 165 ، القاهرة ، يوليو 2006 ، ص 123 .
(191) تخشى إيران من قيام دول الخليج العربي بتقديم تسهيلات للولايات المتحدة ، لكي تجهز عليها ، وفي محاولة لتبديد تلك الشكوك والمخاوف قام رئيس مصلحة تشخيص النظام هاشمي رافسنجاني بزيارة إلى الكويت ، حيث حصل على ضمانات بعدم تقديم التسهيلات للولايات المتحدة ضد إيران . ومن ناحية أخرى، أن رئيس جمهورية إيران أحمدي نجاد وجه لأمير قطر خلال زيارته الأخيرة لإيران سؤالا تضمن :" ماهي وظيفة القواعد الأمريكية الموجودة في قطر، وما هو دورها إذا وقع صدام بين الولايات المتحدة وإيران ؟ " فبين الأمير أنها مجرد مراكز تموين وتخزين وإسعافات طبية ، لن تستعمل كتسهيلات ضد أحد من دول الجوار ، فرد عليه أحمدي نجاد :" اسمع يا شيخ حمد ، عليك أن تعرف أن أول صاروخ ستطلقه إيران في حال تعرضها لهجوم أمريكي، سيكون من نصيب قطر، لأنها أصبحت قاعدة أمريكية في الخاصرة الإيرانية" . راجع: " الدكتور عبد العزيز كامل ، " أزمة الخليج الرابعة العالم ونوايا إيران النووية "، مصدر سبق ذكره ، ص 63. والحق، تأتي هذه التصريحات من القادة الإيرانيين، ولاسيما بعدما أعلن مرشد الثورة الإسلامية آية الله علي خامنئي عندما أشار قائلا: " إذا تعرضت إيران لأي هجوم أمريكي فإنها سترد في أي مكان في العالم ضد الولايات المتحدة ". راجع : محمد بن شاكر الشريف ، " ماذا وراء الحرب في لبنان ؟ "، البيان ، العدد 228 ، دار الأركان ، الرياض ، المملكة العربية السعودية ، 2006 ، ص 73 . وفي خضم هذه التصريحات ، أكدت دولة الإمارات العربية بعدم سماحها للولايات المتحدة بالتجسس على جمهورية إيران الإسلامية من أراضيها . ومن ناحية أخرى ، أعلن علي لاريجاني في أبو ظبي " أن القلق في بعض الأوساط الخليجية من مفاعل بوشهر النووي الإيراني غير مبرر"." مشيرا أن جمهورية إيران الإسلامية أنفقت مبالغ طائلة من أجل سلامة منشآتها النووية ومنع حدوث تسرب إشعاعي منها ، لتبديد المخاوف من تسريب نووي من المفاعل " ورحب لاريجاني بأي دور لمجلس التعاون الخليجي للإسهام في إيجاد حل للبرنامج النووي الإيراني . وفي الوقت نفسه، رفض لاريجاني كون أي دور خليجي من هذا النوع ، بمثابة ضغط خليجي تمارسها الولايات المتحدة على إيران . راجع : الدكتور محمد السعيد إدريس ، " الخليج والأزمة النووية الإيرانية "، السياسة الدولية ، العدد 165، القاهرة ، يوليو 2006 ، ص 104 .
(192) سامح راشد ، "إيران وواشنطن .. حسابات متداخلة وضغوط متبادلة " ، السياسة الدولية ، العدد158 ، 2004 ، ص163.
(193) التقرير الاستراتيجي العربي 2003 – 2004 ، ص 219 – 220 ، والتقرير الاستراتيجي العربي 2004 – 2005 ، وسامح راشد ، " ايران في مواجهة الضغوط الخارجية "، السياسة الدولية ، العدد 155 ، يناير 2004 ، ص 153 ، 156 . والدكتور جمال مظلوم ، " سيناريوهات العمل العسكري ضد المنشاءت النووية الايرانية "، السياسة الدولية ، العدد 159 ، القاهرة ، يناير ، 2005 ، 265 – 266. وسامح راشد ، " السياسة الخارجية الايرانية في عهد نجاد ..حدود التغيير " ، السياسة الدولية، العدد ، 162، القاهرة ، اكتوبر 2005، ص 174؛ وشانون . كايل ، " الحد من الاسلحة النووية وحظر انتشارها" ، مصدر سبق ذكره ، ص 854؛ وكنيث آر. تيمرمان، مصدرسبق ذكره ، ص 366.
(194) الدكتور رياض الراوي ، مصدر سبق ذكره ، ص 237 .
(195) المصدر نفسه ، ص 237 – 238 اعترفت الترويكا الأوربية (الترويكا الأوربية تتألف من بريطانيا وفرنسا وألمانيا) بأن " البروتوكول الإضافي (وافقت الحكومة الإيرانية في 10 كانون الأول 2003 بعد الكثير من النقاش ، التوقيع على البروتوكول الإضافي الذي يلزمها بالسماح بإجراء عمليات تفتيش خاطفة لمنشآتها النووية ، ومنح مجلس الوزراء الإيراني ، وزير خارجية إيران إذنا بتوجيه الأمر إلى ممثل إيران لدى الوكالة الدولية بالتوقيع على البروتوكول الإضافي الملحق بمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية). لا يراد منه بحال من الأحوال الانتقاص من سيادة أو كرامة أو الأمن القومي للدول المشاركة " وأنه ينبغي أن تمهد القرارات الإيرانية بالتعاون الطريق أمام مجلس الوكالة الدولية لحل " عاجل للموضوع " . وصرح أعضاء الترويكا الأوربية بأنهم يعتقدون بأن التعاون الإيراني " سيمهد الطريق أمام الدخول في حوار على أساس التعاون بعيد المدى الذي سيوفر للأطراف كافة ضمانات مرضية تتعلق ببرنامج إيران لتوليد الطاقة النووية " وأشارت الترويكا الأوربية إلى أنه " متى تمت إزالة الهواجس الدولية بالكامل ، بما في ذلك تلك التي تساور الحكومات الثلاث ، يمكن لإيران أن تتوقع إمكانية الحصول بطريقة أسهل على التكنولوجيا الحديثة والإمدادات في جملة من النواحي " . ومن ناحية أخرى ، توصل أعضاء الترويكا الأوربية بمساعدة من منسق السياسة الخارجية للإتحاد الأوربي خافيير سولانا ، إلى إتفاق مع إيران عرف بإسم إتفاق باريس في 15 تشرين الثاني ، والأخير وثيقة شاملة حددت التفسيرات المتعلقة بما يتوجب على إيران أن تقوم به فيما يختص بتعليق نشاطات التخصيب ، مع الإشارة إلى أن الإتفاق طوعي وغير ملزم من الناحية القانونية . وبموجب هذا الإتفاق ، تعترف الترويكا الأوربية " بحقوق إيران التي تنص عليها معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية المطبقة بما ينسجم وواجباتها المنصوص عليها في المعاهدة وبدون تمييز " في حين أعادت إيران التأكيد على أنها " بموجب المادة الثانية من معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية ، لا تسعى ولن تسعى إلى امتلاك أسلحة نووية"، مضيفة إلى

أن إيران " تلزم نفسها بالتعاون والشفافية الكاملة مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية " . كما وعدت إيران " بالإستمرار في تنفيذ البروتوكول الإضافي طوعا في إنتظار المصادقة عليه " . أشار الإيرانيون إلى أنه " بعد ما يزيد على ثلاثة شهور من المفاوضات عقب إتفاق باريس ، تبين أن الترويكا الأوربية يريد ببساطة مفاوضات مطولة وعقيمة ، مما يضر بممارسة إيران لحقها الذي لا يمكنها التفريط فيه في استئناف نشاطات التخصيب المشروعة ، وهو ليس لديه نية أو قدرة على عرض اقتراحاته المتعلقة بتقديم ضمانات موضوعية حول الطبيعة السلمية للبرنامج النووي الإيراني ، فضلا عن تقديم ضمانات أكيدة بالتعاون الإقتصادي والتكنولوجي والنووي وتقديم التزامات قاطعة بالقضايا الأمنية " . راجع: سكوت ريتر ، مصدر سبق ذكره ، ص 151 – 152 ، 161 ، 223 ، 246 . وللمرة الاولى ، هددت القوى الأوربية طهران بشكل من اشكال العقوبات الاقتصادية من خلال رفض توسيع الروابط التجارية ما لم توافق إيران على تعليق نشاطاتها التخصيبية . وحاولت الأقطار الأوربية الثلاث ابتكار اتفاق مع طهران يمنح إيران منافع اقتصادية جديدة مقابل تعليق دائم لنشاطاتها النووية . راجع : أيفو دالدر ، مصدر سبق ذكره ، ص 23 .

(196) للمزيد من التفاصيل، حول البروتوكول الإضافي بين إيران ووكالة الطاقة الدولية للأبحاث النووية، أفرايم إسكولاي، " البروتوكول الأضافي بين إيران ووكالة الطاقة الدولية "، في مجموعة مؤلفين، إسرائيل والمشروع النووي الإيراني، ترجمة أحمد أبو هدبة ، مصدر سبق ذكره ، ص 115 – 124 .

(197) في 10 من نيسان 1997 خلصت المحاكم الألمانية إلى أن مسئولين إيرانيين على مستوى عال ، كانوا مسئولين عن قتل أعضاء المعارضة الكردية في برلين . كان هذا كافيا من إيقاف الحوار مع الغرب ، وسحب جميع السفراء الأوربيين من طهران لمدة سبعة شهور، إظهارا لتضامن غير مسبوق داخل الإتحاد الأوربي . راجع : ريتشارد هاس وميجان أو سوليفان ، مصدر سبق ذكره ، ص 34 .

(198) أيفو دالدر ، مصدر سبق ذكره ، ص 16 .

(199) المصدر نفسه ، ص 17 – 18 .

(200) التقرير الاستراتيجي العربي 2005 – 2006 ، مؤسسة الأهرام ، القاهرة ، 2006 ، ص 260 .

(201) عادل الجوحري ، مصدر سبق ذكره ، ص 3 -5 .

(202) الدكتور رياض الراوي ، مصدر سبق ذكره ، ص 239 .

(203)قال نائب المسئول النووي الإيراني محمد سعيدي أن إيران تنوي الانتقال إلى تخصيب اليورانيوم على نطاق واسع بتشغيل 54 ألف جهاز طرد مركزي ، مما يبعث بإشارة عن عزم البلاد على توسيع برنامجها النووي . وتأتي تصريحات المسئول الإيراني بعد يوم من إعلان إيران أنها تمكنت من تخصيب اليورانيوم على نطاق محدود لأول مرة باستخدام 164 جهاز طرد مركزي في منشأة تابعة لها في ناتانز .

(204) الدكتور عبد العزيز كامل ، " أزمة الخليج الرابعة العالم ... ونوايا إيران النووية " ، مصدر سبق ذكره ، ص 62 .

(205) من الممكن أن نذهب إلى القول ،أنه من بين الأسباب الرئيسة نحو سعي الولايات المتحدة بإسقاط نظام الحكم في العراق ، هو توجه الأخير نحو أوربا ، وكان احتلال العراق فرصة لتثبيت قيمة الدولار في الأسواق النفطية، وخطوة للهيمنة على نفط الوطن العربي ، في إطار مخططات النفط مقابل الديمقراطية، وتأتي التهديدات الأمريكية بإيران خطوة أخرى في هذا المشروع لأهمية إيران في مجال النفط ، من هنا جاء تأكيد الولايات المتحدة من نشر نموذج ديمقراطيتها في إيران. راجع : المصدر نفسه ، ص 62 .

(206) استضافت إدارة الرئيس بوش الابن لوفود من المعارضة الإيرانية في تشرين الأول 2005 بمبنى الكابيتول تم الاستماع خلالها عبر الأقمار الصناعية لخطاب ألقته من فرنسا المعارضة الإيرانية مريم رجوي زعيمة المجلس الوطني الإيراني للمقاومة والتي حذرت في خطابها من مساعي إيران لإقامة هلال شيعي يبدأ من العراق، الذي عدت رجوي الوجود الإيراني فيه بعد سقوط ما سمته " نظام صدام حسين " أخطر من مساعيها لامتلاك السلاح النووي . أن المجلس الوطني الإيراني للمقاومة يتخذ من حركة مج ناك جهود مضنية من نواب مؤثرين في داخل الكونغرس الأمريكي إلى رفعها من قائمة المنظمات الإرهابية للخارجية الأمريكية . وقد دعا ما يزيد على مائة معارض إيراني تابعين للمجلس كان لهم حضور في هذا اللقاء إلى الاعتراف بهذا المجلس بكونه حكومة اهدي خلق الإيرانية ذراعا عسكريا له ، وهي الحركة التي كانت الولايات المتحدة عدتها إرهابية في السابق ، في حين نرى أن ه شرعية لإيران في المنفى كبديل عن النظام الموجود في طهران في الوقت الحاضر ، وطالبت رجوي بنزع الشرعية عن النظام الحاكم في الأخيرة ، وغيره من النظم الاستبدادية في العالم . راجع : التقرير الاستراتيجي العربي 2005 -2006 ، مصدر سابق ، ص 254 .

(207) بحث الأمين العام للأمم المتحدة كوفي عنان مع رئيس الجمهورية الإيرانية الإسلامية أحمدي نجاد، مناقشة تنفيذ القرار 1701 الذي يتعامل مع الوضع في لبنان . أن عنان الذي زار سوريا في نهاية آب 2006، وطلب منها حظر شحنات الأسلحة إلى لبنان، وتعزيز القرار 1701، وطلب من إيران ذات المطلبين. ومن ناحية أخرى، حث عنان، إيران على الالتزام بحظر على تصدير السلاح إلى المقاومة اللبنانية مثلما طالب قرار مجلس الأمن 1701 الذي دشن هدنة اعتبارا من 14 آب 2006 . وفي الوقت نفسه، عمل عنان جاهدا، لطلب مساعدة إيران في تأمين إطلاق سراح جنديين صهيونيين أسرهما حزب الله في 12 تموز 2006 .

(208) د. عبد العزيز كامل، " أزمة الخليج الرابعة منطقة الخليج بين خطرين " ، البيان ، العدد 229 ، دار الأركان ، الرياض ، 2006 ، ص 72 – 73 .

(209) المصدر نفسه ، ص 74 . نشر وليام كريستول الذي يعد من رموز المحافظين اليهود الجدد ، ورئيس مشروع القرن الأمريكي الجديد مقالا في مجلة ويكلي أستندارد في آذار 2004 بعنوان نهاية البداية ، جاء فيه " أن معركة تحرير العراق ، كانت كبرى المعارك من أجل مستقبل الشرق الأوسط ، وان المعركة الكبرى التالية، هي معركة تحرير ايران ، لأن إيران اكبر عقبة في طريق إعادة تشكيل الشرق الأوسط الكبير " أضاف أستندارد قائلا " لو ذهبت إيران ، فسوف تحدث تغييرات إيجابية مسانده للغرب، في كل من سوريا والسعودية " . راجع المصدر نفسه ، ص 73 . جاء على لسان علي اكبر ولايتي مستشار المرشد الأعلى ، ووزير الخارجية الإيرانية لمدة 16 عاما مانصه : " أنه بإطاحة نظام طالبان في كابل ، ودكتاتورية البعث في بغداد ، خلقت الولايات المتحدة فرصة تاريخية لإعادة صياغة الشرق الأوسط . ومع رحيل طالبان وصدام حسين ، تشعر إيران بالأمان على حدودها ويمكنها أن تنتقل إلى الهجوم سعيا لتحقيق طموحاتها الإقليمية . راجع : عبد المنعم شفيق، " حزب الله على أي أساس يقاتل ؟ " ، مصدر سبق ذكره ، ص79 .

(210) هادي قبيسي، السياسة الخارجية الأميركية بين مدرستين: المحافظية الجديدة والواقعية، الدار العربية للعلوم– ناشرون ش. م . ل ، بيروت ، 2008 ، ص 139 .
(211) هادي قبيسي ،المصدر السابق، ص 140 .
(212) المصدر نفسه ، ص 140 .
(213) المصدر نفسه ، ص 140 – 141 .
(214) المصدر نفسه ، ص 141 .
(215) المصدر نفسه ، ص 143 – 144 .
(216) المصدر نفسه ، ص 145 .
(217) المصدر نفسه ، ص 146 .
(218) المصدر نفسه ، ص 147 .
(219) تم إدخال عدة تعديلات على مشروع القرار، بسبب الاعتراضات التي قدمتها كل من الصين الشعبية وروسيا الاتحادية عليه . وبعدما شكل الموقف الروسي العائق الرئيس أمام تبني مشروع القرار، أعلن المندوب الروسي أمام مجلس الأمن ، أن بلاده لا ترى مانعا في تبنيه مذكرا بأنه لا يجيز استخدام العنف ضد طهران . تجدر الإشارة في هذا المجال ، أن مشروع القرار السابق يتضمن بندا يتعلق بحظر ملزم على السفر إزاء العشرات من المسئولين الإيرانيين المعنيين بالبرنامج النووي ، غير أن روسيا الاتحادية عارضته كونه عقوبة غير ضرورية .
(220) قبل التصويت بساعات ، ناقش الرئيس الأمريكي جورج بوش ، ونظيره الروسي فلاديمير بوتين ، الملف النووي الإيراني هاتفيا . وقد شددا على اتخاذ موقف مشترك بخصوص هذه القضية .
(221) تنص المادة 41 من ميثاق الأمم المتحدة على ما يلي : " لمجلس الأمن أن يقرر ما يجب اتخاذه من التدابير التي لا تتطلب استخدام القوات المسلحة لتنفيذ قراراته، وله أن يطلب إلى أعضاء الأمم المتحدة تطبيق هذه التدابير ، ويجوز أن يكون من بينها وقف الصلات الاقتصادية والمواصلات الحديدية والبحرية والجوية والبريدية والبرقية واللاسلكية وغيرها من وسائل المواصلات وقفا جزئيا أو كليا وقطع العلاقات الدبلوماسية " . راجع : الدكتور علي صادق أبو هيف ، القانون الدولي العام ، ط 7، منشأة المعارف بالإسكندرية ، مصر ، 1964 ، ص 978 .
(222) من وجهة النظر الغربية ، أنه في حالة بلوغ إيران حد تطوير أسلحة نووية ، لانسحبت من معاهدة الحد من انتشار الأسلحة ، وما تعاني منه المعاهدة هو اضطرارها لمواجهة انسحاب كوريا الشمالية ، وهو الأول من نوعه ، عام 2003 . ومن المنطقي الاعتقاد بأن انسحابا ثانيا قد يكون ضربة قاضية للنظام مع ما قد ينتج عن ذلك من عواقب محتملة ليس على ديناميات الانتشار في الشرق الأوسط فحسب ، بل أيضا في مناطق أخرى من العالم ، ولا سيما في شمال شرق آسيا حيث قد تعمد اليابان ، وكوريا الجنوبية ، وتايوان ، إلى اعادة النظر بخياراتها في البقاء دون أسلحة نووية ، خاصة على ضوء القدرة النووية المتنامية للصين وكوريا الشمالية. راجع : أيفو دالدر ، مصدر سبق ذكره ، ص 41 .
(223) ذكر الرئيس بوش الإبن في إحدى القواعد العسكرية الأمريكية في إحدى الولايات الأمريكية أنه : " في حالة إخفاقنا في العراق ، فإن إيران ستملك السلاح النووي " .
(224) CNN , Irans Broposal On Nuclear Program Falls Sort , U.S Says, August 23 ,2006 .
(225) Associated Press , Security Council Sanction on Iran , 23 December , 2006 .
(226) Reuter S, Nuclear Carrot and Stick Approach Doomed Iran , Oct 22,2006.
(227) أعلنت إيران في 29 أيلول 2007 ، بأن الاتفاق مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية ، إطار وحيد لحل أزمة البرنامج النووي . وعلى هذا الأساس ، أكدت الحكومة الإيرانية ، بأنها ستواصل التعاون معها لتجنب العقوبات .
(228) خصصت إيران 4 و1 مليارات دولار لبناء مفاعلات نووية .
(229) استقال أمين المجلس الأعلى للأمن القومي الإيراني والمسئول النووي الإيراني علي لاريجاني من وظيفته في 20 تشرين الأول من العام 2007، حيث حل محله نائب وزير الشئون الخارجية سعيد جليلي ، على أثر تصاعد خلافات لاريجاني مع الرئيس محمود أحمدي نجاد ، بعد زيارة رئيس جمهورية روسيا الاتحادية إلى إيران . ومع كل هذه التطورات ، قررت إيران إيفاد لاريجاني، مع جليلي ، وبموافقة من مرشد الثورة الإسلامية آية الله علي خامنئي إلى اجتماعات روما في 22 تشرين الأول من العام 2007 للاجتماع مع المنسق الأعلى للسياسة الخارجية خافيير سولانا حول الملف النووي الإيراني, في ظل مخاوف أوربية من تعثر المفاوضات بعد استقالة لاريجاني ، لتشدد جليلي في موضوع البرنامج النووي الإيراني . وفي هذا الشأن صرح الناطق الرسمي باسم وزارة الخارجية الإيرانية محمد علي حسيني قائلا:" إن استقالة علي لاريجاني لا تأثير له على المسيرة النووية في إيران .
(230) أعطى مجلس الأمن مهلة لإيران ، لوقف عمليات تخصيب اليورانيوم ، كانت تنتهي في 21 شباط 2007 ، لكن رئيس جمهورية إيران محمود أحمدي نجاد ، بعد إنتهاء المهلة الدولية المقررة ، أكد موقفه الثابت من الملف النووي في تحد جديد للأمم المتحدة . في الوقت الذي حث بان كي مون الأمين العام للأمم المتحدة إيران الامتثال بقرار مجلس الأمن المرقم 1737 . أما الوكالة الدولية للطاقة الذرية ، فإنها أعلنت بأن إيران رفضت الإذعان لطلب مجلس الأمن وقف تخصيب اليورانيوم . إزاء ذلك ، أشار رئيس وزراء الكيان الصهيوني إيهود اولمرت في لقاء معه مع ممثلي الصحافة الأجنبية في التاريخ المذكور أعلاه ، من ممارسة مزيد من الضغوط على إيران للتخلي من برنامجها النووي ، من خلال تشديد العقوبات عليها . وفيما يخص فرنسا ، فإنها طالبت بقرار من مجلس الأمن بفرض عقوبات على إيران . أما وزيرة الخارجية الأمريكية كوندليزا رايس ، فإنها صرحت قائلة : " نشترك مع الأوربيين والروس في تشجيع إيران على تعليق تخصيب اليورانيوم . في حين قال رئيس الوزراء البريطاني توني بلير : " أن إيران ترتكب خطأ كبيرا برفضها وقف تخصيب اليورانيوم . أمام هذه المواقف الدولية ، أعلن وزير خارجية إيران ، منو شهر متقي، من أن طهران لن توقف أبدا عمليات تخصيب اليورانيوم كما يطالب الغرب .
(231) طبقت ثلاثة وسبعون دولة قرار العقوبات على إيران .
(232) والحق ، هناك بديل آخر لسياسة إحتواء إيران ، والتي تتركز في قيام الولايات المتحدة بتوجيه ضربة جوية تدمر المنشأت النووية في إيران ، وتعييق البرنامج برمته . وفي الوقت الحاضر لا يوصي بهذه السياسة إلا قليلا ، ولا سيما أن وكالات المخابرات

الغربية لا تعتقد بأنها تملك معلومات وافية عن البرنامج النووي الإيراني تزودها بالمواقع كافة التي يجب توجيه ضربات اليها . راجع: أيفو دالدر وآخرون ، مصدر سبق ذكره ، ص 31 .

(233) رفضت إيران، تصريحات الرئيس بوش ، حول حرب عالمية ثالثة ، في حالة حصول إيران على السلاح النووي ، مشيرة بأنها تندرج في إطار الحرب النفسية .

(234) أدانت إيران قرار الكونغرس الأمريكي في 26 أيلول 2007 ، الذي عد " الحرس الثوري الإيراني " بأنه منظمة إرهابية . مقابل ذلك ، أتخذ مجلس الشورى الإيراني قرارا في 29 أيلول 2007 ، أعلن بموجبه ، بأن الجيش الأمريكي ، والمخابرات المركزية الأمريكية مؤسستان إرهابيتين . ومن ناحية أخرى ، عاقبت الإدارة الأمريكية في 25 تشرين الأول من العام 2007 ، عدة منظمات إيرانية وفي مقدمتها ، الحرس الثوري الإيراني ، وجيش القدس ، وثلاث مؤسسات مالية إيرانية . وقد نددت إيران في 26 تشرين الأول من العام 2007 بالعقوبات الأمريكية الجديدة ، وعدتها مخالفة للقانون الدولي . في حين عد ، المندوب الدائم الأمريكي في الأمم المتحدة ، زلماي خليل زاد ، العقوبات بأنها مواجهة لسلوك إيران في العراق ولبنان وأفغانستان . وقد علق ، نائب رئيس الجمهورية الإيرانية على ذلك قائلا : " على قادة إيران تجنب الشعب ويلات هذه العقوبات "

(235) علق عضو مجلس الشورى الإسلامي الإيراني ، أكبر علامي لصحيفة نيويورك تايمز في كانون الثاني من العام 2006 : " الولايات المتحدة معرضة جدا للخطر في الوقت الحاضر ، وفي حالة اقدامها على عمل يفتقر إلى الحكمة (لمعاقبة إيران على سعيها وراء برنامجها النووي) ، فسوف تتحمل بالتأكيد وغيرها من الدول قسطا من الضرر " . راجع : بيتر و . غالبريث ، نهاية العراق كيف تسبب القصور الأميركي في إشعال حرب لا نهاية لها ، ترجمة أياد أحمد ، الدار العربية للعلوم – ناشرون ش . ل . م ، بيروت 2007 ، ص 90 .

(236) أيفو دالدر ، مصدر سبق ذكره ، ص 40 .

(237) إيفو دالدر ، مصدر سبق ذكره ، ص 49 .

(238) من المعروف ، أن الدخل القومي الإيراني يعتمد بنسبة 85 % على النفط ، كما أن نسبة 80 % من الاقتصاد الإيراني تخضع لإشراف الدولة، بما يعني أن القطاع الخاص (الأكثر تأثرا في المعتاد بالعقوبات) لن يؤثر بشكل حاد في الاقتصاد الإيراني نظرا لضآلة حجمه كنسبة من إجمالي الاقتصاد الإيراني . راجع : الدكتور أسامة مخيمر، " المواجهة الأمريكية – الإيرانية .. تصعيد أم تهدئة ؟ " ، السياسة الدولية ، العدد 168 ، مؤسسة الأهرام ، القاهرة ، إبريل 2007 ، ص 140 .

(239) المصدر نفسه ، ص 139 .

(240) بيتر و . غالبريث ، مصدر سبق ذكره ، ص 89 . تجدر الإشارة في هذا المجال ، من أن الإيرانيين ، أبقوا برنامجهم النووي في سرية تامة حتى سلسلة الإعترافات عام 2002 ، ومنذ ذلك الحين ، عد العديدون ، ولاسيما مسؤولو الوكالة الدولية للطاقة الذرية، إن ما قدمته إيران من تفسيرات حول نشاطاتها كان غير مقنع. ويذهبون إلى القول ، إذا كانت إيران ترغب بامتلاك قدرة لإنتاج الطاقة لأغراض مدنية فقط لقامت بهذا الأمر علانية في إطار الإجراءات التي تنص عليها معاهدة الحد من انتشار الأسلحة ، بدلا من انتهاك روح المعاهدة (لا نصها) بإخفاء هذه النشاطات . راجع : أيفو دالدر وآخرون، مصدر سبق ذكره ، ص 15 . يقول الكاتب اليهودي عمير ربابورت في هذا المجال : " فحتى يوم أمس حافظ الإيرانيون بسرية تامة على عملهم وبصورة ممتازة ، وكانت لديهم ثقة مبرمجة ومخططة ، ولم يتحدثوا أبدا عن الدرجة التي وصلوا اليها في برنامج أبحاثهم النووية ، ولطالما ساورت الغرب (والولايات المتحدة) الشكوك والمخاوف من وصولهم إلى مرحلة متقدمة ، والأكثر منهم، كانت إسرائيل التي طالما حذرت من ذلك ، وقالت أن الإيرانيين يتقدمون في برنامجهم النووي أكثر مما تتحدث عنه تقارير الإستخبارات . وقد أتضح يوم أمس بأن تقديرات الإستخبارات الإسرائيلية كانت دقيقة، ولكن منذ اللحظة التي كشف فيها الإيرانيون عن الأوراق ، فإنهم سينتظرون الرد الذي لن يتأخر على ذلك ، والسؤال هو من الذين سيترك إصبع الآخر أولا ؟ راجع : عمير ربابورت ، " الرهان الإيراني " ، في مجموعة مؤلفين إسرائليين ، مصدر سبق ذكره ، ص 188 . تجدر الإشارة في هذا المجال ، من أن الإيرانيين، أبقوا برنامجهم النووي في سرية تامة.

(241) محمد عبد القادر ، " موقف تركيا من الأزمة النووية الإيرانية : مراهنة على عدم التصعيد " ، مختارات إيرانية ، العدد 71، مؤسسة الأهرام ، القاهرة ، 2006، ص 126 – 127 .

(242) المصدر نفسه ، ص 127 .

(243) الدكتور رياض الراوي ، مصدر سبق ذكره ، ص 318 .

(244) محمد عبد القادر، " موقف تركيا من الأزمة النووية الإيرانية : مراهنة على عدم التصعيد " مصدر سبق ذكره ، ص 127 .

(245) المصدر نفسه ، ص 127 .

(246) الدكتور رياض الراوي ، مصدر سيق ذكره ، ص 275 .

(247) المصدر نفسه ، ص 275 .

(248) محمد عبد القادر، موقف تركيا من الأزمة النووية الإيرانية : مراهنة على عدم التصعيد " مصدر سبق ذكره ، ص 127 .

(249) المصدر نفسه ، ص 127 .

(250) بالرغم من عدم قدرة الصواريخ الإيرانية المتوافرة على بلوغ الأراضي الحالية للاتحاد الأوربي، فهي قادرة على بلوغ تركيا، وهي حليف أساسي لحلف شمال الأطلسي، ومرشح للعضوية في الاتحاد الأوربي . راجع : أيفو دالدر، مصدر سبق ذكره ، ص 44.

(251) أيفو دالدر ، مصدر سبق ذكره ، ص 39 .